# Al Muntada

**A Cultural Journal**

Published every four months by

**The Arab Thought Forum** (ATF)

Amman - Jordan

# المنتدى

**مجلّة فكريّة ثقافية**

تصدر كلّ أربعة أشهر عن

**منتدى الفكر العربيّ**

عمّان – الأردنّ

## العـــدد (٢٥٦)

**المجلّد الثامن والعشرون (١)؛ كانون الثّاني/يناير - نيسان/إبريل ٢٠١٣**


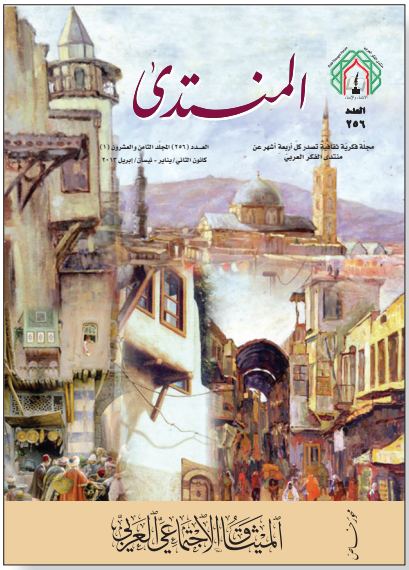


**لوحات الغلاف**: من روّاد الفنّ التشكيلي الحديث في سورية

- الفنّان **ميشيل كرشة** (بانوراما دمشق والمسجد الأمويّ)
- الفنّان **ناظم الجعفري** (سوق الحميديّة والحارة الدمشقيّة)

(عن «**دمشق في عيون الفنانين التشكيليّين**» على الإنترنت)

- الفنّان د. **قتيبة الشهابي** (جانب الحارة الدمشقيّة)


رئيس هيئة التحرير

**د. الصادق الفقيه**

مدير التّحرير

**كايـد هـاشـم**

التصميم والإخراج الفنّيّ

**ميساء خلف**

أمانة السرّ والمتابعة

**مـي الحلتـــة**

التّنسيق لمساهمات الأعضاء

**هنيدا القرالة**


اعتُمِـدَت مجلّـة «**المنتدى**»، ضمن قاعدة بيانات وملخّصـات الدوريّات العلميّة العالميّة، في المركز الإقليمـي للعلوم والتكنولوجيا فـي شيراز/إيران، وذلك وَفْقًا للمؤشّـرات العلميّة المتّبعة لدى مركز المراجـع الإسلاميّـة الدوليّة، بحسب ما أقرّته المنظمـة الإسـلاميّة للتـربية والثـقافـة والعلوم (الإيسيسكو) في المؤتمـر الرّابع لوزراء التعليم العالي (تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٨)، وهي مؤشّرات تتعلّق بتصنيف الأداء البحثيّ في البلدان الإسلاميّة.


**الآراء الواردة في المجلّة لا تُعبّر بالضّرورة عن رأي منتدى الفكر العربيّ**



رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة (١٣/٢٠٠٣/د)

## إرشادات مهمّة لكُتّاب المجلّة

- تستقبلُ المجلّةُ الدّراساتِ المتعمّقةَ والمقالاتِ الفكريّةَ والمراجعاتِ النّقديّةَ الرّصينةَ لكتبٍ عربيّةٍ وأجنبيّةٍ صادرة حديثًا.
- يُعدّ أعضاء المنتدى حُكّمًا مراسلين للمجلّة في أقطارهم.
- يسرّ المجلّةَ أنْ تنشر تقارير أعضاء المنتدى عن أنشطتهم الفكريّةِ والثّقافيّة؛ إضافةً إلى تقاريرهم عن أيّ أحداثٍ مهمّةٍ يُتابعونها في أقطارهم.
- تخضعُ كلُّ مساهمة للتقييم.
- يُشترط أنْ لا يزيدَ طولُ المادّة المقدّمة للنّشر على عشرين صفحة (مقاس A4)، وأنْ تكونَ مطبوعةً على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى إرسالُ المادّة بالبريد الإلكترونيّ.
- يُشترط أنْ تكونَ المادّة غيْرَ منشورة أو مقدّمة للنّشر إلى أيّة جهةٍ أخرى.
- يُرجى من الكاتب ذكرُ عنوانه، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكترونيّ والنّاسوخ (الفاكس)؛ كما يُرجى موافاتُنا بسيرته الموجزة.
- يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللّغة عنايةً خاصّة. وستعتذر هيئة التحرير عن قبول المواد التي لا يتوافر فيها الحدّ الأدنى من العناية باللغة.
- تحتفظُ هيئةُ التّحرير بحقّها في إجراء التّعديلات الملائمة على الموضوعِ المقدّم.
- تعتذرُ الهيئةُ عن عدم إعادة المَوْضوعات التي لا تُقبل للنّشر إلى أصحابها.
- يُمنح الكاتبُ مكافأةً رمزيّةً على مساهمتِه.


مُنتدى الفكر العربي
ص ب ١٥٤١
عمّان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١/٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٧١٥ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

**Arab Thought Forum** (Atf)
P. O. Box: 1541
Amman 11941 Jordan
Tel: (+962-6) 5333261/5333617/5333715
Fax: (+962-6) 5331197

**E-mail:** *atf@atf.org.jo*
**URL:** *www.atf.org.jo*

# المنتدى

العدد (٢٥٦)

كانون الثّاني/يناير - نيسان/إبريل ٢٠١٣

## المحتويات

### ◎ مدْخَل

ميثاق لمجتمع عربيّ جديد ..... ٥

د. الصادق الفقيه

### ◎ وثائق

١- الميثاق الاجتماعي العربيّ..... ١٢

٢- نداء منتدى الفكر العربيّ إلى المثقّفين والمجتمع المدنيّ العربيّ بشأن تطوّرات الأوضاع في العراق ..... ٢٤

٣- نداء سموّ الأمير الحسن بن طلال لحماية المسلمين في ميانمار ووقف الانتهاكات بحقّهم ..... ٢٧

### ◎ دراسة

• محمد جابر الأنصاري ومفهوم الدولة المدنية ..... ٢٩

د. محمد نعمان جلال

### ◎ تعليقات وتعقيبات

١- المواطَنة والانتماء...الأمن الجماعيّ والمصير المشترك ..... ٥٧

د. عثمان هاشم

٢- عصر التحدّيات... كيف نواجهه؟ ..... ٦١

أ. يوسف عبدالله محمود

### ◎ تقارير

الأزمة السوريّة وأثرها على الأمن الإقليمي/ قراءة في الإعلام العربيّ..... ٦٧

أة. عبير قطناني

## ◎ اقتصاديات

أزمة السوق العربيّة المشتركة ..... ٩٧
أ.د. حميد الجميلي

## ◎ تجربة في حوار

• مع الكاتب الصحافي أسامة الشريف ..... ١٢٧
أجرى الحوار: تيسير النجّار

## ◎ ملفّ خاص

أدب الرحلات والمثاقفة بين الشعوب: دراسة وقراءة في رحلة الشاعر الفرنسي
لامارتين إلى الشرق (١٨٣٢- ١٨٣٣م) ..... ١٣٥
أ. محمد المشايخ

## ◎ محور الكتب

### نقد ومراجعة

١- شركاء في الحضارة العربية/ قراءة في كتاب: دور غير المسلمين السياسيّ
والاقتصاديّ والاجتماعيّ في ظل الدولة الإسلاميّة ..... ١٦٧
إعداد: ممدوح أبو حسان ومحمود عبيدات
نقد ومراجعة: أ.د. عصام سليمان الموسى

### مراجعة كتاب

٢- الحركات الدينيّة السياسيّة ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ..... ١٧٢
تأليف: دة. نادية سعد الدين

٣- الحركة القومية العربية في القرن العشرين (دراسة سياسية) ..... ١٧٧
د. فتحي محمد درادكة

## ◎ أعضاؤنا المؤازرون

(١) المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا..... ١٨٢
(٢) جمعية رجال الأعمال الأردنيّين ..... ١٨٦
(٣) مجموعة طلال أبوغزاله ..... ١٩٨

# ميثاق لمجتمع عربي جديد

**د. الصادق الفقيه**
الأمين العام لمنتدى الفكر العربي
رئيس هيئة تحرير مجلة «**المنتدى**»

أطلق **منتدى الفكر العربي** فكرة «**الميثاق الاجتماعي العربي**» منذ البدايات الأولى للثورات العربية، كجزء من منظور شامل تضمنه «**المشروع الحضاري العربي**»، الذي اعتمدته الهيئة العامة للمنتدى خطة عمل لخمس سنوات. وتولد من قناعة مشتركة بأن هذا الميثاق يمكن أن يكون له صدى كبيرًا إذا تضمن القضايا الكبرى للمجتمعات العربية، شريطة إمكانية تحققه في أرض الواقع بتراضي أطراف المعادلة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية العربية، وإذا فُسِر بشكل صحيح وفُهم على نحو أفضل واستوعِب على نحو أتم، واستدرك حكمة إدارة التنوع والتعدد، واستوعب حقائق الاختلاف. وبالتالي، سُمح لمضامينه المساهمة في بناء مجتمعات عربية أكثر ديمقراطية وإنسانية.

## الحاجة للميثاق

ولعل المتتبع للمشهد العربي المعاصر، يدرك بعمق مدى الحاجة لوجود ميثاق اجتماعي عربي، وأهميته وضرورته لرسم خصائص المجتمعات العربية في تنوعها وثرائها وجذورها الوجدانية والتاريخية والحضارية، والقدرة على تمثل وإدراك

طبيعة ونوعية الفعل المطلوب والمرتبط بقضايا المعرفة والثقافة الإنسانية والحقوق والواجبات والحرمات وآليات ضماناتها. ويمكنه بهذه الصفة أن ينتج معادلات جديدة تنسجم مع المرتكزات الثابتة والمبادئ الأساسية والغايات الكبرى، التي تعكس قيم وتطلعات المجتمعات العربية.

لقد أراد **منتدى الفكر العربي** من هذا **الميثاق الاجتماعي العربي** تأسيس دستور، أو عقد اجتماعي، يسعى للتمكين القانوني الفرد والمجتمع، تحقيقًا للكرامة الإنسانية، وتحقيق مشروع الإنسان العربي في الحياة الحرة الكريمة، أي الارتقاء بالإنسان وتحفيز الدولة نحو الوطن الذي يقوم على فكرة المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن ثم الارتقاء بالأجيال الجديدة نحو مجتمع المعرفة.

لذلك، جاء التأكيد بأن تحقيق مشروع الإصلاح الشامل في مجتمعاتنا من خلال الاعتماد على منهج التغيير الإيجابي الصاعد، سواء على مستوى النظام السياسي، أو الاجتماعي، أو الثقافي، أو القانوني، أو الاقتصادي، أو على مستوى الخطاب العام. وبمستويات تستجيب لمرحلة الانتقال الديمقراطي بلا اضطراب، أو ردّة.

## الإطار المرجعي العام

لقد بدأ العمل في صياغة هذا الميثاق منذ أوائل العام ٢٠١١، وهو يحدد تصورات أساسية للقواعد السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية للمجتمعات العربية ما بعد الثورات، وهو مبحث أساسي في مشروع المنتدى حول «المشروع الحضاري العربي»، ويعتمد على الفلسفة الفكرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية الناظمة لأعماله الكلية. كما أنه جهد يفسِّر نشأته وبقاءه واستمراره، متخذًا من هذا الميثاق الاجتماعي العربي الذي أقره، إلى جانب الهيئة العامة للمنتدى، مفكرون ومثقفون وشباب عرب، واعتمدوه فيما بينهم ولأمتهم، أساسًا للحقوق والواجبات التي تنظم شؤون الحياة المشتركة، وقاعدة للتوفيق بين الإرادة العامة للجماعة والإرادات الفردية أو الجزئية المنضوية تحتها، ووسيلة لإزالة التناقض بين ميول الإنسان الفردية وواجباته الاجتماعية، وأداة تحول في العلاقات الناظمة للولاية العامة، وما يندرج تحتها من علاقات بين الحاكم والمحكوم، دون تصعيد التنافس على المصالح والمراتب إلى الحد الذي يجعل منه صراعًا تناحريًا يهدد الناس في حياتهم وحقوقهم وحرياتهم.

وانسجامًا مع هذا التوجه، اعتمدت الهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي في اجتماعها العادي يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بتوافق الآراء، «**الميثاق الاجتماعي العربي**»، الذي يعد ثمرة لسلسلة طويلة من الاستماع والنقاش والتداول والتحليل، والذي أعد مسوداته وتصورته الأولى خبراء منضمون لتشكيلات المنتدى، وانتظمت حولها ندوات حوارية شارك فيها خبراء ومفكرون وشباب عرب، وُسعت فيها التصورات، وضُبطت المفاهيم، وعُززت الضمانات، استشعارًا من النخبة لضرورة وأهمية مسألة التعاقدات الاجتماعية، التي تمثل حاجة عربية ماسة، ولا سيما أن المبادرة بصياغة هذا الميثاق جاءت مباشرة بعد التغييرات العاصفة في الوطن العربي خلال العامين الماضيين، التي لا تزال تفاعلاتها وتأثيراتها مستمرة.

ولا يمكن في هذا المستوى من النظر أن نغفل ذكر أن الشعوب العربية لديها تطلعات مشروعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، والمؤسسات الفكرية والبحثية والتعليمية، والمنظمات الرسمية والأهلية والمدنية، والحكومات وأجهزتها التربوية والإرشادية والإعلامية والعدلية، تتحمل المسؤولية للترويج لهذه العدالة. وجاء الميثاق ليساهم في تعزيز التنمية الثقافية والتنوع والتعددية، وتشجع العمل المشترك والتضامن الاجتماعي في الوطن العربي، وينبغي أن يكون بداية لاتخاذ جميع الخطوات الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان والأمن الإنساني والكرامة الإنسانية. كما أنه من الضروري أن تعتمد الحكومات سياسات لتعزيز الاندماج، ومنع ومكافحة والقضاء على جميع أنواع التعصب والتمييز حتى تُمكَّن للعدالة.

## دستور اجتماعي

يؤكد «**الميثاق الاجتماعي العربي**» جملة من القضايا الهامة، التي تمثل في مجملها دستورًا اجتماعيًا، من بينها سيادة مفهوم المواطنة المتكافئة في المجتمعات العربية، الذي يعتبر أساس الفقه السياسي لمبدأ التعددية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ويتضمن الإقرار بفوائد التنوع، ومبدأ العيش المشترك، والاعتماد المتبادل نهجًا وسلوكًا.

وقد لفت سمو الأمير **الحسن بن طلال**، رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه، وصاحب المبادرة، خلال تسليمه نسخة من الميثاق لجلالة الملك **عبدالله الثاني**، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، يوم الأربعاء ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، إلى أن أهمية الميثاق تكمن في الرؤية الاستراتيجية المشتركة لبناء المستقبل على أساس أنه إطار توجيهي يحدد معالم السياسات العامة في مختلف المجالات، ويهيئ الأجيال العربية ويستجمع قدراتها وطاقاتها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ويحقق الأمن والاستقرار، ويضمن للمواطن كرامته الإنسانية.

ولم يفت على جلالة الملك أن يعبر عن شكره وتقديره لجهود سمو الأمير الحسن بن طلال والمفكرين العرب ودورهم في تبني وجهات نظر متنوعة تستجيب للتغييرات التي يشهدها الوطن العربي، وتُسهم في تعزيز قيم الحرية والمساواة والمشاركة والعدالة وحكم القانون ومرتكزات الفكر الديمقراطي، مؤكدًا أن للمفكرين العرب دورًا رئيسًا في تعزيز أسس الديمقراطية المستندة إلى قبول التنوّع والاختلاف والتوازن بين الحوار المنفتح، والمنافسة الشريفة، معتبرًا أن تعزيز هذا النهج سيقود إلى المستقبل الأفضل الذي يستحقه أبناء الأمة.

## تلازم الحرية والعدالة

واعتبارًا لما ورد في هذا التقديم الخاص، لم يجد الذين عكفوا على صياغة هذا الميثاق تباينًا أو اختلافًا يجرح الربط بين الحرية والعدالة، كقضيتين مركزيتين بالرغم من منطلقاتهما المختلفة، بل كانت النتيجة المنطقية بينهما واحدة، فكلما وجدت الحرية زكت العدالة، والعكس صحيح. وهذا ما حاول الميثاق تبريره مستحضرًا دائمًا الكليات العامة لهاتين القيمتين الهامتين. ومع ذلك، فإن الميثاق الاجتماعي، وفلسفته الكامنة وراء ذلك، يميل نحو تفضيل صيغة الديمقراطية الاجتماعية ومجموعة الآليات المنظمة لها والمصالح المرتبطة بها.

وانطلاقًا من هذا المنظور، اعتمد الميثاق على قراءة عامة لكل المواثيق المختصة بالحقوق الأساسية الرامية إلى حماية كرامة الإنسان ومبادئ الديمقراطية الاجتماعية التي أكدتها العديد من الدساتير العربية. كما يأخذ بعين الاعتبار قوة التطلعات المعبَّر عنها داخل المجتمعات العربية بشأن التطبيق الفعلي لهذه الحقوق والمبادئ والتي تتطلب وضع جملة من القواعد من أجل احترامها.

ويجوز القول إجمالاً؛ إن هذا الميثاق هو من أجل العدالة الاجتماعية ومبني على الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ولا سيما حول الإدراك العميق للحرية البشرية القائم على الوعي والتفاعل بين نمو الاحتياجات الطبيعية وسنَّة الارتقاء. لأن العدل لا يتحقق إلا بالحرية والديمقراطية والتمكين القانوني وكل ضمانات الكرامة الإنسانية.

## المغزى والدلالات

نود في هذه القراءة أن نتبين طبيعة ومغزى ودلالات هذا الميثاق، الذي قُصد منه الارتقاء بالمواطن والمجتمع العربي من حيث الإدراك العميق للحرية الإنسانية القائم على الوعي والتفاعل بين احتياجات الإنسان ونموه وتقدم الاجتماع والعقل من خلال تعميم التعليم، وتحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص، وانصهار الشعب في وحدة إنسانية شاملة. إذ إن الميثاق هو اللازمة الضرورية

لتصحيح الأوضاع غير السوية، التي كانت سائدة ما قبل الثورات العربية، إذ اتخذت الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، في الاعتبار.

ومما لا شك فيه، أن المحاولات التأسيسية والإصلاحية، التي رافقت الثورات العربية، لا تتناقض مع الأسس العامة لمفهوم شمولية الإصلاح وعالمية حقوق الإنسان فيه، والكليات والمبادئ العامة، والتي تحفظ أصول الكرامة الإنسانية. وبهذا الفهم، فإن الميثاق الاجتماعي العربي يمكن أن يكون دستورًا اجتماعيًا، يمثل خارطة طريق سياسية جديدة. فهو مثلما يسعى لأن يكون مرجعية لتنظيم العلاقات بين المحكومين، وفقًا للميراث الأخلاقي للأمة، التي تتسق مع المبادئ الإنسانية العصرية، والتي تنسجم مع ما توصّلت إليه البشرية من أشكال نظام الحكم، فإنه يستهدف إعادة ترتيب وتركيب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وفقًا لعقد جديد يقوم على التوافق في تنظيم هذه العلاقة.

ومن المعلوم بداهةً أن الثورات والخضّات الاجتماعية الكبرى تستحدث طرائق عملها، وتنشئ فكرًا جديدًا يوجه مسيرة الشعوب، والجديد في هذه الحالة لا يكون كذلك إلا في مقابل القديم، الذي يجعله الفكر في موضع شك وتقف منه الشعوب الثائرة موقف الرفض والمراجعة. لهذا، يسعى الميثاق الجماعي لوضع منهجية ضابطة لصيغ التعاقدات الاجتماعية في الوطن العربي، تتأسس على استلهام قيم التضامن ما بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، وأن يربط أولويات السياسات العامة مع المسائل الاجتماعية، وذلك بإشراك المكونات المعنية في رسم معالم هذه السياسات، وفق مبدأ الحوار الاجتماعي الجماعي الشفاف. وأن يُعتبر الميثاق مرجعية أخلاقية ملزمة لجميع من تراضوا على تبنيه.

ومن أجل التغلب على الإعاقات القديمة وتحقيق الغايات المستحدثة، راهن الميثاق على قاعدة المزاوجة بين قيمتين، هما: الحرية والعدالة؛ حرية الشعوب وعدالة النظام السياسي. ووددنا في هذه المحاولة أن نتبين طبيعة ومغزى هذا الميلاد المزدوج للمجتمع والسياسة بعد الثورات العربية، وتعمُّد وضع تصوّر حديث، في ضوء المنطلقات الهادية للفكر العربي الحديث، ومن ثم التوسل إلى ذلك بالنظر في مفهومين قديمين للمواثيق الناظمة للعلاقات الإنسانية، بما يختص منها بأمر العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهما: «العقد الاجتماعي» و«الشرعية».

وإذا كانت هذه القيم والمفاهيم تبدو بدهية للمشتغلين في حقل القانون والدستور، إلا أنها تطرح الكثير من التساؤلات لدى الفاعلين والناشطين في الحقل السياسي العام، وتضع الكثير من علامات الاستفهام لدى المفكرين، الذين يهمهم مساهمة الفكر العربي في صياغة الواقع الراهن، واختيار المكونات وإحكام الغايات لميثاق اجتماعي عربي.

**وبعـــد،**

فإنَّ الميثاق الاجتماعي العربي، الذي أُرسل إلى كل الزعماء والرؤساء العرب والمؤسسات العربية الرسمية والمدنية، هو وثيقة يطرحها منتدى الفكر العربي للحوار، ويقدمها للتبني، إيمانًا منه أن بوابة التغيير تبدأ من الاتفاق على ثوابت جامعة تحدد المعالم المرشدة، وتضع المبادئ العامة، وتخط الضمانات اللازمة للمجتمعات العربية، التي تعصمها من الانزلاق إلى الدكتاتورية وتحبسها في أطر التيبس والجمود. ونأمله أن يكون تجسيدًا حقيقيًا لإرادة العمل العربي المشترك، وامتحانًا جادًا لمدى الاستعداد لقبول الخيارات الشعبية، التي تطرحها التغيرات الحادثة في نُظم الحكم وأنظمة الدولة الاجتماعية، لأنه يمثل مجموعة من الضوابط الأخلاقية والقانونية يجب احترامها، وأهداف جمعية كلية ينبغي التعاقد بشأنها.

إذ إن أهداف الميثاق الاجتماعي الجديد تتجلى في تقديم ردود فعل ناجعة بالنسبة للتحولات التي تشهدها المجتمعات العربية، وتعمل على تعزيز الثقة في مستقبل مشترك، وبناء مجتمع المسؤوليات المشتركة، وتطوير آليات المشاركة، بضمان الحقوق للجميع، في إطار من الحكم الرشيد.

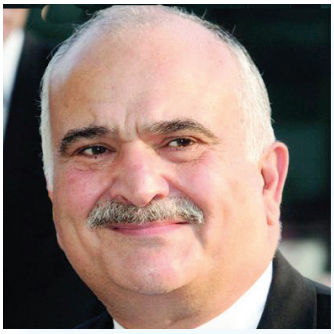

**«إنّ أهميّة الميثاق الاجتماعيّ العربيّ تكمنُ في الرؤية الاستراتيجيّة المشتركة لبناء المستقبل على أساس أنّه إطار توجيهيّ يُحدّد معالم السياسات العامّة في مختلف المجالات، ويُهيء الأجيال العربيّة ويستجمعُ قدراتها وطاقاتها لتحقيق التنمية الشاملة والمُستدامة، ويُحقّق الأمن والاستقرار، ويضمنُ للمواطن كرامته الإنسانيّة».**

**الحسن بن طلال**

من تصريح سموّه لدى تسلُّم جلالة الملك

**عبدالله الثاني ابن الحسين**

ملك المملكة الأردنيّة الهاشميّة نسخة من الميثاق الاجتماعيّ العربيّ،

٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

# وثائق

(١)

منتدى الفكر العربي

# الميثاق الاجتماعي العربي

أُقر هذا الميثاق من جانب الهيئة العمومية لمنتدى الفكر العربيّ ونخبة من المفكرين والمثقفين والأكاديميين العرب والشباب العربيّ المشارك في المؤتمر الشبابيّ الخامسّ الذي عقد في عمّان بعنوان «المستقبل العربيّ في ضوء الحراك الشّبابيّ»، في ١١ كانون الأول ٢٠١٢.

# الميثاق الاجتماعي العربي

## المقدمة

إيمانًا منَّا بوحدةِ مستقبلِ الأمةِ العربية، ومصيرِها، وقيمِها الأساسية، وسعيًا نحوَ مجتمعٍ عربي، يقومُ على الديمقراطيةِ والحريةِ والعدالةِ الاجتماعيةِ وصونِ الكرامةِ الإنسانية وحقوقِ الإنسانِ، وتطلعًا لتحقيق رفاه الشعب في تنميةٍ مستدامةٍ تَخدمُ الأمَّةَ وأجيالَها القادمَة؛

ووعيًا منَّا بالتَحوّلاتِ التاريخيَةِ العمَيقةِ، التي يَشهدُهَا الوطنُ العربي، وما آلت إليَه الأمَّةُ من تشظٍ وفُرقةٍ، وفي قراءةٍ مستنيرةٍ لمستقبل هذا الوطن، بأقطارِه كافة؛ فإنَّ استخلاص العِبر من الماضي والحاضر لِتحريكِ الإرادةِ العربيةِ مِنْ جديد، والدعوة للتَّغييرِ الطوعي على أنَّه الأسلوب الحضاري الكفيل بالعطاء النوعيّ ورسم الصورة المشرقة لمستقبل الأمَّة، تصبحُ كلُّها ضرورةً بالغة لكلِّ مثقّفٍ ومفكّرٍ وسياسيّ وصانع قرار؛

وإدراكًا منّا لِما شَهِدَه الوطنُ العربي ويَشهده من تغييرات متواترة منذ أفولِ الدولةِ العثمانيّة، وأنَّ الأمَّة تَختزنُ طاقات وقدراتٍ كامنة تمكّنها من تأكيد ذاتها وممارسة سيادتها في رسم حاضرها ومستقبلها، وأنها ساعيةٌ، مثل باقي الأمم الحيَّة؛ لتتبوأ الموقع الذي يليق بها، حيث عبَّرتْ الشعوبُ العربية خلالَ السنتين

الماضيتين عن رغبةٍ جامحةٍ للوصولِ إلى ما وصلتْ إليّه الأمم المتقدّمة في بناء مجتمعاتها على القيم الإنسانية التي تصبو إليها كل الشعوب، وفي مقدِّمَتها قيم الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة والمساواة والمواطنة المتكافئة وتداول السلطة التنفيذية، ولا سيما أنَّها قيم تُشكِّل منظومةً واحدةً لا تتجزأ.

وإقرارًا بأنَّ المستقبل ينطوي على تحدّيات جسام، فلا بدَّ أنْ تنهضَ الأمة لمواجهتها وتحويلها إلى فرص لتحقيق مجتمعات الحرية والمساواة والمشاركة والعدالة وسيادة القانون، ولبناء أنظمة سياسية ديمقراطية راسخة يشارك فيها جميع الأفراد نساءً ورجالاً دون تمييز، وبمشاركة فاعلة متوازنة تشملُ جميع الفئات والأديان والطوائف والجماعات، بعيدًا عن استئثارِ أي فئة أو جماعة بالسلطة واحتكار الحقيقة، وعن استخدام مصطلحات التخوين والتكفير وعدم الاعتراف بالآخر؛

وبما أنَّ الأمَّة العربيَّة تشهدُ استلابًا واضحًا لثرواتها وأموالها وعقولها وأراضيها، وتواجه هجومًا شرسًا على ثقافتها وقيمِها السامية، ويُساءُ عن قصد أو غير قصد إلى دينها، وهي أمور ترفضها الأمَّة وتتحدّاها، وتعُدُّها مناقضة للمواثيق الدولية والشرائع السماوية. وبالمقابل فإن الأمَّة العربية تتطلعُ إلى استئناف دورها التاريخي في الإسهام في الحضارة الإنسانية، وفي بناء ثقافة السلام والأمن الإنساني بين الأفراد والشعوب والأمم، وفي التعاون مع كلّ قوى الخير في العالم لتحقيق ذلك؛

وحيث إنَّ المرأة ما تزال تعاني من إنكار واضح لحقوقها ودورها، وتخضع للتهميش والتمييز، وفي ضوء التقدم الذي حقَّقته قضية المرأة في العالم، وأهمية الدور الفعَّال الذي اضطلعت به المرأة العربية إبان العقود الأخيرة، وحرصًا على حشد سائر قوى المجتمع لإنجاز أهداف مسيرة النهضة؛

وحيث إنَّ الشباب يشكّلون النسبة العليا بين مختلف الشرائح العمرية في مختلف الدول العربية، وحيث إنَّهم قد نهضوا بدور أساسي في الحِراك العربي الراهن، وبرهنوا على قدرات منقطعة النظير في مختلف المساعي الإنسانية؛

وبما أن العلاقة بين السلطة والمواطن في عدد من دول الوطن العربي الكبير بحاجة إلى إعادة تعريف؛ بسبب رفض شعوبها للاستبداد واحتكار السياسة من جانب مجموعات محدَّدة ونُخب محدودة، ورفض امتهان كرامة الإنسان والتلاعب بمقدراته، فإن الأمَّة تطالب بعلاقة تعيد للشعوب حقوقها الإنسانية كاملة، بحيث يكون الشعب فيها مصدر السلطات، وتكون المجتمعات مبنيّة على العدالة والسِّلم الاجتماعي والأمن الإنساني؛

وبما أنَّ اللحظة التي نعيشها تشكّل الحدّ الفاصل بين ماضٍ بهمومه وتجاربه غير الناجحة، ومستقبل واعد بفرصه وتحدّياته، فإنَّ الأمَّة بحاجة إلى **فكر نهضويّ شامل** يأخذ في الحسبان الجوامع المشتركة، كما يأخذ الخصوصيات والفوارق بعين الاعتبار؛

فقد تنادى أعضاء **منتدى الفكر العربيّ**، بمبادرة من رئيسه سمو الأمير **الحسن بن طلال** وأعضائه من مفكّري الوطن العربي ومثقَّفيه وبمشاركة من قيادات شبابيّة في «**المؤتمر الشبابي العربي الخامس**»، إلى وضع ميثاق اجتماعي عربي يستجيب للتغييرات الحاصلة، ويضمن مستقبلاً أفضل، بما يقود إلى استنهاض قدرات الأُمَّة وطاقاتها الكامنة، ولا سيما إذا تأسَّس على قيم الحرية والمساواة والمشاركة والعدالة وحكم القانون ومرتكزات الفكر الديمقراطي، وذلك وفق المرتكزات الأساسية الآتية:

# المرتكزات

**أولاً:** البناء على ما سبق من الجهود المتعدِّدة التي بُذلت والمواثيق التي صدرت عن مختلف المؤسسات والمنتديات، وبخاصة **ميثاق الجامعة العربية (١٩٤٥)**، و**ميثاق مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١)**، و**ميثاق مجلس التعاون المغاربي (١٩٨٩)**، و**الميثاق النهضوي العربي (١٩٨٨ – ٢٠١٠)**، و**الميثاق الوطني الأردني (١٩٩٠)**، و**وثائق الأزهر الشريف بشأن مستقبل مصر [يونيو (حزيران) ٢٠١١]**، و**المواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة**، وكلها مواثيق سعت إلى رسم صور المستقبل قطريًا، أو بشكل متعدِّد الأطراف، وذلك لصياغة ميثاق متناغم معها ومجددٍ لها، ضمن رؤية تأخذ في الاعتبار أهم ما طرحته الحركة الإصلاحية والتغييرية العربية طيلة مرحلة ما بعد الاستقلال وصولاً إلى أهداف التغييرات التي حصلت في العام ٢٠١١.

**ثانيًا:** الاعتراف بسيادة مفهوم المواطنة المتكافئة ومفهوم التعددية السياسية والثقافية والاجتماعية بما يضمن القضاء على مسبِّبات الفتن الطائفية والمذهبية والعرقية التي تهدّد مستقبل الأمة وتقود إلى فرقتها وتقسيمها تحقيقًا للمشروع الصهيونيّ، والمشاريع الخبيثة الأخرى، التي تسعى إلى تجزئة الأُمَّة إلى كيانات أمنيَّة صغيرة متناحرة، ومن ثم فإنَّ **الميثاق الاجتماعي العربي** المنشود يجب أن يشمل نصوصًا تعترف بوجود الهُوِيّات العامة والفرعية على حدٍّ سواء، وتقرّ بفوائد التنوّع الثقافي ومبدأ العيش المشترك والاعتماد المتبادل نهجًا وسلوكًا على أساس المواطنة المتكافئة، وتقرُّ بأن المحاصصة في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مهما كانت أُسسها ودوافعها، هي نقيض المواطنة المتكافئة.

**ثالثـًا**: الإقـرار بتفـاوت الـدول العربية في مـا بينها من حيث ظـروف التكوين وأنظمـة الحكم والثـروات والإمكانات. إلاَّ أنه ومع ضـرورة الإقرار بهذا التفاوت ومؤشراتـه، فإنَّ الميثاق يدعو إلى اعتماد الأسـس المشتركة التي تجسِّد هُويّتها الجامعة في بناء مجتمعات المساواة والحريّة والعدالة.

**رابعـًا**: إنَّ التفـاوتَ بيـن الأقطـار العربية يجـب ألا يمنع الأُمَّة من بنـاء هُويّتها الجامعـة، ولا من بنـاء كتلة سياسية اقتصاديـة منيعة متوافقة تسعـى إلى تبوء المكانة التي تستحقها بين التكتلات العالمية.

**خامسًـا**: إنَّ الوصول إلى السِّلم الاجتماعي بين مختلف مكوّنات المجتمع مرهون بتنميـة اقتصاديـة شاملـة مستدامة تعتمـد على تطويـر الاقتصـادات العربية وتصنيعهـا، وخلق طيف واسـع من فرص العمل بحيث تتـوزَّع مغانم التنمية بين الأفراد والجماعات على أُسس العدالة والمساواة والجدارة وتكافؤ الفرص.

**سادسًا**: إنَّ التعليم واكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية وإدراك التداخل بين مكوّنـات المعرفـة الإنسانية هي حجر الزاوية في بناء مشـروع النهضة العربية، وفـي تمكين الأُمَّة من تكوين رأس المـال البشري الكفـؤ المُنتج القادر على إدارة ثـروات الأُمَّة واستثمارها بسيادة مبنيّـة على التعاون المتكافئ مع الأمم الأخرى بدلاً عن التبعية التي تعاني منها الأُمَّة بسبب الفجوة العلمية والتكنولوجية. لهذا، فإنَّ بناء النُّظم التعليمية يشـكِّل نقطة الانطلاق الأساسية لتنشئة الأجيال وبناء الأُمَّة على أُسس تنافسيّة قائمة على الاستحقاق.

**سابعًا**: إنَّ البُعد الاجتماعي هو أكثر الأبعاد في المشروع الحضاري العربي أهمية واعتبـارًا، ولا يمكن للمشروع العربي أن ينجح إلاّ إذا اقترنت المعطيات السياسة بالمعطيـات الاجتماعيـة والاقتصادية، ولهذا أُطلق على الميثـاق اسم «**الميثاق**

**الاجتماعي العربي»**. وعليه فإنَّ الميثاق يأخذ في الحُسبان قضايا المرأة والطفولة والشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وقضايا المجتمع المدني والتنوع الإثني والديني والمساواة بين جميع الفئات والطوائف وإحقاق الكرامة الإنسانية والعدالة، والتصدّي لمشكلات الفساد والبطالة والفقر والتهميش.

**وفي ضوّء المقدِّمة والمرتكزات التّي سبق ذكرها، فإنّنا نطرح الميثاق العربي الاجتماعّي بالصيغةِ الآتية، على أن تُعَدّ المقدِّمة والمرتكزات جزءًا منه وتقرأ معه:**

١- إنَّ الهدف الجوهري لهذا الميثاق هو الاتفاق على الأُسس التي يجب أن تُبنى عليها الدولة العربية الحديثة، سواء أكانت ملكية أم جمهورية. وإنَّ أوّل هذه الأُسس هو الاعتراف بأن الشعب مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأنَّ الطريقة المُثلى التي تمَكِّن الشعب من ممارسة سُلطاته، تكمن في انتخابات حرّة نزيهة يختار الشعب من خلالها ممثليه تمثيلاً عادلاً يستندُ إلى مفهوم المواطنة، ويرفض المحاصصة على أُسس طائفية أو مذهبية أو عرقية أو جنوسية أو غيرها، لتكون المجالس النيابية المنتخبة أساسًا لتشكيل الحكومات واستبدالها في إطار التداول السلمي للسلطة التنفيذية.

٢- إنَّ الدولة العربية الحديثة ينبغي أن تكون في الأساس دولة القانون والمؤسسات، وأن تُصاغ القوانين النَّاظمة للحياة استنادًا إلى القيم الإنسانية الرفيعة، وفي مقدِّمتها القيم المستقاة من الشريعة الإسلامية السمحة، وهي قيم الحرية والمساواة والعدل والمشاركة والتعددية، ومحاربة الاستبداد والظلم والقهر، ورفض أي شكل من أشكال التمييز أو التهميش، وتأكيد استقلالية القضاء ونزاهته، وتوفير الظروف المناسبة للعيش الكريم، وضمان الحقوق وتحديد الواجبات، ولا سيما حقوق الفرد ومنها حرية العقيدة والحريات المدنية

والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في تكافؤ فرص العمل، والحق في التعليم، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التقاعد الكريم والضمان الاجتماعي، وواجب تحمُّل ما يترتب عليه من نصيب عادل من نفقات الدولة، وواجب الدفاع عن الأمة وأراضيها وثقافتها وثرواتها وكرامتها.

٣- يؤكد الميثاق أن الرؤية الاستراتيجية المشتركة للتعليم في الوطن العربي يجب أن تهدف إلى إعداد الشباب لبناء مستقبل الأمة، وتطوير القيادات الفكرية والعلمية والثقافية والسياسية والفنية والاقتصادية على أُسس الجدارة والاستحقاق، وبناء المواطن المستوعب لقيم حضارته العربيّة الإسلامية، المُحصَّن بمبادئ المواطنة الصالحة واحترام حقوق الآخرين، المنفتح والقادر على التعامل مع تحديات العصر بشكل خلاَّق ومرن، والقادر على تغليبِ المصلحة العامة على مصلحته الخاصة، والمُدافع عن حرية الرأي والفكر والتعبير فعلاً وقولاً.

٤- كما يؤكدُ الميثاق أنَّ الأمَّة أولى بقدرات ومواهب المتميّزين من علمائها ومفكِّريها وباحثيها وأصحاب الريادة في الصناعة والتجارة، ويدعو إلى تهيئة البيئة الإبداعية لهم التي تعطيهم حرية البحث والتفكير والعمل، وتوفِّر لهم الحوافز والعوائد المادية التي تحول دون هجرتهم. ويؤكد الميثاق أيضًا أهمية تقوية الروابط بين الوطن والجاليات العربية المبدعة التي هاجرَتْ منهُ، وعَدِّها رصيدًا له، والاستفادة مما اكتسبته من خبرات وما تتمتع به من قدرات في التأثير على المجتمعات التي تعيش فيها.

٥-يؤكد الميثاق اعتماد منهجية واضحة تصل المرأة عبرها إلى نيل حقوقها الكاملة، وذلك بتصويب جميع التشريعات المميِّزة ضدّها، والتصدّي لكل الممارسات التي تنتقص من حقوقها وإنسانيتها، على أساس أنها شريك كامل الأحقية والأهلية مع الرجل في بناء المستقبل العربي، أقطارًا وأُمّة، وذلك بما ينسجم مع الشرائعِ السماويةِ والمواثيق والاتفاقات الدوليّة.

٦-يؤكد الميثاق رفض أي تمييز أو اضطهاد أو ظلم يلحق بأي فئة أو دين أو طائفة أو جماعة، ويَعُدُّ التنوّع الثقافي إثراءً للثقافة المجتمعية، ويؤكد ضرورة اعتماد سياسة صريحة لإزالة أسباب هجرة أتباع بعض الأديان والطوائف والإثنيات خارج الوطن العربي وتهجيرهم. وفي هذا السياق، فإن الميثاق يدعو إلى تأسيس محكمة عربية لحقوق الإنسان، تنهض بهذه المهمة الجليلة لإعادة ترتيب أمور البيت العربي ذات الصلة من داخله، وحسب معايير تناظر المعايير الدولية المعترف بها.

٧-يؤكد الميثاق أن لمراكز الدراسات والبحوث الوطنية المنزَّهة عن التبعية الأجنبية دورها المُساند للحكومات في صنع السياسات ووضع الاستراتيجيات، وأن الدولة العربية الحديثة تشجع على قيام مثل هذه المراكز وتشجع على تفاعلها فيما بينها داخل الأقطار العربية ومع المراكز المناظرة لها في الدول الأخرى على أُسس الندّية، بحيث تتمكن هذه المراكز من القيام بمهماتها بحرية تامّة، وتقدِّم للأمّة قاعدة شعبية واسعة ذات صدقيّة عالية لمناقشة السياسات وآثارها قبل إقرارها، وتزويد صانعي القرار بما يلزم من معلومات وتحليلات ومقارنات ودراسات استشرافية. وبالتتابع، فإنَّ على مراكز الدراسات والبحوث التي تعمل في الوطن العربي وتُموَّل من أطراف أجنبية أن تخضع لشفافية كاملة تتيح مساءلتها ورصد أعمالها.

٨-يؤكد الميثاق ضرورة إحياء المؤسسات الإسلامية التي أثبتت جدواها ونجاعتها عبر العصور لدعم التكافل والتلاحم الاجتماعي داخل الوطن العربي، وبخاصة إنشاء صندوق عربي للزكاة، وتمكين مؤسسة الوقف لممارسة دورها الاقتصادي والاجتماعي، وإنشاء صندوق الحجّ العربي، والاستفادة من التجارب الناجحة في هذه المجالات في دول إسلامية غير عربية.

٩-كمـا يدعـو الميثاق سائر الدول العربية لإقامة بنـك للتنمية العربية تُساهم فيه الدول العربية بهدف استثمار ثروات الأمة في تنمية مشروعات عابرة للحدود بين الأقطـار العربية، تعود على الأمـة بالنفع المتبادل، بدلاً من انجذاب الاستثمارات العربية إلى البنوك الأجنبية.

١٠- يؤكـد الميثاق أنَّ التحديات التي تواجه دول الوطن العربي في مجال الموارد المائيـة والطاقـة والبيئة والغذاء هي فـي الأصل تحديات عابـرة للحدود يصعبُ التعامـل معها بانفراد أو باتفاقات ثنائية، مما يفرض حلولاً تعتمد العمل العربي المشترك من خلال مؤسسات مشتركة هدفها التنمية العربية على أُسس تجارية. وفـي هذا الإطار، فإن تقويـة مؤسسات العمل العربي المشترك واضطلاعها بدور أكثـر فاعلية ونفاذًا في المجالات الاقتصادية والثقافية والإنسانية أصبح ضرورة ملحّـة مـن أجل محاربة الفقـر والبطالة والتخلف، ومن أجل دعـم مستقبل الأمة ومكانتهـا. وعليه، فـإن الميثاق يدعو الـدول العربية إلى إتاحـة التبادل الحرّ في التجارة والخدمات، والقوى العاملـة والأموال والاستثمارات، وإنشاء المشروعات التنمويـة المشتركـة العابـرة للحـدود لإيجاد فرص العمل والاستغنـاء عن اليد العاملـة غير العربيـة، وتحقيق بيئـات استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال العربية وغير العربية.

١١- يؤكـد الميثاق ضرورة تضافـر الجهود للدفاع عن اللغـة العربية، وعن هوية الأمـة الثقافية وشـرح قيمها بكل الوسائـل، وذلك بالتفاعل مـع مؤسسات الفكر العالمية والمشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية غير الحكومية، والتعريف بقيم الحضـارة العربية الإسلامية في مجالات السعي الإنساني، وإيلاف تلك القيم مع السلوكيـات المطبَّقة فـي مجتمعاتنا، وذلك ضمن منهجية تخـدم أهداف الأمة، وتنظِّـم هذه المساعي ضمن أُطُرٍ واضحة وأهـدافٍ بيّنة تشترك فيها المؤسسات الحكومية مع مؤسسات المجتمع المدني العربي.

١٢- وبما أن العولمة قد صنعت واقعًا دوليًا لا تستطيع الأمَّة تجاهله، فإنَّ الميثاق يُحدّد الأسس التي تقبلها الدول العربية لتنظيم علاقاتها الدولية بما يرفض الهيمنة واستلاب حقوق الشعوب، ومصادرة الثروات الطبيعية، والطاقات الإنسانية، وبما يدعو لعلاقات متكافئة وعادلة بين الدول وبين التكتلات الدولية التي تخدم مصالح الأطراف كافة، ويؤسس لسلام مستدام بين الأمم.

١٣- في السّياق نفسه، فإن الميثاق يدعو إلى وضع استراتيجية بعيدة المدى تعتمد الخطوط العريضة الواردة فيه لتطوير الجامعة العربية إلى اتحاد على شاكلة الاتحاد الأوروبي، والاستفادة من تجاربه في المجالات كلّها؛ بما فيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وتطوير الموارد البشرية.

١٤- إن المبادئ التي بُنيَ عليها هذا الميثاق تشمل أُسسًا عامّة على شكل مدوّنة دستوريّة تحدِّد الأُسس المشتركة، والمبادئ الأساسية، التي يجب أن تشملها الدساتير كلّها في الوطن العربي دون إجحاف بالخصوصية القطرية، والفوارق بين الأقطار، ومن المؤمّل أنْ يشكِّل هذا الميثاق قاعدة من القواعد التي تُصاغ بموجبها دساتير الدول العربية وتعديلاتها.

إن تحقيق أهداف هذا الميثاق مرهون بمدى تعاون قوى الأمة الحيّة وكفاءاتها الثقافية والفكرية والعلمية وشراكاتها، وعلى درجة قناعة الفاعلين على الساحة السياسية والمدنية والدينية والثقافية والاجتماعية والإعلامية؛ الأمر الذي يحتاج إلى حوارات جادة ومسؤولة لتكوين تصوّرات مشتركة في إطار التوافق الاستراتيجي طويل الأمد، وضمن كتلة تاريخية مؤمنة بذلك ومستعدة للعمل بكل تفانٍ من أجل الوصول إلى الأهداف النبيلة التي يتضمّنها هذا الميثاق.

لهـذا، فإنَّ الحوار لم يعد اختيارًا فحسب بقدر ما أصبح اضطرارًا وواجبًا؛ الأمر الذي تحتاج إليه مجتمعاتنا لكي تضع خطواتها على الطريق الصحيح. وبقدر مـا يصبح الحوار السلمي ونبذ العنف وسيادة قيـم التسامح واقعًا، فإنَّ المستقبل سيكـون واعدًا. وعليه، فإنَّ تشجيع الحـوار والتركيز على أخلاقياته في الجامعات ومواقـع العمل ودور العلـم والمحافل الثقافية والمنتديـات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيـات الأهلية ودور العبادة، وفي كل مرافق الحياة والعمل، سيكون الطريق الأكثر ضمانًا لحياة حرّة كريمة.

(٢)

# نداء منتدى الفكر العربيّ
## إلى المثقَّفين والمجتمع المدنيّ العربيّ
## بشـأن تطـوّرات الأوضـاع في العـراق*

تابعَ منتدى الفكر العربيّ، وما يزال يتابع، باهتمام وقلق كبيرين تطوّرات الأوضاع في العراق، مؤخرًا، والمأزق الذي وصلت إليه هذه الأوضاع؛ مما يدعو إلى التحرُّك سريعًا من جانب النُّخب والدول العربيّة جميعًا لتدارك الخطر الداهم، وعدم ترك العراق وحيدًا في مواجهة أزمة تؤشِّر للعودة إلى المربع الأوّل في معاناة هذا القطر العربيّ الشقيق.

إنَّ معاناة الشعب العراقيّ خلال الأعوام الطويلة الماضية من توالي الأزمات والصراعات والعنف، وتضحياته الجِسام من أجل الوصول إلى صيغ توافقيّة مشتركة بين مختلف أطيافه لإحلال الاستقرار والأمن والأمان والكرامة الإنسانيّة على أرضه، تجعل من استمرار التصعيد نحو ما لا تُحمَد عُقباه من نتائج، داعيًا مُلحًّا للعمل الفاعل من أجل تجاوز تراكمات الماضي المؤلم بحدّته وتعقيداته، وعدم تقويض أُسسٍ من التفاهم والتصالح سبقَ أن بُدِئ بَالبناء عليها، والعمل ما أمكن على تطوير هذه الأُسس لتقوم عليها أركان الوئام والسلام في العراق، وتذليل العقبات التي تعترض مسيرة العيش المشترك وتحقيق أهدافها النبيلة، التي يتطلَّع إليها أبناء العراق كافة، والتي ينبغي أن يكون كلّ فرد ومجموعة مركزها وبؤرتها لصنع السلام بمفهومه الشامل وممارساته الحقيقيّة؛ بوصفه قوّة دينامية للفرد والمجموع على الإسهام في إنجاز الأمن والاستقرار

* أصدر منتدى الفكر العربيّ هذا النداء في كانون الثّاني/يناير ٢٠١٣، وعلى إثره عقد المنتدى جلسة عصف ذهني حول «**تطوّرات الأوضاع في العراق**»، يوم ٢٠١٣/٢/٧، بحضور عدد محدود من الأعضاء وبعض الشخصيات الفكريّة في العراق والأردن، الذين أعربوا عن رغبتهم في الاستنارة برؤية صاحب السموّ الملكيّ الأمير **الحسن بن طلال**، رئيس المنتدى وراعيه، الذي تفضَّل بإلقاء كلمة في هذه الجلسة.

والديمقراطيّة، في ظلّ تعدّديّة تؤكّد الاحترام المُتبادَل والعدالة بين الجميع، واستعادة ما فُقِد من مكوّنات الحياة الكريمة للشعب العراقيّ.

كما أنَّ التراث الحضاريّ الغنيّ لبلاد الرافدين، بوصفها ملتقىً لموجات بشريّة استوطنتها عبر العصور، ومهدًا للحضارات الإنسانيّة، ومهبطًا للأنبياء والرسالات السماويّة، ومنبعًا للمذاهب والمدارس الفكريّة على تباينها وتنوعها، يُلقي على أبنائها وعلى الأمّة والضمير الإنسانيّ مسؤوليّة تاريخيّة تجاه صون الغنى الحضاريّ للشعب العراقيّ؛ المتمثّل في تعدّديّة مكوّناته الإثنيّة والدينيّة واللغويّة والثقافيّة، التي كانت وستظلّ مصدرًا رافدًا لمسيرة الحضارة في العالم بأسرهِ، فضلاً على ما للعراق من ثروات بشريّة وطبيعيّة وموقع جيوستراتيجيّ، وجميعها لها أثر مهم وحيويّ في الحفاظ على مقدرات الأمّة وموقعها ودورها إقليميًا وعالميًا.

وفي ضوء ما آلت إليه الأوضاع في العراق خلال الفترة الأخيرة، فإنّ المسؤوليّة تجاه هذا القطر وشعبه تفرضُ على النُّخب المثقَّفة أن لا تتوانى عن مدّ اليد للتضامن مع دعوات ونداءات مراجعه وعلمائه ومفكّريه، من الاتجاهات والأطياف كافة، والعمل جنبًا إلى جنب لإطفاء مراجل الغليان والاحتقان التي تنذر بالانفجار، والمساعدة في تهدئة النفوس من أجل حوارات وطنيّة بنّاءة تُعيد إلى الصفّ وحدته، وتبلور أهدافًا ومصالح مشتركة في هذا السبيل يلتئم حولها الجميع. وهي مسؤولية واجبة إزاء أشقاء بدأوا يشعرون أن العرب يمكن أن يتخلّوا عنهم، وتجاه بلد وشعب تحيقُ بهما المخاطر، التي ستكون تداعياتها، إذا وقعت، كارثة على الأمّة والمنطقة والعالم.

من هنا، فإنَّ منتدى الفكر العربيّ، انسجامًا مع جوهر رسالته الفكريّة وأهدافه، يوجّه هذا النّداء إلى النُّخب العربيّة المثقَّفة للنهوض بمسؤولياتها تجاه العراق، شعبًا وأرضًا وإرثًا حضاريًا، مستكملاً في هذا الصدد ما أولاه للشأن العراقيّ من اهتمام تجلّى في عدد من الأنشطة واللقاءات الفكريّة، آخرها ندوتان متخصصتان عُقدتا عام ٢٠٠٩ حول مختلف جوانب أوضاع القضيّة العراقيّة، وندوة ثالثة عُقِدَت في مطلع عام ٢٠١٢، بمشاركة عربيّة وعراقيّة واسعة لأطراف

الفضاء الثالث في المعادلة التنمويّة (القطاع الخاص، والقطاع العام، ومنظمات المجتمع المدنيّ)، حول تطوير التعاون الاقتصاديّ بين الأردن والعراق كنموذج للتكامل الاقتصاديّ العربيّ، وأثمرت هذه الندوة الأخيرة عن تعزيز رؤية العمل المشترك بين البلدين، الذي تُرجِمَ في اتفاقات ومشاريع بدأت تأخذ طريقها على أرض الواقع بما يعود على الشعبين بالخير، ومن أبرزها مشروع أنبوب النفط بين البصرة والعقبة بطاقة مليون برميل من النفط يوميًا. ويؤمل أن تكون هنالك ندوات مماثلة لهذه الندوة للتعاون الاقتصاديّ الذي يشمل أقطار الوطن العربيّ في المشرق والمغرب على السواء.

إنَّ المنتدى بدعوته الخالصة للوقوف مع العراق في أزمته، وتوجيه هذا النداء التضامنيّ معه، ليؤكّد أنَّ هنالك فرصة مواتية لتجنُّب المزيد من الخسائر الفادحة على مستوى العراق نفسه وعلى مستوى الأُمّة بمجموعها، وأنَّ تحكيم العقل وانتهاج الحوار على أرضية تعظيم الجوامع المشتركة والالتزام المنزّه عن الغايات المصلحيّة والفئويّة والطائفيّة الآنيّة، هو السبيل الوحيد للحفاظ على مصالح الجميع في العيش المشترك والسِّلم الأهليّ، والارتباط بالاحترام المتبادَل وتحقيق الكرامة الإنسانيّة؛ بما يمكّن الجميع أيضًا من بناء نموذج يستند إلى القيم الأساسيّة، الإنسانيّة والروحيّة الحضاريّة، للشعب العراقيّ، وبما يعبّر عن الارتقاء إلى مستوىً من الوعي الجديد القادر على إلغاء حالة التشرذم والتفتت التي تلوح في الأفق، وإحلال الترابط العضويّ والمصيريّ الذي ميَّزَ العراقيين على الدوام.

وإنَّ دور الفكر والمفكّرين والنُّخب المثقَّفة ومؤسسات المجتمع المدنيّ العربيّ ليقتضي أن يضعوا نُصبَ أعينهم معاونة أطراف المعادلة العراقيّة على التوصُّل إلى حلول عمليّة وواقعيّة، تحفظ للعراق كيانه ومكوّناته، وتجعل طريقه ممهدًا نحو مستقبلٍ يعيد إليه مكانته الحقيقيّة في المجتمع الدوليّ؛ متجاوزًا إلى غير رجعة ما يهدده من أخطار التمزق وسوء العاقبة.

(٣)

## نداء سموّ الأمير الحسن بن طلال

# لحماية المسلمين في ميانمار ووقف الانتهاكات بحقّهم*

تواصل وسائل الإعلام العالميّة نقل أخبار عمليات القتل والعنف، التي تُرتَكَب ضدَّ المسلمين الروهينغيا في ميانمار، والتي تحصد أرواح أُناسٍ أبرياء ليس لهم ذنب سوى انتمائهم إلى الدّين الإسلاميّ الحنيف. ولعلّ ما يدعو إلى الألم والأسى أنَّ من بين الضحايا أطفال ونساء، فضلاً عن إحراق البيوت وإرغام المئات من السكان على الهروب والنزوح من بيوتهم.

ولا شكّ في أن هذه الأعمال الشنيعة والمجازر والتهجير تشكِّل جريمة يرفضها الضمير الإنساني ويستنكرها كلّ إنسان بصرف النظر عن دينه ومعتقده وعرقه، وتعتبر عملاً مستهجنًا وانتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان، مما يدعو إلى أن يتحمَّل المجتمع الدولي، بمؤسساته ومنظّماته، الرسمية وغير الرسمية، مسؤوليته، وأن ينهض بهذه المسؤولية لوضع حدّ لهذه المأساة الإنسانيّة، وأن يتم اتخاذ التدابير العاجلة والملموسة لوضع حدّ للأعمال العدوانيّة التي تُرتَكَب ضدّ الأبرياء، وتأمين سلامة حياة أبناء المجتمع المسلم في ميانمار وأمنهم وممتلكاتهم، وعودة المهجَّرين إلى أماكن سكناهم، وتعويضهم وفق ما تقتضيه مبادئ العدالة والإنصاف، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة، ومن ثم البدء باعتماد سياسة المصالحة والاندماج بين المجتمعين المسلم والبوذي.

* صدر هذا النداء في ٢٠١٢/١٢/١١.

إنَّنا في منتدى الفكر العربي نُطالبُ بالتوصُّل إلى معالجة حقيقة لما يجري، والوقوف على أسباب المشكلة وجذورها، وتقصّي أسباب تفشّي التمييز ضدّ مجتمع المسلمين الروهينغيا الذين يجب الاعتراف بحقوقهم في المواطنة؛ كما نُهيب بالمنظّمات الحقوقيّة والمنظّمات المعنية في الأمم المتحدة والمنظّمات الإقليميّة والمجتمع المدنيّ أنْ تنهض بدور رياديّ وفق الولاية المنوطة بها.

وإنَّنا، إذ نُناشِد المجتمع الدوليّ لحماية المسلمين في ميانمار، ووضع حدٍّ للانتهاكات التي يتعرضون لها في هذا الوقت العصيب، فإنَّنا نُشيد بموقف منظّمة التعاون الإسلاميّ والأزهر الشريف في هذا الصدد، ونناشد جميع المنظّمات الأخرى الحذو حذوهما والتعاون معهما. كما أنَّنا في منتدى الفكر العربيّ على استعدادٍ تام للتعاون مع الجميع لتحقيق هذا الهدف، وبذل كلّ ما نستطيعه لحماية المبادئ الإنسانيّة والأخلاقيّة، التي التزم بحمايتها بنو البشر في كل مكان.

**الحسن بن طلال**

رئيس منتدى الفكر العربيّ

# محمد جابر الأنصاري ومفهوم الدولة المدنيّة

د. محمد نعمان جلال*

-١-

يثير صعود الاتجاهات الإسلامية ذات التوجه السياسي الكثير من التساؤلات حول الدولة المدنية والنظام السياسي والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتتنوع الإجابة على هذه التساؤلات وأشباهها وفقًا للمدرسة الفكرية التي ينتمي إليها الكاتب السياسي آو الناشط الحركي في السياسة أو في الحركة الدينية، لكن الاتجاه الأقرب للدقة هو اتجاه الباحث الأكاديمي أو المفكر الموضوعي، الذي يحلِّل الظواهر بما يقرب من الموضوعية والحياد النسبي، بصرف النظر عن اتجاهه الفكري أو نظرته السياسية أو انتمائه الديني، وهذا ما يقتضيه البحث العلمي.

هذا التوجه المنهجي هو ما سوف نتبعه في هذا التحليل لفكر الدكتور محمد جابر الأنصاري، المفكر البحريني، الذي قدم نقلة نوعية في منهجه البحثي، وسعى إلى تقديم مشروع فكري يحلل فيه الظواهر الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية والحضارة الإسلامية عبر العصور الماضية، متطلعًا إلى تقديم مشروع تستفيد منه الأجيال القادمة، وهذه هي مهمة المفكر الذي ينير السبيل للسياسي ليساعده على اتخاذ القرار السليم في ظل المعطيات الأساسية

* باحث في الدراسات الاستراتيجية الدولية والفكر السياسي؛ عضو المنتدى/مصر.

التي مرت أو تمر بها المجتمعات التي يعيش فيها، وكذلك يقدم زادًا فكريًا للأجيال الجديدة التي لم تعش حياتيًا أو فكريًا مرحلة حضارة العرب والمسلمين في أوجها عندما كانت منفتحة على التيارات الفكرية العالمية من حضارات مصر واليونان والفرس والروم والهند والصين. تلك الحضارات التليدة التي خلَّفت ورائها تراثًا فكريًا عميقًا ما يزال الكثير من المفكرين ينهلون منه حتى يومنا هذا، كما أن بعض هذه الأجيال الجديدة لم تعرف مناهج التحليل العلمي السليم، وتربَّت وأينعت في ظل الوجبات السريعة من الطعام لغذاء الجسد، والوجبات السريعة من الفكر لغذاء العقل، ومن ثم وقع بعضها في التبسيط المخلّ أو الكتابة السطحية التي لا تتعمق في دراسة الظواهر وتحليل المعطيات واختبار الافتراضات، والتوصل إلى نتائج تعبِّر عن الحقائق الموضوعية، وليس عن الأهواء والأمزجة والميول الإيديولوجية التي كثيرًا ما تفسِّر الظواهر بما يخدم إيديولوجياتها، وترى الألوان ليس على حقيقتها وإنما كما تصوّرها إيديولوجياتها. من هنا نجد أن فكر محمد جابر الأنصاري يمثل غذاءً فكريًا ضروريًا لمن يريد فهم جذور القضايا ويتعمَّق في تحليل المجتمعات العربية والإسلامية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط وفقًا للتسمية الحديثة.

ونتيجة للوجبات المعلوماتية السريعة يحدث خلط وتشويه للمفاهيم، فإذا سألت باحثًا أو كاتبًا يكتب في موضوع مثل العلمانية أو الليبرالية أو النظام الديني في الإسلام أو المذاهب الإسلامية الكبرى أو الفلسفات العالمية المشهورة: كم كتابًا قرأ في موضوعه؟ أو هل رجع إلى مراجع أصلية؟ تكون الإجابة في معظم الحالات أنه لم يقرأ وإنما سمع ما قاله الكاتب فلان أو الواعظ علان. وهكذا، معلومات مُرسَلة وغير موثقة وغير مدققة. ومن هنا تقع العديد من الأخطاء وتحدث التصوّرات غير السليمة تجاه الكثير من القضايا والأفكار والآراء، ويختلط الحابل بالنابل، وتضيع الكثير من الحقائق. ونحاول في هذه الدراسة عن فكر الأنصاري إزالة بعض ما غمض من مفاهيم وتجلية ما التبس من الحقائق بقدر الإمكان، وفوق كل ذي علم عليم.

بادئ ذي بدء لا بد من الإشارة إلى أن الاقتراب من ظاهرة بالغة التعقيد وبالغة الحساسية مثل ظاهرة فكر محمد جابر الأنصاري والدولة المدنية هو أمر ليس سهلاً، وإنما ينطوي على قدر من المغامرة، ويحتاج لقدر من الدقة في تحديد المفاهيم المرتبطة بالظاهرة، إلا وهي «موقف محمد جابر الأنصاري من مفهوم الدولة المدنية.

ويرجع تعقيد الظاهرة إلى تداخل ثلاثة عناصر رئيسية هي: الأول، «دراسات الشخصية»، وهي مسألة صعبة. فالإنسان حقيقة مُركَّب من مشاعر وأحاسيس، ومن عقلانية ولا عقلانية، من فكر واضح وآخر مستتر، ومن نوايا مُعلَنة وغير مُعلَنة، ومن واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي، ومن ظروف ترتبط بالمجتمع ومراحل تطوّره، وأخرى ترتبط بالمؤثرات الخارجية المحيطة بالفرد.

والثاني، «دراسة الدولة المدنية»، وبدورها فهي مفهوم جديد لم يُتَفَق على توصيف محدد له.

والثالث، «عملية الخلط والتشويه» المرتبطة بمفهوم الدولة المدنية ومدى علاقتها بالمفهوم العَلماني أو المفهوم الديني.

لقد عَرف التاريخ السياسي الدولة الدينية أو بالأحرى والأكثر دقة النظام السياسي المستند للدين في العصور القديمة والوسطى، وما يزال بعض تجليات ذلك قائمًا في العصور الحديثة، وعرف النظام العَلماني للدولة (Secularism بالإنجليزية و Laique بالفرنسية) بعد انفصال النظام السياسي للدولة عن الكنيسة، وبعد حرب دامية استمرت (٣٠) عامًا بين الكاثوليك والبروتستانت، وانتهت بمعاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨. وقد أُطلِق على تلك الدولة في تطورها الجديد، أو بالأحرى على النظام السياسي مصطلح العَلمانية، وهو مصطلح يعني عدم تدخل النظام السياسي للدولة في الدين، أو بتعبير أدقّ حياده إزاء المسائل الدينية، وبالمثل عدم تدخل الدين في الأمور السياسية. وباختصار يمكن القول إن النظام السياسي العَلماني بهذا المعنى ليس ضد مفهوم الدين، وليس معاديًا له، وليس حاميًا له، إنه محايد تمامًا وإنْ كانت بعض الاتجاهات الفكرية المتطرفة قد ربطت بين العَلمانية والإباحية والإلحاد والحرية المطلقة في كل شيء، بما في ذلك الخروج عن الدولة كما في النظريات الفوضوية.

السؤالان اللذان نطرحهما في المنطقة العربية بوجه خاص، وفي الدول الإسلامية بوجه عام يتمثلان في:

١- ما هو موقف الإسلام من مفهوم النظام المدني للدولة؟ وبناء عليه ما هو رد فعل المسلمين إزاء ذلك؟

٢- ما هو موقف مفكر عربي بارز هو محمد جابر الأنصاري من ذلك؟ وما مدى تعبيره عن نظام الدولة المدنية وما هي مقوماتها أو عناصرها لديه؟

وقبل الإجابة على السؤالين السابقين، نقدم تعريفًا للمفاهيم الأساسية، ومن ثم سوف ينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي:

**الأول:** التعريف بالمصطلحات الرئيسية.

**الثاني:** الإسلام ونظام الدولة المدنية.

**الثالث:** نظام الدولة المدنية في كتابات الأنصاري.

-٢-

## التعريف بالمصطلحات الرئيسية

**الدولة الدينية** أو بالأدق النظام السياسي القائم على المفهوم الديني للدولة، هو النظام الذي يستند إلى مرجعية دينية، أي مرجعية من غير البشر. وهذه المرجعية لها قدسية خاصة، لكن المعضلة، هنا، هو أن المصدر الديني، وهو «الله» سبحانه وتعالى، لا وسيلة للتحاور المباشر معه، أو الوصول إلى تفاهم حول ما يريده، وما يقرّه، وما يوافق عليه، و ما هو مضمون ومدى إرادته الإلهية. لأن الله سبحانه وتعالى هو ما وراء الإدراك الحسي للبشر، وإرادته وقدراته وعلمه غير معروف للبشر؛ لأنه كما وصف نفسه تعالى ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ (التغابن: ١٨).

**وقد تبلورت ثلاث وسائل لتعرف هذه الإرادة الإلهية، وهي:**

**الأولى: مفهوم الخلق والإبداع الكوني:** ويعتمد هذا المفهوم على أنه إذا كان من البدهيات أن لكل شيء خالقًا أو مبدعًا أو صانعًا، فلا بد أن يكون للكون إله خالق، ومن هنا اعتبرت هذه البدهية هي الوسيلة الرئيسية والمعبِّرة بوضوح عن وجود كائن ما أعلى من مستوى البشر، هو خالقهم، كما توصلت إلى ذلك الأديان السماوية، أو هو الكائن الأعلى Supreme Being أو العقل الكلي، أو غير ذلك من المصطلحات

التي عرفت في مختلف المدارس الفلسفية عبر العصور.

**الثانية: ظاهرة الرُّسل أو الأنبياء** الذين اختارهم الله للتعبير عن إرادته وتوجيهاته عبر العصور، وأوحى إليهم بطرق غير مباشرة، وأيدهم في تصرفاتهم أو صحَّحها لهم، إذا لم تكن تعبر عن إرادته الحقيقية، ومن ثم جعلهم نموذجًا مثاليًا للبشر للاقتداء بهم، وعادة يأتي الوحي هذا بطرق غير مباشرة، وأكثرها هو عن طريق الملائكة، وفي الكتب السماوية فإن **جبريل** هو رسول الوحي.

**الثالثة:** هو الإلهام الذي يُقذَف في قلب الإنسان، عندما يصل إلى مرحلة من السمو والصفاء الروحي، ويتسامى على العالم الدنيوي Transcendence ويصل إلى مرحلة الاستنارة Enlightenmen، كما حدث مع **بوذا** مؤسس الديانة البوذية، على سبيل المثال، ومعظم الأديان غير السماوية مثل البوذية والهندوسية والطاوية، وغيرها، التي تأخذ بهذه الوسيلة، بل إن الفلسفة الصوفية استندت إلى ذلك بدرجة كبيرة.

**ويرتبط بمفهوم الرُّسل بأمور ثلاثة:**

**الأول: إنه مفهوم محوري يتعلق بالإيمان بالغيب**؛ إي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، بما فيه من ثواب وعقاب أو جنة ونار، وكذلك المخلوقات غير البشرية مثل الجن والشياطين، وهي كائنات لا يمكن لمسها أو رؤيتها لاختلاف طبيعتها عن طبيعة البشر، وكذلك الكائنات الأخرى التي تعيش في الكون المادي مثل الحيوانات والطيور وما شابهها، إضافة إلى الجماد والسموات والأرض والجبال وما على شاكلتها.

**الثاني: وجود كتاب مقدَّس يوحى به من الله** بطرق عدّة ويتم تدوينه، ويعد هو المرجع في فهم التعاليم الدينيّة المقدسة. وهنا اختلفت المعلومات التاريخية بخصوص زمن وطريقة تدوين هذه الكتب المقدسة.،ولكن كل الأديان السماوية، بل والأديان غير السماوية لها كتب مقدسة يتم التعبُّد بها، وارتباط ذلك بالتطور عندما تحولت الأديان من فكرة مجردة إلى مؤسسة، فأصبح لها أماكن للعبادة اختلفت تسمياتها، ورجال دين أيضًا اختلفت تسمياتهم باختلاف الأديان مع مرور الزمن.

**الثالث: وجود مفسرين للتعاليم بعد المرحلة الأولى لظهور الدين**، وهنا تكمن المعضلة والمشكلة. فإن الفرد آمن بالله وبالغيب وبالرسل الذين عايش عصرهم، وشاهد مدى تقواهم وورعهم، ومع تقادم العصر وتطور التفاسير التي هي فهم بشري للنصوص المقدسة، ظهرت المشكلة، وبما أن البشر يختلفون في قدراتهم العقلية ومصالحهم وميولهم وأهوائهم، وبما أن الزمن حقيقة متغيرة، وكذلك العلوم والمعارف، فإن الفهم أيضًا من الحقائق المتغيرة والمتطورة. وهنا حدثت النقلة من الدولة الدينية بكل قيمها ومبادئها المثالية، إلى دولة ثيولوجية، أي دولة رجال الدين والمفسرين للنصوص الدينية من البشر، والذين تحولوا إلى حكّام، لهم مزاياهم ولهم عيوبهم ونقائصهم، ولذلك ظهر الاستبداد الديني الذي أصبح فوق الملوك، أي فوق الحكام الزمنيين.

-٣-

**الدولة العلمانية:** ظهر مفهوم الدولة العلمانية أو بعبارة أكثر دقة النظام السياسي العلماني نتيجة عوامل ثلاثة:

**الأول:** رد فعل لسيطرة الكنيسة الكاثوليكية على السلطة السياسية وتدخلها في تنصيب الملوك وعزلهم، بل تقييد حياتهم الشخصية مثل الزواج والطلاق، كما في نموذج **هنري الثامن** ملك بريطانيا (١٤٩١-١٥٤٧)، وخروجه على الكنيسة ليتسنى له الزواج للحصول على وريث ذكر للعرش، لذلك قام بالزواج السادس. وبالنظر إلى اعتراض الكنيسة الكاثوليكية، فقد قام بإصلاح ديني في بريطانيا. ومن هنا تحولت بريطانيا من الكاثوليكية إلى البروتستانتينية.

**الثاني:** ما عرف في الفكر السياسي باسم الحق الإلهي للملوك Divine Right of Kings وهي نظرية موازية للسيطرة المطلقة للكنيسة على الشؤون الدينية. وكان صاحب هذه النظرية المفكر الفرنسي **جان بودان**. ومع حركة الإصلاح الديني وظهور الدولة الوطنية، تحول هذا الحق إلى سيطرة الملك على الشؤون الدينية، ووصلت النظرية إلى ذروتها في عهد **لويس الرابع عشر** في فرنسا و**جيمس الأول** ملك إنجلترا، وضعفت النظرية بعد الثورة المجيدة في بريطانيا (١٦٨٨-١٦٨٩)، والثورتين الأمريكية والفرنسية، وتم التخلّي عنها تمامًا في أوائل القرن العشرين،

ولقد أدت نظرية الحق الإلهي المقدس للملوك إلى نشوء الديكتاتورية والاستبداد السياسي، ومن ثم فإنه مع تطور المجتمعات أحدث ذلك رد فعل مضاد، سواء من طبقة الإقطاع التي سعت للحصول على نصيب من القرار السياسي، أو الطبقة البرجوازية التي سعت للحصول على نصيب اقتصادي ثم سياسي، أو الطبقة العاملة التي بدورها سعت للشيء نفسه.

**الثالث:** الحروب الطاحنة على مدى ثلاثين عامًا بين الدول الملكية الكاثوليكية، والدول البروتستانتية، خاصة في ألمانيا (١٦١٨-١٦٤٨)، وحرب الثمانين عامًا بين إسبانيا الملكية وهولندا التي أعلنت الجمهورية آنذاك (١٥٦٨-١٦٤٨) وانتهت باعتراف إسبانيا بالجمهورية الهولندية.

-٤-

**يضاف إلى ما سبق مخلفات الفكر الكنسي الاستعماري المرتبط بظاهرتين:**

**الأولى: الحروب الصليبية** باعتبارها حروبًا مسيحية مقدسة ضد المسلمين.

**الثانية: الحروب الاستعمارية** وارتباطها بظاهرة التبشير الديني المسيحي، الذي جاء كرد فعل أوربي مسيحي على انتشار الإسلام والفتوحات الإسلامية.

إن النظام السياسي العلماني بصورته المطلقة بهذا المعنى لا يقدم أية مساعدات لأنصار أي دين (ما عدا النموذج الأمريكي الذي يعترف بدور الدين، وتقدم الدولة مساعدات لمعتنقيه، أيًا كان الدين)، ولا تنحاز فيه الدولة لأي دين أو ضده. والواقع أن معضلة الدولة العلمانية تكمن في الفهم الخاطئ من جانب الآخرين لنظرتها إلى الدين، إنها رد فعل ضد الاستبداد باسم الدين، وهي في جوهرها ليست ضد الدين، إنها محايدة بالنسبة للدين. إنها تقوم على ما يمكن أن نسمّيه نظرية تقسيم العمل التي ظهرت تقريبًا في الفترة الزمنية نفسها خلال عصر النهضة، وهذا انطبق على الصناعة والزراعة أو النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بوجه عام، كما انطبق على المجال الديني. وقد استندت تلك النظرية إلى ما نُسِبَ للقديس **بولس الرسول** «أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله»، وهذا يعني الفصل بين المجالين. كما ظهرت

في الوقت نفسه نظرية الفصل بين السلطات في الفقه القانوني والسياسي، وعبَّر عنها **أليكس دي توكفيل** و**مونتسيكو**، ونظرية الإرادة العامة التي عبَّر عنها **جان جاك روسو**، و**جون لوك**، وغيرهما.

**الدولة المدنية:** Civil State، وهي تطوير لمصطلح الدولة العلمانية، يحافظ على جوهرها قبل الاتجاه إلى التطرف أو التشدد، ويركز على أنها الدولة المعنية بشؤون الإنسان في هذا العالم Universe، باعتبار الدين معني بشؤون الإنسان في اليوم الآخر، فإن الدولة المدنية معنية بشؤون الإنسان في هذا العالم، وليست ضد الدين، بل هي تعترف به وتحترمه وتحميه بوصفه حقًا من حقوق الإنسان.

-٥-

**الإسلام والدولة المدنيّة**

لم يسع الإسلام إلى بناء دولة إلا بعد الهجرة إلى المدينة والمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار. وقد أصدر النبي ﷺ **صحيفة المدينة** التي أقامت النظام السياسي على حالة ما يشبه الدولة المدينة في الحضارة الإغريقية، أي محدودة المساحة، محدودة السكان، محدودة الأهداف من ناحية، وتقوم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بين المسلمين واليهود والنصارى، وغيرهم ممن يعيشون في المدينة وما حولها، وقام النظام السياسي والاقتصادي في إطار نموذج من الديمقراطية المباشرة أو شبه المباشرة في حياة سياسية واجتماعية واقتصادية اتسمت بالبساطة وسيطرة الطابع القبلي والتسامح الإسلامي.

لكن إزاء التطورات اللاحقة في انتشار الإسلام، فقد تطوّر مفهوم الدولة في الفكر والممارسة الإسلامية نتيجة عوامل عدة منها:

١-اتساع رقعة الفتوحات الإسلامية إلى خارج شبه الجزيرة العربية.

٢-تنوع الشعوب التي دخلت الإسلام من حيث عاداتها و ثقافتها وحضارتها ونمط اقتصادها ونظامها السياسي والاجتماعي.

٣-الانفتاح الفكري على حضارة الإغريق والفرس والهنود وترجمة المؤلفات العلمية

والفلسفية، وبخاصة في عصر الخليفة **المأمون**، ومن ثم ظهرت المدارس الفقهية والفلسفية الإسلامية، كما ظهر علم الكلام وتصارعت تلك المدارس مع بعضها بعضًا.

٤- بروز عدم إمكانية قيام سلطة مركزية في عاصمة الدولة الإسلامية بعد الفتوحات الكثيرة التي ترتب عليها اتساع رقعة الدولة، ثم ظهرت الولايات شبه المستقلة، بل إن بعضها دخل في صراع مع السلطة المركزية.

٥-تعمُّق الانقسام المذهبي في الإسلام من حيث بروز أهل السنة والجماعة من ناحية، والشيعة من ناحية أخرى، والانقسامات الفلسفية حتى داخل المذهب الواحد حول مفهوم الدولة، وهل هي أصل من أصول العقيدة أم هي ضرورة من ضرورات الحياة لاستقامتها ولحفظ الأمن وتحقيق المصلحة العامة؟ وما هي أُسس قيام تلك الدولة؟ هل هي الإيمان الديني والتقوى أم الغلبة والقهر؟

لقد أدت تلك الخلافات الفقهية والفلسفية إلى تنوع وجهات النظر وأحيانًا تصارعها، كما أدت إلى قيام دويلات إسلامية تتبع الفقه الشيعي باختلاف مدارسه، مثل الدولة البويهية في إيران، والدولة الفاطمية في مصر. وبقي الفقه السنّي باختلاف مدارسه يعبِّر عن الأغلبية الإسلامية، سواء ممثلاً في الدولة العباسية أو الدولة الأيوبية، وغيرها من الدول التي ظهرت في الأقاليم الإسلامية المختلفة.

-٦-

نشير هنا إلى مجموعة من الأبعاد التي ارتبطت بنشأة الدولة الإسلامية وتطوّرها، وأهمها:

**البعد الأول**: إن الإسلام متعدّد الأوجه، فهو من حيث أصوله هو دين عبادة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦)، وهي في الوقت نفسه عبادة بالمعنى الشامل. فكل ما يفعله الإنسان من خير ما دام وفقًا للنصوص الديني هو عبادة، فهي ليست محصورة فقط في الشعائر، وإنما تشمل كل شيء لصالح الإنسانية، ومن ثم نجد أن إعمار الأرض عبادة لأن هذا الإعمار في الأرض سرّ خلق

الإنسان استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٣٠)، وهي دعوة لتأكيد أن قيام المخلوقات بدورها هو عبادة مصداقًا لقوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ (الإسراء:٤٤)، وهي دعوة للسعي من أجل العلم والبحث والتفكير استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ (الغاشية: ١٧ – ٢٠)، وهي دعوة للاعتبار والاستفادة من تجارب الأمم السابقة ﴿قُلْ سِيرُواْ فِي الأَرْضِ ثُمَّ انظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ (الأنعام: ١١)، أي هو دعوة لإعلاء الفكر واستخلاص النتائج والحساب والعقاب بناءً على الفكر والعقل والعمل والاختيار الحرّ، أي أنه دين الإرادة الحرّة للإنسان: ﴿كُلُّ نَفسٍ بِمَا كَسَبَت رَهِينَةٌ﴾ (المدثر: ٣٨)، ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ﴾ (الكهف: ٢٩) ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (التوبة: ١٠٥). وفي الوقت نفسه أكد مبدأ طاعة الله والرسول والحكام ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ (النساء: ٥٩). كما أكد أهمية اتخاذ العلماء مرجعًا لقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤)، أي أن الدعوة الإسلامية هنا تجمع بين أوضاع لأدوار قوى أربع هي دور الله سبحانه وتعالى، الذي هو مصدر كل شيء، إنه الله سبحانه وتعالى كما أوضح في سورة النحل الآية رقم ٦٠، وهي قوله: ﴿لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، وكذلك آية (٢٧: سورة الروم) ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الحكيم﴾، ودور للرسول بحكم تقواه وما يوحى إليه استنادًا إلى نبوّته ورسالته ووحي الله تعالى له، ودور لأهل العلم لما لديهم من معرفة، ودور للحكام بصفتهم أولي الأمر في هذه الدنيا ويجب طاعتهم.

ونستذكر هنا قصة بني إسرائيل مع نبيهم والتأكيد فيها أن الفارق بين أسباب اختيار الله لأنبيائه وبين اختياره للحكام الزمنيين لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ * وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاء وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ * وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلآئِكَةُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (البقرة ٢٤٦-٢٤٨).

هذه التصورات فهمها المسلمون الأوائل حق الفهم، وأدركوا قدراتهم البشرية المحدودة، فلجأوا للمشورة، وأخذوا بها، ومع تغيُّر الزمن تحوَّل الدين من عملية روحية إصلاحية، جاءت في لحظة تاريخية معينة لهداية البشر، إلى مفهوم مقدَّس، وتحوَّل الكتاب المقدس إلى نصوص جامدة، بدلاً من الاجتهاد حسب الزمان والمكان والظروف والمستجدات. وتحوّل الاجتهاد إلى أهواء وميول وفتاوى يُدلي بها من ليس لديه القدر الكافي من العلم والمعرفة، ومن لديه قشور من هذا العلم والمعرفة بلا ضوابط وبلا احترام لمفهوم التخصص. فنجد رجال الدين يتحدثون في أمور تتعلق بعلوم الطب والهندسة والفلك، ويتحدث رجال السياسة في الدين، ويتحدث رجال الهندسة والطب والصيدلة في الدين ويتحدث من لا يفهمون في الفكر والثقافة والأدب في هذه المجالات وهكذا. ويزداد، الأمر خطورة ووبالاً عندما يكون هذا المتحدث في علم ما هو الحكم والمرجع فيما لا يعرف من العلوم والمعارف، سواء دينية أو غير دينية.

المشكلة مرة أخرى ترجع إلى عدم وضوح المفاهيم، وإلى تغيُّر معاني كلمات اللغة العربية مثل باقي لغات العالم. فاللغة كائن حي متطور، وتتغير بتأثير الزمن

والظروف والمكان، وعلى سبيل المثال كلمة «الأُمّـة» في اللغة العربية وكما جاءت في **القرآن الكريم** لا تعني الدولة الواحدة، بل تعني فرد واحد، أو جماعة أو قوم، وكلمة «الحُكم» في القرآن الكريم تعني «القضاء» وليس السلطة السياسية، وكلمة «الحجاب» تعني الستار أو الحاجز ولا تتعلق بالثياب، وكلمة «الأمر» تعني الحكم «**أُوْلِي الأَمْـرِ**»، أي أصحاب السلطة والقرار، وهو لا يعني السلطة المطلقة للحاكم، لأنها مقيدة بالمشورة «وشاورهم في الأمر»، وهكذا. وقد تغيَّر دور الحكام تغيرًا جوهريًا بعد الخلفاء الراشدين الأربعة، وأصبحت الخلافة مُلك عَضوض، وأصبح القرار هو للسيف والقوة، أي الغلبة، وليست الشورى التي ظلت حلمًا يداعب خيال المسلمين عبر العصور، أما في الإطار البشري أي الحياة العملية لتطور المجتمعات، فإن المقولة أو القانون المشهور هو «أن السلطة تنبع من فوهة البندقية».

**البعد الثّاني:** يرتبط بكون الإسلام دعوة لتغير الأحكام الدنيوية بتغير الزمن والمكان والظروف. ومن هنا ظهر ما عُرِفَ باسم مفهوم تاريخية النصوص، وظروف نزول النص وأسبابه ومناسبته. فكل نصّ مكتوب أو مقروء أو مقولة يرتبط بظروف معينة.

المشكلة في النصوص الدينية أن هذه النصوص تغيَّرت مصطلحاتها نتيجة تغيُّر اللغة، وأن المنطق يجعل حكم النصّ في عمومه يرتبط بظروف خاصة إذا ارتبط بقضايا دنيوية. وهنا نشير إلى ما يسمّى أسباب النزول، وهذا مجال فسيح لا مكان له هنا. وهذه أيضًا نقطة خلاف بين مدرستين فكريتين:

**الأولى:** مدرسة المسلمين الذين يؤمنون بقدسية النصّ القرآني دون ضرورة التطبيق الحرفي لها.

**الثانية:** مدرسة المسلمين الذين يؤمنون بصلاحية الإسلام والنصوص القرآنية كافة للتطبيق الحرفي في كل زمان ومكان، بل إن الأكثر تعقيدًا وإشكالية أن بعض المسلمين، سواء من عامة الناس أو الفقهاء، منحوا الأفكار والاجتهادات، سواء في الفكر السنّي أو الشيعي، قدسية خاصة وابتكروا لذلك مفاهيم جديدة لتجسير الهوة والتناقض بين الفكر النظري والعالم الحقيقي الذي يعيشه البشر مثل مفاهيم الولي الفقيه -الأمام المعصوم-، المرشد الأعلى، الطاعة المطلقة لولي الأمر وعدم

الخروج عليه، تكفير المختلف في الرأي بل توسعوا في مفهوم التكفير وكراهية الآخر المختلف، مع أن أكبر الكبائر في الإسلام هو تكفير شخص يشهد أن (لا إِلَهَ إِلا اللّٰهُ وَأَنّ مُحَمّدًا رَسُولُ اللّٰه)، وكراهية الآخر. والسعي بين الناس بالفتنة تعتبر جريمة مغلظة ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ (البقرة: ١٩١) وقتل إنسان واحد مثل قتل البشر جميعًا استنادًا لقوله تعالى: ﴿أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٣٢)، واتهام المحصَّنات الغافلات من أكبر الكبائر، وهكذا للأسف انحرف كثير من عامة المسلمين وبعض رجال الدّين عن الفهم الصحيح للدين، وأدخلوا فيه ما ليس منه، وحوّلوه إلى طقوس وشعائر بأكثر من كونه مبادئ وأخلاق وقيم، التي هي الأساس في أي دين مصداقًا لقوله تعالى مادحًا نبيه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم: ٤) ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّٰهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ (آل عمران: ١٥٩) ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾(البقرة: ١٢٥) ﴿وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ فَيَسُبُّواْ اللّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾(الأنعام: ١٧)، وهي دعوة للسلام ورد العدوان في حالة وقوعه انظر قوله تعالى ﴿وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبِّ الْمُعْتَدِينَ﴾(البقرة: ١٩٠)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللّٰهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (سورة الممتحنة: ٩)، وقوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * وَإِن يُرِيدُواْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللّهُ هُوَ الَّذِيَ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ (سورة الأنفال: ٦١-٦٢).

كل هذه المبادئ الإسلامية العظيمة تحوّلت فقط إلى خطب ومواعظ وليس إلى سلوك، ومن هنا فقد انتقدها القرآن الكريم بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾(الصف:٢-٣).

لقد تحوَّل كل مخالف في الرأي إلى كافر وملحد ومشرك وعدو يجب قتله، وهانت النفس البشرية، في حين أن القتل من أكبر الكبائر، وتحوَّلت الدولة المدنية التي

سبق أن عرفت في العصر الأول للإسلام إلى دولة ثيوقراطية على الأقل في الفكر النظري، والتطلُّع إلى الجنَّة السابقة في العصر الإسلامي الأول، كما ظهرت دعوات لأسلمة العلوم والمعارف مثل مصطلحات: «البنوك الإسلامية، الطب الإسلامي، الفلك الإسلامي، العمارة الإسلامية، الدولة الإسلامية، الجمهورية الإسلامية، الملابس الإسلامية، وهكذا، حتى ثياب البحر أصبح هناك ما يسمّى المايوه الإسلامي. لقد حولنا الإسلام إلى تجارة وإلى يافطة وإلى مجرد شعار «الإسلام هو الحل» دون مضمون حقيقي.

إن مشكلات الاقتصاد عند نشأة الإسلام تختلف عن حالة الاقتصاد اليوم. لقد طوَّر **عمر بن الخطاب** أسلوب توزيع الفيء وأوجد له قواعد اتسمت بالشفافية، كما أوقف حكم النصّ الخاص بالمؤَّلفة قلوبهم لتغيُّر وضع الإسلام والمسلمين، كما قال. ثم قام بإنشاء الدواوين، حيث استفاد من تجارب الفرس والروم دون أية حساسيات، ولكنه لم ينشء صناعة، لأن الجزيرة العربية عرفت التجارة والغنائم والحروب، ولم تعرف الثورة الصناعية ولا الثورة المعرفية، وليس ذلك عيب الدين أو المسلمين الأوائل، لأن هذه مرتبطة بالزمن، ولكنه عيب المسلمين المعاصرين الذين أعطوا عقولهم إجازة مفتوحة، وسعوا إلى استنساخ القرن الهجري الأول، بل العقود الأولى من نشأة الإسلام، ونسوا تمامًا كيف حدث التغيير وتحوَّلت الخلافة إلى مُلك عَضوض بعد سنوات قلائل من انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى.

لقد تناسى المسلمون أن البشر يتسمون بسمتين هما: التغيُّر والتحوّل من ناحية، والأنانية والطموح من ناحية أخرى. لقد قتل **قابيل** أخيه **هابيل** وتركه في العراء، حتى جاء غراب لديه معرفة فأراه كيف يواري سوءة أخيه، أنظر قوله تعالى ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ * فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ (المائدة ٣٠-٣١). لقد قتل بنو إسرائيل الأنبياء، كما قُتل معظم الخلفاء الراشدين، واتبع الولاة والحكام نهج الاستبداد بعد عصر الخلفاء الأربعة الراشدين، كما اعتقد البعض أن الحكم في الإسلام هو حكم وراثي، وأن السلطة وراثة، وأن العلم وراثة، ولم يتذكروا ويتأملوا قول الله **لنوح** عندما حاجّه

في ابنه (ولده): ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (هود: ٤٦) وأنظر رد الله على **إبراهيم** عندما حاجّه في أبيه، أو رد الله على **إبراهيم** عندما حاجّه في لوط وقومه ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ (هود: ٧٤)، ونسوا جدال المسلمين والمشركين مع الرسول الكريم، ومع خلفائهم الأربعة، وحوّلوا العلماء إلى شخصيات مقدَّسة لا يحق جدالهم، بل أحيانًا لهم قدسية تسمو على المكانة التي للأنبياء. لقد جادل **إبليس** الله وسجَّل القران ذلك، كما جادل **إبراهيم** الله في قضية الخلق وإحياء الموتى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٦٠)، وسجل القرآن ذلك.

كما وجه المشركون للنبي ﷺ - كغيره من الأنبياء -، أفظع الشتائم وأقسى الاتهامات، قالوا ساحر، ومجنون، ويوحي إليه الشيطان، وينقل من كتب الأقدمين، وقالوا عن القرآن الكريم إنه أساطير الأولين، وغير ذلك، وسجَّل القرآن ذلك لم يحرق ما قالوا، ولم يحرق الصحابة تلك الآيات، بل حافظوا عليها على أنها تراث البشرية والتطوّر في الفكر الديني، وردود فعل البشر على دعوة الأنبياء. وهذا دلالة على منهج التفكير السليم، ومنهج الجدال والنقاش الصحيح. ونحن اليوم نجد المسلمين أقل تسامحًا وأكثر تعصبًا من المسلمين الأوائل رغم محدودية المعارف لديهم آنذاك، مقارنةً بما توصَّل إليه العلم الحديث من أن بعض رجال الدين يحاكمون النصوص الأدبية ويتهمون أصحابها بالخروج على الدين، غير مدركين الفارق بين النصّ الأدبي الذي يعبِّر عن خيال وبين النصوص العلمية، كما يحاكمون بعض النصوص العلمية غير مدركين أن ذلك له قوانين وضعها الله سبحانه وتعالى، يدركها العلماء الذين يبحثون كل في مجاله، ولا يدركها علماء الدين لأنهم غير متخصصين في ذلك. ومن هنا تقدَّمت العلوم البحتة والعلوم الاجتماعية في دول العالم الأخرى، وظل الفكر والعلم في بلاد المسلمين عالة على فكر وعلم الدول غير الإسلامية. إن هذه قمّة التخلف وخروجًا على دعوة الإسلام للبحث عن العلم والمعرفة باستمرار في كل زمان ومكان.

-٧-

**وخلاصة ما سبق يمكننا القول إن الإسلام قام على مبادئ عدة تمثل ركائز مهمّة لبناء الدولة، محورها أن الدولة الإسلامية هي دولة مدنية، أي يحكمها بشر لمصلحة بشر. لقد قام الإسلام منذ البداية على مفهوم الدولة المدنية وعلى احترام الوطن وحبه. ونشير في هذا الصدد إلى:**

١- **الدولة المدنيّة وصحيفة المدينة:** عرف الإسلام الدولة المدنية في صحيفة المدينة التي أصدرها النبي **محمد** ﷺ، كما عرفها القرآن الكريم في آيات متعدّدة.

لقد عرف النبي **محمد** ﷺ أن النشاط الاقتصادي والحياة المعاصرة في زمنه لهما أحكامهما وقوانينهما عندما قال: «أنتم أعلم بشؤون دنياكم»، وفي رد النبي ﷺ على أحد الصحابة وهو **الحباب بن المنذر**، في اختيار مكان غزوة بدر وغزوة خيبر (بناءً على سؤال **الحباب** عندما سأله: يا رسول الله، أرأيت هذا المنزل؟ أمنزلٌ أنزلك الله إياه، ليس لنا أن نتقدمه أو نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ قال: بل هو الرأي والحرب والمكيدة، فنصح الصحابي بمكان آخر، وأخذ النبي ﷺ برأيه. وفي الحرص على النفس البشرية قال ﷺ: «إن الله بعث **محمّد** هاديًا ولم يبعثه جابيًا في إشارة إلى مفهوم الجزية ونحو ذلك وفي تأكيد السماحة ورفض دعوة بعض أصحابه لقتل المخالفين في الرأي مادام بعيدًا عن التشكيك المتعمد في صحيح العقيدة (انظر قوله ﷺ: لا أريد أن يُقال أن محمّدًا يقتل أصحابه). هل بعد ذلك من إقرار بحق الاختلاف وتأكيد السماحة المحمديّة؟

٢- **احترام الإسلام لمفهوم الوطن وأهميته**

جاء ذلك في آيات قرآنية عدة وفي أحاديث نبوية شريفة منها:

- عندما أقسم الله عزّ وجلّ بمكة ﴿لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ۞ **وَأَنْتَ** حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ ۞﴾ (البلد: ٢).

- عندما خاطب مكة عند الهجرة، «**والله إنك لأحب البلاد إليّ ولولا أن اهلك أخرجوني ما خرجت**».

• بعد فتح مكة، شعر بعض الأنصار بقلق وخشوا أن النبي ربما سيتركهم، ويقيم في مكة مسقط رأسه الذي يحبه، ولكنه عاد معهم إلى المدينة اعترافًا بفضلهم وتثبيتًا لإيمانهم وتأكيدًا بأن الإسلام لا يفرق بين أبنائه.

• أكد النبي **محمّد بن عبد الله** ﷺ سمو النفس البشرية واحترام قدسيتها عندما ذكر في حديث له: «**إن حرمة الإنسان أهم من حرمة الكعبة**».



**القسم الثالث: الأنصاري والدولة المدنية**

يمكن الرجوع إلى مختلف مؤلفات **الأنصاري** لنجد فيها تعبيرًا عن الدولة المدنية بصورة أو بأخرى، ولكن هناك تركيز أكبر في ستة كتب هي:

**١- رؤية قرآنية للمتغيرات الدولية وشواغل الفكر بين الإسلام والعصر.**

**٢- الناصرية بمنظور نقدي.**

**٣- الفكر العربي وصراع الأضداد.**

**٤- تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها.**

**٥- مساءلة الهزيمة.**

**٦- العرب والسياسة: أين الخلل؟**

هذه المؤلَّفات تقدم لنا عناصر الدولة المدنية في فكر **محمد جابر الأنصاري**، ونشير بإيجاز إلى بعضها وبتفصيل أكبر للبعض الآخر، خاصة كتاب «**رؤية قرآنية للمتغيرات الدولية**»، لأنه أكثر اتصالاً وبصورة مباشرة بموضوعنا.

**أولاً: الأفكار الرئيسية للأنصاري بالنسبة للدولة المدنية**

يمكن القول إن هذه الأفكار تتمثل في الآتي:

١- المنهج النقدي للسياسة والفكر ولبعض المفاهيم الدينية السائدة للوصول إلى الحقيقة. هذا المنهج النقدي تحدث عنه مفكِّر إسلامي عظيم هو **أبو حامد الغزالي**، رغم اختلاف وجهات النظر بشأن فكره وظرفه وسلوكه تجاه الحاكم العباسي آنذاك،

ولكنني اعتقد أن كتابه «**المنقذ من الضلال**»، الذي أوضح فيه منهج الهداية لديه هو أساس الفكر النقدي، بل إن الفكر النقدي هو أساس القرآن الكريم. فالجدال بين الله وإبليس، الله و**إبراهيم**، المسلمون والرسول، **عيسى** والحواريين، **نوح** وقومه، هي من الأمور التي ذكرها القرآن الكريم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾(هود: ٣٢). ومصطلح الجدال في القرآن هو المصطلح الذي يعني التحاور من أجل الوصول للحقيقة وليس المناكفة، كما يحدث الآن في بعض المنتديات. ويستخدم القرآن أيضًا مصطلح التحاور: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾(المجادلة: ١).

٢- استخدام المنطق الجدلي في النقد، وهو منهج قرآني في جوهره رغم أن المفكر والعالم الفرنسي **ديكارت** هو أول من طوّره وبلوره وقدمه للعالم المعاصر واعتبر أساس العلم الحديث. «ونجد أن كتاب **صراع الأضداد** يقدم نموذجًا من هذه النماذج بتطبيق المنطق الجدلي Dialectic على السياسة والتاريخ والواقع العملي للبلاد الإسلامية والحضارة الإسلامية.

٣- الاعتماد على المعرفة الدينية كأحد المداخل لفهم التطورات والتغيرات الحديثة: «إن القرآن الكريم كتاب هداية وليس كتابًا مرجعيًا في الطب أو السياسة أو الفلك. ولكن هناك بعض المفاهيم العامة الكلية وإشارات تتعلق بكل شيء تقريبًا. ولذلك جاء في القرآن: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨). إنه يعني المفاهيم الكلية للحياة والنشاط البشري، ولا يهتم بالتفاصيل التي على البشر أن يتوصلوا إليها بعقولهم، إنه يؤمن بمبدأ الصراع بين البشر والشعوب كأساس للتطور مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾(البقرة: ٢٥١)، ومبدأ العقاب للدول والنظم عندما يعم الفساد ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾(هود: ١٠٢)، ومنهج التحذير قبل العقاب وعدم رجعية العقاب ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾(الإسراء: ١٧). ومن هنا نجد المفارقة في الثورات الحديثة التي تطالب بمعاقبة أفعال سبقت قيامها وكان مسموحًا بها في زمنها. إن هذا يتناقض مع المبدأ

الإسلامي الصحيح ومع القانون الوضعي أيضًا، فلا عقوبة إلا بنص، ولا رجعية للقوانين.

**٤- اعتبار الثقافة الدينية والتاريخ السياسي والحضاري للبشرية هما أساس ومرجعية الإنسان**: وقد حلَّل الأنصاري في كتابه رؤية قرآنية للمتغيرات الدولية بعمق ودقة هذه القضية، حيث أكد أن التطور والتقدم من مسؤولية البشر وفقًا لقوانين عدة، وأهمها النقد الذاتي والتبصير والإدراك استنادًا لقوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ۞ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (الذاريات: ٢٠-٢١). ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٧). إن النظر للأمم السابقة والاعتبار بما فعلوه وبما لحق بهم من مصير، هذا كله مرجعية أساسية للأنصاري

-٩-

## ثانيًا: أسس الدولة المدنية في فكر الأنصاري

يمكن القول إن الدولة المدنية في فكر الأنصاري تعتمد على الأسس الآتية:

١- المنهج النقدي للحياة والسياسة والمجتمع والأحداث (أنظر كتابه «**الناصرية بمنظور نقدي**»).

٢- الإيمان بالتطور والتقدّم الإنساني.

٣-النظرة الواقعية للحياة وليست المثالية الحالمة، ولا الاستسلامية الخانعة، حيث نظر الأنصاري للسعودية كدولة اتحادية، وللإمارات كذلك، ومن ثم رفض مفهوم حرق مراحل التطور، وأدرك بعين ثاقبة كيف يحدث التطور في المنطقة العربية ذات الطبيعة القبلية، التي بعد أن وحَّدها الإسلام عادت قبائل ومناطق ودويلات، ثم جاءت خطوة نحو الوحدة في قيام المملكة العربية السعودية، ثم الإمارات المتحدة، وإن اختلفت الأساليب في كل حالة من هاتين الحالتين باختلاف طبيعة الزمن والظروف والمستجدات.

٤-الإيمان بالتراث والدين كقيم ومبادئ فيما يتعلق بالنظام السياسي للمجتمع. أما

الشعائر فهي تخصّ الإنسان الفرد. هنا نجد الأنصاري يقبل الدولة المدنية ويرفض الدولة الدينية اللاهوتية الثيولوجية.

٥- التطور المستمر كما في كتابه «**تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها**».

٦- البُعد الوطني في تعبيره عن البحرين ونظامها السياسي، وهذا البُعد يثير إشكالية علاقة المثقف بالحاكم. فلا هو داعية ومروّج إعلامي له، ولا هو معارض ومناهض له لمجرد المعارضة. لقد عرف التاريخ الإسلامي نماذج متعددة من هؤلاء المثقفين. ولقد اختار الأنصاري موقفًا وسطًا. ولعل هذه الوسطية هي من سمات الإسلام، وهي من سمات المثقف. **فالمثقف الحق هو داعية فكر، وليس باحثًا عن منصب أو شهرة، هو معبِّر عن رأي موضوعي ذاتي وليس عن موقف حكومة، إنه ناصح للحاكم وليس جزءًا من الإدارة التنفيذية التابعة له.**

وينبغي أن نشير إلى أن الدولة المدنية في أوروبا لا تعرف الانحرافات التي يعيشها من ينتسبون للفكر المدني في المجتمعات العربية، هم إما ضد الحاكم ومع المعارضة، وهؤلاء هم الأغلب. وإما مع الحاكم مردِّدين أطروحاته تفسيرًا وتبريرًا، وبين الفريقين خصام، واتهامات متبادلة، بالموالاة والمعارضة، وأحيانًا يتم تبادل المواقع مع تغيُّر الحكام. وللأسف تقع بعض الفرق والأحزاب الدينية فريسة لذلك، ابتداءً من سلوك المعتزلة مع الخليفة **المأمون** عندما اهتم بهم ومنحهم سلطات واسعة، فاضطهدوا معارضيهم، رغم أنهم دعاة العقل والحرية قبل أن يصلوا إلى السلطة. كذلك واضح من سلوك الأحزاب الدينية المعاصرة. عندما وصل **الخميني** إلى السلطة وأعدم الكثير من المعارضين، وعندما وصل الإخوان المسلمون للسلطة في فلسطين (غزة) وتشاحنوا مع شركائهم من فتح، بينما النبي ﷺ عندما فتح مكة قال لخصومه وأعدائه: «أذهبوا فأنتم الطلقاء»، وقال القرآن ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (النور: ٢٢). ومبدأ العفو عند المقدرة من المبادئ الإسلامية الجليلة. أما المسلمون المعاصرون فقد كرروا ذلك في الخُطب المنبريّة وفعلوا عكسه في سلوكهم اليومي، وخاصة عندما يصلون للسلطة، ولم يدركوا أن السلطة لها ضوابطها والتزاماتها، ولكن هذا يجب أن يكون باسم السلطة وليس باسم الدين. فلماذا يطلق زعيم ديني مقوله أن الإسلام يمنع إنتاج السلاح النووي،

بينما مبادئ الإسلام تقول بالعكس: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾(الأنفال: ٦٠). فلماذا الزجّ بالإسلام في كل صغيرة وكبيرة في حياتنا وشؤوننا الدنيوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن الإسلام دين شامل للدين والدنيا، ولكنه في الكليات وليس في التفاصيل والجزئيات، وهذا سرّ عظمة الإسلام. وسرّ بؤس المسلمين أننا حشرنا الإسلام في التفاصيل؛ بل أدقّ التفاصيل.

-١٠-

**ثالثًا: مفهوم الأنصاري للدولة المدنية في ضوء كتابه «رؤية قرآنية للمتغيرات الدولية»**

يمكن القول إن كتاب «**رؤية قرآنية للمتغيرات الدولية**» يقدم لنا رؤية الأنصاري للدولة المدنية، ولذلك فإننا نلخص أهم نقاطه في الآتي:

١- **الفكر الإسلامي وقضايا الفكر العالمي:** أوضح الأنصاري بأن الفكر الإسلامي لابد أن يحدِّد موقفه من القضايا الجوهرية في الفكر العالمي وأهمها:

**الأولى: قضية العقل ومكانته:** يرى الأنصاري أن الإسلام بوصفه دينًا سماويًا يعتمد على مقومات ثلاثة هي: الوحي، الإيمان بالغيب (**رؤية**، ص٢٩)، والعقل ودوره فيما عدا ذلك. ولهذا فإن القرآن أشار إلى العقل بعبارات متعددة عشرات المرات: ﴿أَفَلاَ يَعْقِلُونَ﴾ (يس: ٦٨)، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ﴾(النساء: ٨٢)

**الثانية: قضية العلم ومكانته:** يرى أن الإسلام أعطى العلم مكانة كبرى وأنه أكد أهمية العلوم التجريبية، وأن الآيات القرآنية التي تتناول الظواهر الكونية والدعوة للتفكّر فيه تفوق مرات عدة الآيات المتعلقة بالشعائر (**رؤية**، ص ٣٠-٣١).

**الثالثة: ارتباط الإسلام الوثيق بالمفهوم القومي:** فالقومية ظاهرة فطرية واجتماعية وتاريخية عظَّمها القرآن بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ﴾ (الروم: ٢٢). وقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: ١٣).

**الرابعة: حدود التفسير والفهم للفقه الإسلامي**، الذي هو من صُنع البشر، ومن ثم فهو يرتبط بالزمان والمكان. ولذلك رفض الإمام **مالك**، فقيه المدينة المنورة، طلب الخليفة العباسي **المنصور** بتعميم كتابه «**الموطأ**» وفرضه على جميع البلاد الإسلامية (**رؤية**، ص ٣٤-٣٥)، كما أن الإمام **محمد بن إدريس الشافعي** غيَّر من فتاواه في العراق عندما ذهب للإقامة في مصر ووجد بيئة مختلفة.

**الخامسة:** الارتباط الوثيق بين الإسلام والعروبة بدلالة قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف: ١٢). فالقرآن عربي والنبي عربي. باختصار، فإنّ الإسلام ليس ضد العروبة؛ أي ليس ضد القومية. ولذلك قال الأنصاري يؤكد مبدأ «لا إسلام من دون عروبة، ولا عروبة من دون إسلام» (**رؤية**، ص١٢١). ويرى الأنصاري أن الإمام **محمد عبده** كان رائدًا للقومية العربية، وعبَّر عن ذلك في كتابه «**الإسلام بين العلم والمدنية**» وكان ضد هيمنة الدولة العثمانية بخلاف أستاذه **جمال الدين الأفغاني** وبخلاف تلميذه **محمد رشيد رضا**.

٢-**المثلث الحتمي للنهضة:** إن هذا المثلث يشمل الإسلام والعروبة والعصر، وهي الأعمدة الثلاثة للنهضة. ويرى الأنصاري إمكانية الأخذ بحضارة الغرب؛ أي التكنولوجيا دون الأخذ بثقافته كليًا أو جزئيًا، وهذا ما حدث في الصين والهند واليابان. فالثقافة إرث ذو طابع قومي، في حين أن الحضارة إرث ذو طابع إنساني. وبناء على ذلك فالدولة المدنية لا بد أن تقوم على نقد الذات وإصلاح عيوبها قبل نقدها للآخر. وهذا ما فعله الغرب منذ عقود فكتب مفكِّرون عن تدهور الغرب وانحطاط الغرب وتحلل الحضارة الغربية، وهو ما أنقذها ودفعها إلى إصلاح ذاتها وتطوير مقوماتها. أما الحضارة الإسلامية فقد تدهورت عمليًا، ونحن اليوم نعيش في وهم «العصر الذهبي المفقود» الذي نتباكى عليه ونحلم بعودته، في حين أن قوة الحضارة الإسلامية كانت في الانفتاح الفكري كما حدث في عصر **المأمون**، حيث تمَّت ترجمة فكر وآداب الفرس والروم واليونان والهند، وغيرهم.

٣-**الإيمان بالحرية المدنية**، وهذا واضح في العديد من الآيات، لكن سلوك المسلمين اختلف تمامًا وابتكر الفقهاء المحافظون مفاهيم جديدة تتعلق بالردة، والجزية، والجهاد، ودار الحرب، ودار الإسلام، ونحو ذلك. ويرجع الفضل للإمام **محمد عبده**

ورشيد رضا بوجه خاص في إدخال مبادئ عدة لتحديث الفقه الإسلامي، رغم أن رشيد رضا ينتمي للجناح المحافظ المتأثر بأفكار ابن تيمية. ومن الأفكار التجديدية التي أدخلها رشيد رضا الآتي:

- مبدأ تقديم المصلحة العامة في التشريع.
- مبدأ اختلاف التشريع حسب ظروف المجتمع واحتياجاته.
- مبدأ أن الضرورات تبيح المحظورات.
- الإفتاء بعدم جواز قتل المرتد عن الإسلام إلا إذا كان يمثل خطرًا على وحدة الأمة. أما إذا كان ارتداده أمرًا شخصيًا فإنه يقع في إطار الحرية الدينية.
- مبدأ أن الجهاد عمل دفاعي عن الأرض الإسلامية (مع مراعاة مفهوم القومية والدولة)،
- مبدأ نشر الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة.

هذه المبادئ جميعًا موجودة في القرآن الكريم، لكن المسلمين نسوها أو تناسوها عبر الزمن حيث ساد الفقه المتشدِّد.

٤-**الإيمان بالعدالة**: إعادة تأكيد مبدأ العدل استنادًا لما ذكره ابن تيمية، رغم أنه من المتشددين، ولكن العدل هو المبدأ الحاكم في الحضارة الإسلامية والعقيدة الإسلامية، وهو مبدأ مطلق ويرتبط في المقام الأول بالقضاء إعمالاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾(النساء: ٥٨)، ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة: ٨). والعدل ينصرف إلى جميع البشر، وليس إلى المسلمين فقط؛ بل على البشر كافة وعلى الأعداء والخصوم أيضًا، كما هو واضح من النص القرآني.

٥- **العلوم الطبيعية والظواهر الكونية هي عامة لجميع البشر**، ومن ثم فإن مفهوم أسلمة العلوم هو مفهوم خاطئ، لأن العلوم تحكمها نواميس عامة. ولهذا قال ابن تيمية: «إن الله ينصر الدولة الكافرة العادلة ولا ينصر الدولة المسلمة الظالمة».

٦-**الإقرار بحقوق المرأة ودورها واحترامها** استنادا إلى أن:

- الإسلام لم يفرق بين المرأة والرجل في التكاليف الشرعية.
- لغة الخطاب القرآني وجهت للإثنين معًا في معظم الحالات لقوله تعالى:

﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٣٥).

- الحديث النبوي أبرز مكانه المرأة: فقال النبي ﷺ: «خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء»؛ يعني **عائشة**. وقد نقل عنها الرواة الكثير من أحاديث النبي ﷺ. وفي خطبة الوداع قال بوضوح: «أوصيكم بالنساء خيرًا».

في ختام هذه الدراسة أودّ إعادة تأكيد ثلاثة موضوعات بالغة الأهمية بالنسبة لفكر الأنصاري في الدولة المدنية أو بالأحرى النظام المدني للدولة، وهي ذات صلة بالتطورات المعاصرة في المنطقة العربية الإسلامية. وهذه الموضوعات هي:

-١١-

**الأول: نقاط التركيز لدى الأنصاري بالنسبة لمفهوم الدولة المدنية هي أنها** تعبر عن:

١- **حضارة الأصوات المتعددة**. أما الدولة الدينية خاصة والعقائدية عامة، فهي تعبِّر عن حضارة الصوت الواحد، وهذا يؤدي إلى الديكتاتورية والملك العضوض، كما وصف الفقهاء حكم الدولة الأموية الذي جاء بعد انتهاء عصر الخلفاء الراشدين الأربعة.

٢- **التفاعل بين السياسي والمفكر (المثقف)**. أما الدولة الدينية فتعبِّر عن سيطرة السياسي على المثقف، وخضوع المثقف وثقافته للسياسي. ولهذا أشار الأنصاري في أحد كتبه إلى ظاهرة انتحار المثقفين، وهو انتحار أدبي معنوي، وليس بالضرورة انتحارًا ماديًا وجسمانيًا.

٣- **مفهوم التعدد في السياسة والدين والثقافة والاقتصاد والفكر**، وهو وثيق الصلة بمفهوم الحرية. أما الدولة الدينية فهي تقوم على مفهوم الوحدانية والواحدية، فهي دولة شمولية تؤمن بالفكر الواحد، والمبدأ الواحد، وما عداه فهو كفر وهرطقة وخيانة ونحو ذلك. وهنا خلط بين مفهوم الوحدانية لله باعتباره أساس عقيدة الإسلام، وبين المظاهر السياسية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك احترام الأديان الأخرى في

الدولة (انظر في هذا المعنى قول الله تعالى في سورة الكافرون ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون: ٦) .

٤- النقد للذات وكل ما يحيط بها أو يصدر عنها من تصرفات، وهذا النقد يعتمد على المنهج العملي والعلمي، فهو ليس نقدًا هدامًا ولا نقدًا اعتباطيًا وعشوائيًا، وإنما له قواعده وأسسه. وقد ركّز الأنصاري على ذلك في عدة كتب من مؤلّفاته أبرزها: «**الناصرية بمنظور نقدي**» ٢٠٠٢؛ «**مساءلة الهزيمة**» ٢٠٠١؛ «**العرب والسياسة أين الخلل؟**» ١٩٩٨.

**الثاني: تفسير الأنصاري لأسباب إخفاق التجربة الناصرية** هو عجزها عن الانتقال من فكرة التوفيق والحلول الوسط Compromise إلى فكرة التركيب الهيجلي Synthesis. وهنا تكمن في تقديري ليس فقط مشكلة الناصرية، وإنما مشكلة الفكر العربي وربما الإسلامي بأسره، وهنا أيضًا تكمن أكبر نقاط ضعف الشخصية العربية، وهي العمل مثل النملة تبدأ من الصفر في كل مرحلة غير عابئة، بل أحيانًا تحطِّم ما قبلها، ومن ثم تظل محلك سرّ ولا يتقدم الفكر والسياسة والاقتصاد في عملية تراكمية، وهذا بخلاف المنهج الغربي الذي يجعل المجتمع يصلح نفسه، ويتقدم بصورة مستمرة في عملية تراكمية متصاعدة.

ويخلص الأنصاري في كتابه «**الناصرية بمنظور نقدي**» إلى أن أهم الدروس المستفادة من التجربة الناصرية هي:

**الأول:** أنه «لا يمكن الإصلاح مع وجود الفساد». بالطبع الفساد في عهد **عبد الناصر** كان محدودًا ثم تحوَّل ليصبح أسدًا هصورًا في عهد **حسني مبارك**، ولا ندري كيف سيكون في عهد النظام السياسي لحزب العدالة والتنمية الذراع السياسي لحركة الإخوان المسلمين بعد خمس أو عشر سنوات من الآن.

**الثاني:** أن النظام السياسي لا بد أن يقوم على مؤسسات حتى لا يحدث التراجع. ولعله مما يذكر أن الدولة العربية في مختلف العهود لم تعرف ولم تطوِّر مفهوم المؤسسات، وعندما أوجدتها كانت مؤسسات شكلية، بخلاف ما حدث في أوروبا، وهذا هو أحد

ركائز الدولة المدنية بخلاف الدولة الدينية أو النظام السياسي الاستبدادي، سواء باسم الدين أو باسم الإيديولوجية العلمانية آو الليبرالية أو الماركسية أو القومية، أو غيرها من الإيديولوجيات ذات التوجه الديني التي تعتمد على فكر المرشد أو فكر ولاية الفقيه، وهو المرجعية العليا في السياسة والاقتصاد والحرب والسلم، وغير ذلك. وهو أمر يفوق طاقة البشر، ومن ثم فهو يؤدي تلقائيًا إلى الاستبداد وإلى الخلط في المفاهيم وتشويهها. فلا دين بعد انتهاء عصر الأنبياء، أما خلفاؤهم فهم بشر؛ بل إن الأنبياء في الإسلام هم بشر، وأولهم **محمد بن عبد الله** بنصّ القرآن الكريم بقوله ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ (الكهف:١١٠)، ولم يقل إنه بشر من نوع خاص أو بشر سوبر، ومن ثم فإن عصمتهم مقيدة بما أنزله الله ولا تمتد إلى الشؤون الدنيوية.

-١٢-

**الثالث: أن الإسلام في جوهره نظام لدولة مدنية أو نظام مدني للدولة.** وتكمن الاعتبارات الموضحة لهذه الخلاصة الموضوعية في:

١- أن الإسلام يقوم على تعدُّد الأديان في الدولة الواحدة، وعلى احترام هذا التعدُّد مهما كان مختلفًا ﴿وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ فَيَسُبُّواْ اللّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾(الأنعام: ١٧).

٢- أن «**صحيفة المدينة**» كانت من أقدم الوثائق الإسلامية، بل الدولية، التي أكدت المساواة بين المسلمين وغيرهم من أصحاب الأديان الأخرى، بما في ذلك المشركين، في الحقوق والواجبات. وهذا تعبير عن مفهوم المواطنة في الدولة الواحدة المتساوية.

٣- أن الممارسة العملية في صدر الإسلام قامت على أساس احترام العادات والتقاليد والشعائر الدينية في البلاد المفتوحة، ولم يجبر المسلمون أهالي تلك البلاد المفتوحة على اعتناق الإسلام. وعلى سبيل المثال، ظلَّت مصر عدة قرون ذات أغلبية قبطية. كما أن الهند ما زالت ذات أغلبية هندوسية ومعابدها العملاقة قائمة، رغم حكم المغول المسلمين لها قرون عدة، كذلك إندونيسيا، وغيرها.

٤- أن **عمر بن الخطاب**، الخليفة الثاني، كان يدور على الفقراء من المسلمين وغير المسلمين في المدينة يوزّع عليهم من بيت المال الذي هو حصيلة الفيء والغنائم والخراج والجزية، ويرى أن غير المسلمين لهم حقوق في بيت المال مثل المسلمين (طه حسين: كتاب «**الشيخان أبو بكر وعمر**»)

٥- لن نتحدث تفصيلاً عن موقف أئمة الشيعة، ولكن يكفي أن نشير إلى أمرين: **أولهما**، أن معظم الأئمة قتلوا عندما سعوا للربط بين النظام السياسي أو السلطة السياسية والسلطة الدينية. فالإثنان لا يجتمعان إلا في حالة الرسل أو بالأحرى بعض الرسل. **والثاني** توجه بعض علماء الشيعة المعاصرين، وفي مقدمتهم الإمام **أية الله محمد مهدي شمس الدين**، والإمام **محمد حسين فضل الله**، وغيرهما من الذين أكدوا مدنية النظام السياسي للدولة. بل إن أكبر وأهم علماء الشيعة وصاحب المذهب الجعفري الإمام **جعفر الصادق** عزف عن العمل السياسي وتفرغ للفقه والعلم الديني. ولذلك اقتدى به أئمة الشيعة وأئمة السنة على حد سواء، وكيف لا وهو كان من أفقه علماء عصره ومن سلالة النبي الكريم ﷺ.

٥- أن المسلمين من عامة الناس وبعض الفقهاء هم الذين اخترعوا مفهوم الدولة الدينية لطموحاتهم الشخصية وتأثرهم بالفكر الكنسي في العصور الوسطى.

٦- أن مبدأ الاجتهاد يعني تعدُّد وجهات النظر حتى في الدين الواحد. وفي عصر الجمود الفكري أفتى بعض الفقهاء بإغلاق باب الاجتهاد.

٧- أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون بأسره على أساس مبدأ التعدد الكوني ومن فيه من بشر وجماد وحيوانات وكائنات من سماء وأرض ونجوم وكواكب يعني رسالة واضحة، وأن الكون لا يقوم على كيان واحد أو فكرة واحدة، وأن التنوّع هو إثراء، والتنوع يعني الاختلاف في الجوهر، وفي الدور، وفي الكينونة.

## أهم المراجع

### مؤلفات محمد جابر الأنصاري ذات الصلة بالموضوع

- «**تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية**»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة ٢٠٠٠.
- «**التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام: مكونات الحالة المزمنة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٩.
- **العرب والسياسة: أين الخلل؟** دار الساقي، لندن، الطبعة الثانية ٢٠٠٠.
- **الفكر العربي وصراع الأضداد** «المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية ١٩٩٨.
- «**رؤية قرآنية للمتغيرات الدولية وشواغل الفكر بين الإسلام والعصر**» المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٩.
- «**مساءلة الهزيمة**»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.
- «**الناصرية بمنظور نقدي**»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٢.

### مراجع أخرى

١- **ابن هشام: السيرة النبوية** (يوجد فيه نص صحيفة المدينة ٢٠٥/١ وما بعدها) .

٢. **عبد الباقي السيد عبدالهادي: دولة الإسلام في عهد النبي: دراسة سياسية حضارية**، الإنترنت، ٢٠٠٩.

٣. **محمد نعمان جلال: «الواقعية الجديدة في الفكر العربي: المشروع الفكري للأنصاري نموذجًا»** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٤.

٣. **هارون يحي، العدالة الاجتماعية في عهد الرسول محمد** ﷺ، الإنترنت *Harunyahya.Com*. حيث يذكر أن النبي ﷺ أقام العدالة الاجتماعية في مجتمع المدينة، وكان فيها اليهود والمسيحيون ومن لم يدخل في الإسلام بعد من أهل المدينة، وقد عقد اتفاقات مع أكثر من مئة من التجمعات، إما عن طريق الرسائل أو التحدث معهم شخصيًا، بهدف تحقيق السلام والوحدة الاجتماعية في مجتمع المدينة ذات البنية المتعددة الاتجاهات. وأن محمدًا ﷺ حقَّق وحدة القبائل والمجموعات الاجتماعية. ويذكر القرآن الكثير من الآيات عن حياة التسامح التي هي أساس الأخلاقيات الإسلامية. كما أقام العدل بين جميع الفئات في المدينة مع الإقرار بالاختلاف كما جاء في الآيات من سورة الشورى: ﴿وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١٣). وتوضح هذه الآية علاقة المسلمين بأصحاب الديانات الأخرى.

- وقد وقع ميثاق المدينة النبي **محمد** ﷺ مع المجتمعات النصرانية واليهودية والمشركين عام ٦٣٢ م على أساس التسامح والعدالة وحرية الدين ووقع استجابة لرغبة أصحاب العقائد المختلفة. وقد حقق ذلك السلام الاجتماعي.

٤. الدكتور نظمي خليل أبو العطا، «**الحوار والجدال في القرآن الكريم**»، «**أخبار الخليج**» ٢٠٠٨/٩/٤.

## (١)

# المواطَنة والانتماء... الأمن الجماعيّ والمصير المشترك

د. عثمان هاشم*

ما الذي يدعو أي مجموعة بشريّة أن تنتمي إلى موقع «إيطاني» مشترك، سواء أكان ذلك الموقع منزل الأسرة، أم الحيّ، أم البلد القُطر؟

في الأساس، الذي يدعو إلى ذلك لا بدّ أنه الإيمان بالأمن الجماعيّ والمصير المشترك. ويبدو هذا الإقرار واضحًا ومنطقيًا في ما يتعلَّق بالمجموعة الصغيرة (الأُسرة وموطنها الصغير المنزل). أمّا في ما يتعلَّق بالمجموعة الكبيرة (الأُمّة وموطنها البلد القُطر) فالأمر يختلف، وإنْ كان مدلول الأمن الجماعيّ للأمّة هو الأمن الحياتيّ الكامل، ويشمل إلى جانب الأمن الجسماني المباشر أو السلامة الجسديّة، الأمن النفساني؛ الرّوحيّ والتراثيّ، والأمن الاقتصاديّ. ومتى انتفى أو انتُقِص توفُّر واحدة أو أُخرى أو بعض من الحالات الأمنيّة، تضاءَل بالقدر نفسه إيمان البعض بجدوى الانتماء إلى وطن واحد والانضواء في مصيرٍ مشتَرَك.

لقد عاشت الأُمّة العربيّة في تاريخها القديم والأقدم المواطَنة مفهومًا وممارسةً، وكذلك الأقطار التي استعربت شعوبها، وأصبحت جزءًا من هذه الأُمّة. وكان هذا المفهوم والممارسة على أساس ما أسلفنا من الإيمان بالأمن الجماعيّ والمصير المشترك.

---

* وزير سابق ومستشار اقتصادي؛ عضو منتدى الفكر العربيّ/السودان.

لقد قدَّمت الأُمّة العربيّة في عصر صدر الإسلام أنموذجًا مثاليًّا لتطبيق مفهوم المواطَنة؛ إذ تمتَّع بحقّ المواطَنة الكاملة أُناسٌ أصولهم من خارج البلد العربيّ الذي كانوا يقيمون فيه، كما دانَ البعض منهم بغير الإسلام. لا بل إن بلداننا ومجتمعاتنا في عصور ما قبل الإسلام وما قبل المسيحيّة، وأيضًا ما قبل الرومان والإغريق، تميَّزت فيها المواطَنة بمدلولها الكامل وتطبيقها الشامل. فيما نحن كثيرًا ما نظلم أنفسنا وننتقص من قدر تراثنا.

في مبحثه المتميِّز «**المواطَنة في الوطن العربيّ**»[1]، يؤرِّخ زميلنا المرموق، أ.د. **عدنان السيّد حسين** لمفهوم المواطَنة وممارسته من العهود الإغريقيّة والرومانيّة. ويذكر أن المواطنة الكاملة لدى أولئك القدماء كانت من جهة الذكور الأحرار. أمّا العبيد والنساء، فإنهم لم يحظوا بذلك الشرف. وللتدليل على مثل هذه المفارقة نُشير إلى أنَّ الجنرال الرومانيّ **بيترونيس** GAIUS PETRONIUS، حاكم مصر، أقدمَ على غزو مملكة مَروَى (السودان)، فوجدَ أنَّ خصمه في مروى امرأة هي الملكة **أمانيتري**. وقد كانت ملكة ليس لأنها زوجة ملك، فهي لم تكن زوجة لملك، وإنما هي الملكة العاهل الجالس على عرش البلاد. ولم تكن **أمانيتري** حالة واحدة فريدة في مملكة مروى، بل كانت هنالك العشرات من الملكات؛ ما قبل **أمانيتري** وما بعدها. وهكذا، جاء بيترونيس من روما، التي كانت كسابقتها اليونان، لم تُسبِغ جميع مقوّمات المواطنة على المرأة، فوجد أن المرأة في تلك المملكة العريقة على النيل، حازت مقوّمات المواطَنة بشتى أشكالها وبأسمى درجاتها. وإضافة إلى أنَّ **أمانيتري** كانت تتربَّع على العرش، فقد كانت أيضًا قائدًا أعلى للقوات العسكريّة، وقد قادت الجيوش التي تصدَّت **لبيترونيس** في معارك ثلاث وقَّع بعدها الجنرال الرومانيّ اتفاقًا لوقف القتال مع هذه الملكة القائد العسكريّ.

---

(١) نشر هذا البحث للدكتور عدنان السيّد حسين في كتاب الندوة الفكريّة السنويّة لمنتدى الفكر العربيّ التي عُقِدت في الرباط ٢٠٠٨، بعنوان «**المواطنة في الوطن العربيّ**».

كلنا يعلم أن كثيرًا من الممالك القديمة في بلداننا، مثل سبأ وبلاد الشام والعراق والسودان وشمالي إفريقيا، كانت تحكمها ملكات، وكانت هنالك نساء يتقلدن مناصب عليا في قطاع الكهنوت ومعابد الدولة الرسمية والبلاط الملكيّ.

كما عَرفت بلادنا في الأزمان الغابرة أنواعًا من ممارسات الحكم وتداول القيادة السياسيّة، ومارست الأعراف القانونيّة؛ بل ابتدعت أصول القانون وقواعده على مدى قرون طويلة، قبل أن تظهر أثينا على خريطة العالم، ونشير هنا على وجه الخصوص إلى **حمورابي**.

واقع الأمر أنه لم يكن يعوزنا الإلمام بمفهوم المواطنة ومدلولها، ولم يكن يُعجزنا سليم ممارستها وحماية هذا المفهوم على مدى الأزمان وحتى زمننا الرّاهن، بيد أنه طرأت مؤخرًا مخاطر أخذت تحفّ بالديمقراطيّة مفهومًا وممارسة، وتفشَّت روح من الريبة والزهد في الانتماء لما يمكن أن يسمّى الوطن. وكلّ هذا اتخذ شكلاً – كما أسلفنا – من انتقاص؛ إنْ لم يكن زوال الإيمان بالأمن الجماعيّ والمصير المشترك.

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن: ما الذي تسبَّب في هذا التراجع الذي اتخذ أشكالاً عدّة؟

أوردَ الدكتور **عدنان السيّد حسين** في بحثه ذِكر عددٍ من الممارسات والظواهر التي تدلّ على ذلك في مجتمعاتنا الحديثة، فأشارَ إلى ظاهرة التهميش، والمحاباة، وظاهرة الاضطهاد العنصريّ، والتعصُّب على أساس الاختلاف الدينيّ أو الفوارق الطائفيّة. أضف إلى ذلك الانحياز الجهويّ الإقليميّ، والتبايُن الإثني، ثم ظاهرة الاستعلاء القبليّ والعشائريّ، والاستعلاء على أساس الجنس. وهنالك ظاهرة الاستعلاء على السلطة بأسلوبٍ غير مشروع، وما يتبع ذلك من استحواذ المنافع لمصلحة فئة معيّنة مع اقصاءِ الفئات الأخرى، هذا إلى جانب حال العسر المعيشي التي يعيشها القدر الأكبر من السكّان في البلدان العربيّة.

**إنَّ كلّ هذه الظواهر ترتبطُ ارتباطًا مباشرًا بضعف الإيمان بالأمن الجماعيّ والمصير المشترك، وبالتالي التآكل والتراجع في الشعور بالانتماء إلى الوطن نفسه. كما تؤدّي إلى نشوء حركات مضادّة للنظم الحاكمة تتخذ أشكالاً عدّة، بما في ذلك الدعوة إلى انفصال بعض الأقاليم، والاستعانة بأطراف خارجيّة من قوىً عظمى لتتدخَّل عسكريًّا لحماية هذه الحركات ومعاونتها بقصد تغيير المظام الحاكم أو الانفصال عن البلد الأم. وقد شهدنا خلال العقود الماضية تدخلاً عسكريًا أجنبيًا كبيرًا في منطقتنا، كما شهدنا دعوات من قيادات سياسيّة مرموقة في البلدان الكبرى لمساعدة بعض بلداننا في اختيار رئيس الدولة.**

هذا هو خلاصة ما يحدث في بلداننا، في الوقت الذي لا ينقصنا فهم المواطنة؛ بل إننا بشهادة التاريخ خبِرنا معنى المواطنة وتشبَّعَت به مجتمعاتنا إيجابيًا، إلاَّ أنَّ ما يحدث الآن هو تناقض وعدم وضوح رؤية مع تمادٍ في تجاهل العواقب الوخيمة لهذه الظواهر السلبيّة. فهنالك مَنْ يشعرون بأنَّ مواطَنتهم غير مكتملة، وتبعًا لذلك يشعرون بالحاجة إلى **مواطَنة بديلة**. ومهما أبدت المجموعات المهيمنة والمُنتقِدة في مثل هذه الأحوال من إصرارٍ وجهد لإبقاء الفئات المتضرِّرة على قبول المواطنة المُنتَقَصة، فلن يستقيم الأمر. فالذي لا يشعر بالانتماء إلى تجمع وطنيّ معين، ولا يوقن أن هذا الانتماء يعود عليه بالأمن والأمان في شتى مناحي حياته، لن يؤمن بالمنفعة من مواصلة ذلك الانتماء.

وكما أشار الدكتور **عدنان السيّد حسين**، فإنَّ **على القيادات السياسيّة والفكريّة في بلداننا التمعُّن مليًا في مصادر الشعور بعدم الانتماء، وفي المظاهر المنبثقة عن أشكالٍ مما تحسّ به مجموعات ليست بالقليلة في مجتمعاتنا العربيّة من الغبن وانتقاص مواطَنتها. وبالتالي، يجب إنعام النظر والنهوض بالعمل الهادف لتصحيح الأحوال وتقويم الأوضاع.**

## (٢)

# عصر التحدّيات... كيف نواجهه؟

**أ. يوسف عبدالله محمود***

تواجهُ أمّتنا العربيّة والإسلاميّة تحدّيات خارجيّة ترغمها على البقاء ضمن دائرة مفرغة من التخلُّف والفقر. والمؤسف أن يُساهِم الكثيرون، من سياسيّين ومثقَّفين ورجال أعمال كِبار في تفاقم خطر هذه التحدّيات، التي تُحدِث اختلالاً هيكليًّا في الاقتصاد العربيّ من خلال إرغامه على تبنّي آليّات اقتصاد السوق. وهي آليّات سيئة الصّيت، تُضعِف قدرات بلداننا في تطوير صناعاتها الإنتاجيّة، كما تُسقِط من حسابها أي نهج للتخطيط القوميّ الشامل يدعم البنية التحتيّة الهشَّة.

لقد أصبحنا نحن العرب – وعلى حدّ قول العالِم والمفكِّر الاقتصاديّ د. **جلال أمين** – «أشبه بالأرض المَشَاع والمُتاحة بلا حماية لكلّ مَنْ أرادَ السَّلب والنَّهب، سواء أكان المسلوب والمنهوب أرضًا أم ثرواتٍ طبيعيّة أم عَمالةٍ رخيصة أم أسواقًا لتصريف السِّلَع، أم مقرّرات تعليميّة يجري العبث بها.» (**الواقع العربيّ وتحدّيات الألفيّة الثالثة**. عمّان، مؤسسة عبد الحميد شومان، ص٩٨).

حتى الآن، لم نُحسِن مواجهة هذه التحدّيات لأسباب معروفة لم نعد بحاجة للتذكير بها كلّها، ولعلّ من أهمّها هذا التخاذل والتمزق العربيّ الإسلاميّ الذي نشهده، والذي أضاع أولوياتنا القومية. ومع الأسف، فقد ساعدَ في هذا التخاذل

* كاتب أردنيّ.

العربيّ العديد من المثقَّفين، أو كما يقول **جلال أمين** في دراسته «**العرب في عصر العولمة وما بعد العولمة**»، والمنشورة في الكتاب السابق الذِّكر، (ص٩٤): إنهم «يجيدون تنميق الكلام، وتنسيق العبارات، وصياغة مشروعات البحوث»، مشروعات بحوثهم هذه يتدفَّق عليها «التمويل الغربيّ» بسخاء، ما دامت مفرداتها وتوجهاتها لا تخرج عن السقف المرسوم لها!

هذه الملاحظة التي ذكرها هذا المفكِّر تلقانا ونحن نستعرض بعض البحوث الاقتصاديّة، التي راح أصحابها يشيدون بالانفتاح الديمقراطيّ، ومنه ما يحصل في البلدان العربيّة، لكنهم يريدونه وَفْقَ الرؤية الغربيّة، وبما يخدم النظام العالمي الجديد، بما فيه من ثغرات وخطايا، لا بما يخدم طموحات شعوبهم في الحريّة الحقيقيّة والعدالة الاجتماعيّة.

إنَّ التحديات التي تواجه العرب كبيرة جدًا. وحتى الآن لم نواجهها بما تستحق من **رؤية عربية مشتركة**، تقابل التحدّي بتحدٍّ مثله، علمًا بأن لدينا من الإمكانات ما هو قادر على ذلك لو خلصت النوايا وتوفَّرت الإرادة! فكم هو مُشين أن يتطوع إعلاميّون ومثقفون وسياسيون عرب إلى تزويق الحاضر الذي نعيشه، كأن يزعموا أننا قد وضعنا أقدامنا على الطريق الصحيح، بينما نحن نزداد تخلفًا على تخلُّف، وانحدرًا أسرع نحو الهاوية!

في الكثير من بلداننا العربية ولا أقول كلها، ما تزال حقوق الإنسان العربي مُضارة مغبونة. ما يزال الشعب العربي مقموعًا، لا يحصل على أدنى مقومات العيش. ما يزال غير قادر على المشاركة المشروعة في اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بإنسانيته. حتى الآن لم ننجح نحن العرب في إحداث تعاون اقتصادي بين بلداننا العربية والإسلامية على النحو المنشود. لم ننجح في التعاون كما توجبه أدبيّات الأخوّة والقومية الواحدة. لقد اعتبر بعضنا أن تكلفة هذا التعاون

شعارات ودعاوى الوحدة أو التضامن العربي تذروها الرياح. لم يتحقق منها إلاَّ النزر اليسير، وفي مناسبات معينة. وما تحقق لا يمكن أن يرقى إلى مستوى التعاون المنشود وقد انتقد الخبير الاقتصادي د. **حازم الببلاوي** هذه الظاهرة السلبيّة في بلداننا العربية والإسلامية في كتابه «**الاقتصاد العربي في عصر العولمة**» ص (١٦٩)، حين أشار إلى أن تكامل مثل هذا التعاون الاقتصادي العربي غير مرحّب به عربيًا على خلاف ما يحدث بين الدول الأوروبية على سبيل المثال. ينتقد د. **الببلاوي** بمرارة هذه الظاهرة غير الصحيحة في مجتمعاتنا العربية. يتساءل: لماذا لا تكون هناك «تضحية» ورغبة حقيقية في إحداث التكامل الاقتصادي بين الدول العربية؟ لماذا لا تسارع النخب السياسية العربية إلى تحمُّل هذه التضحية المشروعة، وتضع في حسبانها «العائد الاقتصادي» الذي ستجنيه البلدان العربية المحدودة الدخل والفقيرة لو تم تفعيل مثل هذا التعاون الاقتصادي؟ وحقًا ما قاله من «أن التعاون الاقتصادي هو نوع من السلعة العامة التي تعود منافعها على الجميع (ص١٧١).

أعود فأؤكد إن رفع الشعارات لا يكفي في عصر «التحديات» التي تواجهنا نحن العرب، بل لا بد من تفعيلها! عصر «الشعارات» المستهلكة ينبغي تجاوزه إلى عصر «التغيير التنموي الإنتاجي التصنيفي الشامل المتكامل في جوانبه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، وعلى مستوى كل بلد عربي وعلى المستوى القومي العام، مع مراعاة خصوصية كل بلد عربي (محمود أمين العالم، «**الثقافة والديمقراطية**»، «**قضايا فكريّة**»، ص١٠، القاهرة، مكتبة مدبولي).

إنَّ عصر «التغيير التنموي» الذي أشار إليه هذا الناقد والمفكر لا يمكن أن يتم دون تفعيل «**الإرادة العربية**» لتتمكَّن من السيطرة الفعليّة على واقعها وتطويره لمواجهة الأوضاع العالمية الراهنة التي يسوِّق المستفيدون منها لصيغة مُبتذلة من

الديمقراطية الليبرالية الهادفة إلى تسطيح الوعي، واعتقال العقل، والتحكُّم في ثقافتنا الفكرية والسياسية لتبقى متخلِّفة عن مقاربة المفهوم الحضاري للحداثة الإنسانية. وفي تصوري أن مثل هذه المقاربة غير مُستحيلة إذا ما خلصت النوايا، وأوسع المسؤولون العرب المجال لـ «**التفكير الناقد**»، الذي يُعزز «المعرفة» ويعمِّق وعي المواطن العربي بدوره القومي والإنساني.

يجب ألا نبقى نحن العرب والمسلمين «فائضًا بشريًا» على حدّ قول سموّ الأمير **الحسن بن طلال** في مقال بعنوان «**منجاة الأُمة**» (كتاب «**منجاة الأمّة: مقالات مختارة**»، (ص٣٤)، عمّان، منتدى الفكر العربي، ٢٠١٢)، أو أشبه بالأرض المشاع والمتاحة بلا حماية، كما ذكر **جلال أمين**. وحتى نتجاوز ما نحن فيه من تخلّف على شتى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحتى نتمكَّن من مجابهة التحديات الخارجية التي تفرضها علينا امبريالية غاشمة تتزيا أحيانًا بزي «العولمة» بمفهومها السلبي، علينا أن نُفعل دور المواطن العربي. وهذا لا يتم – وكما يشير سموّ الأمير **الحسن بن طلال** إلاَّ من خلال أحزابه ومؤسساته المدنية وتمكينها «من المشاركة في رسم التوجهات الوطنية». إنَّ إغفال هذه المشاركة يعني تغييب إنسانية المواطن العربي، وإهمال مشكلاته في جوانبها الإنسانية والمباشرة.

لا يجوز أن تظل هذه المشاركة محصورة في الشعارات والخطابات من دون أن تستوعبها استراتيجية تتبنّى الإنماء التكاملي العربي. حتى الآن، وبالرغم من موجة ما سُمي «الربيع العربي»، الذي «لم تبرعم» أزهاره بعد، فثمة «ثنائية آمال ومخاطر» إذا جاز التعبير: «الآمال» في مستقبل عربي واعد إنسانيًا للعرب والمسلمين، يتجاوز بهم عصور التخلُّف والقمع. أما المخاطر ففي أن يُجهَض هذا «الربيع»، وثمة بعض الدلائل على ذلك. وهذا ما لا نتمنّاه.

إنه، وبالرغم من «السيناريو الوردي» الذي بشَّر به «الربيع العربي»، فإن ما نخشاه هو أن تُعاد ولادة «النموذج القديم» على نحو ما يكون أقسى وأمرّ على كرامة المواطن العربي وحريّته! إن المراقب الحصيف لما تمرّ به بلادنا العربية ليدرك أننا ما زلنا في بداية الطريق، وأنَّ ربيعنا العربي لم تتفتح براعمه بعد، وما هو إلاّ بداية فجرٍ جديد.

أخلص في النهاية إلى أن التحديات التي تواجه مرحلة التغيير في بلادنا العربية والإسلامية تتطلَّب «رؤية مستنيرة» يتبناها القادة والمسؤولون عن ممارسة هذا التغيير وفق ما تقتضيه القيم الإنسانية ومتطلبات العملية التحديثيّة التي توسِّع للانفتاح على كل مفردات الحضارة الإنسانية النبيلة.

إنَّ التغيير ينبغي أن يكون نحو «الأرقى»، ويعكس علاقات العدالة والتكافوء الاقتصادي داخل البلدان التي انطلق منها «الربيع العربي»، وهي بحاجة إلى أن تتجاوز الحياة القامعة إلى الحياة الإنسانية التي ترفع عن المواطن العربي الضّيْر والقهر» والتهميش: بلدانه بحاجة إلى تفعيل الديمقراطية الحقيقية، فلا تتوقَّف عند شكلها دون أن تكسب هذه الشكل مضمونه الحقيقي، وهو بالمطلق «مضمون إنساني». فالتوقُّف عند الشكل ليس إلاَّ وسيلة أو حيلة للإبقاء على ما هو «مُتزعزع» ومرفوض شعبيًا وجماهيريًا.

إنَّ الديمقراطية التي يجب أن نسعى إلى ترسيخها عربيًا وإسلاميًا هي «مطمح» للحياة الإنسانية النبيلة التي لا يعود فيها «عنف الدولة» مسيطرًا على الجماهير يقمعها إذا ما هي راحت تطالب بالشرط الإنساني لبقائها ووجودها!

فلنخرج من «عنق الزجاجة»، ولننفتح على ما هو جميل وإنساني في الحياة. لا مستقبل لنا إذا لم نحقق مثل هذا «الانفتاح»، ونُحسِن الاندماج في «حداثة

إنسانية» تجمع ولا تبرّر، «حداثة» لا تشوّه جوهر الإنسان، بل ترتقي به معرفيًّا وحضاريًا. لا مستقبل واعدًا لنا إذا لم نبادر من الآن إلى الاحتفاء بـ«الفكر الناقد» وتوظيفه إنْ في السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة أو الاجتماع.

إنَّ الاعتماد على «الفكر الناقد» في جميع شؤوننا العربية والإسلامية وفق رؤى إنسانية رشيدة هو الذي سيدخلنا في عصر الحداثة، وسيمكننا من مواجهة التحديات الإمبريالية العالمية، كما أن هذا الفكر وتفعيله على أرض الواقع سيتصدّى لأية «سلطة أوتوقراطية» ترسِّخ التخلُّف، وتناهض أي محاولات للتجديد ترمي إلى التحرير، لا إلى الخضوع والاستسلام. وعلينا أن ندرك أن افتعال أي صراع بين الخطاب الرأسمالي الليبرالي المعولَم وبين خطاب أية «سلطة أوتوقراطية»، ليس حقيقيًا! فاللقاء بين الخطابين، وإنْ بدا مستقرًا فإن الممارسة الفعلية تدلّ على التكامل بينهما. وبناءً عليه، وفي ظرف كهذا، لا نستغرب أن يغدو «الصراع» في مجتمعاتنا محصورًا في مجالات ليس منها مجال التناقض الطبقي. وهذا ما تباركه «الرأسمالية الليبرالية».

إنَّ تجاهل «التناقضات الاجتماعية» الحقيقية في المجتمعات العربية والإسلامية، سيؤدّي – إن لم يكن قد أدّى فعلاً في بعضها، إلى نشوء «دول أتوقراطية» ترفض كلّ ما هو حداثي بحجّة أنه علماني مُعادٍ للدين.

إنَّ هذه النظرة القاصرة إلى «العَلمانية» يقف وراءها الكثير من التزييف الذي يجعلنا نتخبَّط في تناقضات مُفتَعَلة، تتحوَّل إلى إيديولوجيات سقيمة تقاوم مقاربة أية نهضة حقيقية. علينا أن نُدرك أنَّ عصرنا هو عصر الحداثة، وأن العَلمانية مُكوِّن رئيس من مكوِّنات هذه الحداثة. وهذا لا يعني رفضًا للقيم الدينية التي تنادي بالحريّة الإنسانية» والعولمة الاجتماعية. إنَّ البُعد الأخلاقي للأديان السماوية يظلُّ حاضرًا في الحداثة بمفهومها الإنساني.

# الأزمة السوريّة وأثرها على الأمن الإقليمي
# قراءة في الإعلام العربيّ

أ.ة. عبير قطناني*

إن الحديث عن «**الأزمة السورية وأثرها على الأمن الإقليمي**»، في الوقت الحالي ليس بالأمر السهل، نظرًا لأن الموضوع ما يزال متحركًا، ولما لهذا الموضوع من تبعات كبيرة لا على سورية فحسب ولا على دول الجوار، بل على الإقليم والعالم بأسره، وهذا ما نلحظه من تباين المواقف الرسمية والشعبية ما بين الدول كافة. فالموضوع حديث الساعة على كل الأصعدة، على الرغم من مرور عامين على بدء الثورة، ولا يزال يشغل هامشًا كبيرًا من نشرات الأخبار والتحليلات السياسية وعناوين الصحف في العالم.

وأود أن أبين أن هذه القراءة اعتمدت على ما تناقلته الصحف المحلية والعربية والعالمية، من أخبار، ولقاءات، ومقالات تحليلية تتعلق بالموضوع، إضافة إلى كل ما تمكنت من الحصول عليه من معلومات أو من آراء.

وحتى يتمكن المطلع من قراءة الأوضاع التي تتجه إليها المنطقة بسبب الأزمة السورية، ارتأيت تقسيم الموضوع إلى أقسام عدة، تسهّل على القارئ الإلمام بالوضع كاملاً، وهي عبارة عن مدخل يشتمل على لمحة تاريخية منذ اندلاع الثورة السورية في ٢٠١١/٣/١٥، وما تبعها من تطورات داخلية وخارجية.

ويلقي القسم الثاني الضوء على أثر الأزمة السورية على دول الجوار وبعض دول الإقليم القريبة.

أما القسم الثالث «الخلاصة» فيشتمل على أهم ما توصلت إليه في ضوء هذه القراءة.

* باحثة ورئيس قسم البحوث في المعهد الدبلوماسي الأردنيّ.

## مدخـــل

في ٢٠١١/٣/١٥ فاجأت الثورة السورية النظام السوري والعالم أجمع، فقد بدأت باحتجاجات سلمية في مدينة درعا الجنوبية، لكن النظام لم يستطع أن يحتوي هذه الاحتجاجات، معلنًا للعالم عدم اندلاع انتفاضة، ومبررًا ذلك بـ «قرب النظام من الناس وارتباطه الوثيق بمعتقداتهم»[١]. وقد وضعت هذه الانتفاضة كلاً من سورية ومن ثم الدول المحيطة بها في مفترق طرق، وكشفت تناقض الأجندات الإقليمية لبعض الأطراف التي كانت حليفة للنظام السوري طوال سنين، وبالأخص أنها جاءت بعد اندلاع الثورة في تونس والإطاحة بالرئيس التونسي، ومن ثم في مصر، وتنحي الرئيس المصري، وما تلاههما من بداية ثورة في كلٍّ من ليبيا واليمن.

ومع إصرار النظام السوري على إنكار وجود انتفاضة أو ثورة داخل بلاده، حتى شهر حزيران/يونيو من العام نفسه، عندما بدأت قوافل اللاجئين السوريين بالفرار إلى لبنان وتركيا، ومن ثم إلى الأردن والعراق، حتى وصلت أعدادها إلى أرقام خيالية في كل بلد من البلدان المجاورة، وما تبع هذه الهجرات من تأثيرات اجتماعيّة واقتصاديّة على الدول المضيفة، وبما يمكن أن تقدمه لهم من خدمات وإمدادات.

ولا بد هنا من إلقاء بعض الضوء على بعض أهم الطوائف التي تتقاسم المشهد في سورية، والتي أدت ولا تزال تؤدي دورًا مهمًا في سير الأحداث الداخلية، ومنها، إضافة إلى السنّة والمسيحيين:

### الطائفة العلوية

لا بد أن نضع أيدينا على العناصر التي جعلت من الطائفة العلوية -التي ينتمي إليها الرئيس السوري- كتلة محافظة من الناحية السياسية وأبعدتها عن المشاركة الفاعلة في الثورة السورية، ومن هذه الأسباب، كما يراها **راتب شعبو**: أولاً، اشتراكهم في المنبت المذهبي مع الرئيس. وثانيًا، وجود نسبة كبيرة من العلويين في صفوف

---

(١) علي حسين باكير: **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية - التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عن مقابلة للرئيس الأسد.
Interview with Syrian President Bashar al-Assad, The Wall Street Journal, 31/1/2011.

الجيش والأجهزة الأمنية، مما مهّد لما سمّي سياسة الاستيعاب الجامعي لظهور فئة مثقفة جديدة بين العلويين. ثالثًا، نفور العلويين العام من الاتجاهات السياسية الإسلامية وميلهم لاحتضان التيارات السياسية اليسارية عمومًا؛ بما فيها التيارات والأحزاب التي دفعت أثمانًا باهظة في مواجهة استبداد النظام، مثل الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي، ورابطة العمل الشيوعي. كل هذه العوامل خلقت مجال جذب سياسي يوحد أفراد هذه الطائفة على العموم، ويعطيها اليوم صفة سياسية معينة ويتيح مخاطبتها في هذه اللحظة بوصفها كتلة مذهبية سياسية[١].

أما الكاتب **علي ملحم**، فيقول: «إن معتقلي الطائفة العلوية يشكلون النسبة الثانية الأكبر بعد معتقلي أهل السنّة في سجون النظام». ويذكر أن الجذور السياسية للمسألة العلوية تكمن في الوضع الطبقي الذي رزح تحته أبناء الطائفة العلوية خلال القرن العشرين وبعد الاستقلال، مما أبعد الكثير من أبنائها عن المشاركة في الحياة السياسية السورية، وبخاصة في فترة الديمقراطية الذهبية التي عاشتها سورية في الخمسينيات. كما أن هناك جذورًا دينية تعود إلى عهد قريب جدًا لا يتجاوز العقدين أو الثلاثة، وبعد قمع النظام للمعارضة، بدأت الطائفة العلوية تدخل فترة تحول في شكل رجالاتها الديني، فافتقدت الطائفة أهم رجالاتها ومشايخها التقليديين (كان آخرهم الشيخ **حيدر عبود**)، وأخذ يطفو على السطح مشايخ جدد هم في الأصل رجال أمن وضباط جيش ومخابرات تقاعدوا أو شارفوا على التقاعد، استأثروا بالتعاليم الدينية وصاغوها حسب أهوائهم.

ويرى **ملحم** أن الثورة السورية تقف أمام ضرورات ملحّة جدًا، تتمثل أولاً في قدرتها على تجاوز هذه الأجندات الإعلامية في سبيل إعطاء الصورة الحقيقية لها. وثانيًا، في قدرتها على انتزاع أبناء الطائفة العلوية من براثن النظام ودفعهم للانخراط في الفعل الحقيقي للتغيير الذي يشهده وطنهم التاريخي سورية[٢].

يرى الكاتب **عمر قدور** «أن الطائفة العلوية لن تخسر غالبية أبنائها مكاسب مباشرة بسقوط النظام، لكن خسارة الأوهام شأن لا يقل أهمية وتأثيرًا، ومهما كان الشعور بالحماية واهمًا، إلا أنه يبقى أفضل من الخوف من انعدامها. الأمر الذي

---

(١) راتب شعبو: «**عن العلويين والثورة السورية**»، **موقع صفحات سورية**، ٢٠١٢/٩/٩.

(٢) علي ملحم: «**العلويون والثورة السورية**»، صحيفة **الحياة اللندنية**، ٢٠١٢/٧/٤.

لا يتعلق بانحياز أو انغلاق طائفي، إذ على العكس تمامًا، فمن المعلوم أن العلويين من أكثر السوريين انفتاحًا على الصعيد الاجتماعي». ويضيف: «لا ينفع هنا القول إن المكاسب الملموسة التي تحققت لمعظم أبناء الطائفة أدنى مما هو متوقع فيما لو حُكمت سورية ديمقراطيًا» ويخلص إلى القول: إن «ما يثبته النظام الحالي أن أي احتكار للسلطة هو فساد لأهلها، أو الواهمين أنهم كذلك، وأسوأ أنواع الاحتكار ذلك الذي يُبنى على العرقية أو المذهبية أو يتجلى بهما، لأنه يجعل السلطة المعاصرة امتدادًا لثارات تاريخية»[1].

ويذكر الكاتب **محمد عمر البستاني** أنه بعد مرور أكثر من سبعة عشر شهرًا على عمر الثورة السورية لم ينخرط العلويون كليًا في الثورة مع باقي الفرقاء ومكونات الوطن السوري في خضم مسارات ووقائع وأحداث وتفاعلات هذه الثورة، بل بقوا -كما قد يفهم- شبه مندمجين في صلب سياسات النظام القائم، لا بل ومدافعين عنه، حيث أن الكثرة الغالبة من الفرق والألوية والكتائب المقاتلة الحارسة للنظام والمدافعة عن بقائه ووجوده تعود في تكويناتها المذهبية إلى صفوف طائفة العلويين أنفسهم، والدليل على ذلك هو عدد القتلى الذين يسقطون منهم نتيجة المواجهات الحاصلة على الأرض مع المعارضة السورية المسلحة، التي باتت تشكل جبهة سنّية واسعة وقوية في مواجهة جبهة علوية (نظامية) للأسف الشديد. كما لم يُلحظ حدوث انشقاقات بين صفوف العسكر العلوي، إلا فيما ندر، مقارنة بالانشقاقات التي تجري على الجانب المذهبي الآخر (الطائفة السنيّة)[2].

وفي الختام يدعو الطائفة العلوية إلى أن تثور وتفك قيودها الطائفية الضيقة التي كبّلها النظام بها، بعد طول استخدام واسترهان لها، دافعًا إياهم في اتجاه خيارات انتحارية خاطئة وشديدة التكلفة وفائقة الخطورة والسلبية بالمعنى الوجودي على مستقبلهم السياسي ودورهم التاريخي بوصفهم جزءًا من سورية الوطن والحضارة[3].

---

(١) عمر قدور: «**العلويون السوريون ووهم السلطة**»، صحيفة **الحياة** اللندنية، ٢٠١٢/٩/٢.

(٢) محمد عمر البستاني: «**لماذا لم يشارك العلويون في الثورة السورية**» ج.١، موقع **منبر الحرية** الإلكتروني، ٢٠١٢/١٠/١٠

(٣) المصدر نفسه: ج.٢، موقع **منبر الحرية** الإلكتروني، ٢٠١٢/١٠/١١.

**الأكـــراد**

لا يمكن أن ننسى في النسيج السوري الأكراد، الذين تأخروا عن المشاركة في الثورة، مبررين ذلك بأنهم لم يمنحوا النظام فرصة لتصبح ثورة ذات ثقل كردي، مع ما يثيره ذلك من حساسيات لدى بعض العروبيين، خاصة ما قد يثيره من تخوفات في شأن تيارات انفصالية محتملة. وقد تأخرت الأحزاب الكردية أيضًا عن شبابها المتعطش للثورة، ويرد الكاتب **عمر قدور** هذا التأخر إلى الترهل الذي شاب المعارضة السورية عمومًا نتيجة عجزها عن مواجهة النظام، إضافة إلى عوامل الانقسام الداخلي وقدرة النظام على اختراق بعض الكوادر وتطويع البعض الآخر».

«ولا يخفى هنا أن الأحزاب الكردية ترزح تحت ضغط الفكر القومي الطاغي في العقود الماضية، ولطالما وجدت نفسها تحت ضغط النزعات الراديكالية لقسم منها، فدخلت في مزايدات تبتغي استقطاب أوسع شريحة من الشباب المتحمس». فقد نشأ هؤلاء الشباب على فكرة كردستان الموحدة، فلم يكن مستغربًا ان تبدأ معركتهم من أجل كردستان سورية بكردستان تركيا، وفضلت بعض الأحزاب الكردية الانضواء ضمن هيئة التنسيق عوضًا عن المجلس الوطني السوري، الذي حددته مسبقًا بـ «مجلس أسطنبول»، كما قبلت الأحزاب الكردية المنضوية في الهيئة بوجود حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، وهو الوريث السوري لحزب العمال الكردستاني. كما لا يمكن استبعاد تأثير النموذج العراقي بعد نجاح أكراد العراق في الوصول إلى استقلالية تدنو من الانفصال الفعلي التام[1].

أما **مركز الجزيرة للدراسات**، فيرى أن المسألة الكردية قد برزت إلى صدارة تطورات الثورة السورية في أواخر شهر تموز/يوليو ٢٠١٢، وإن لم يكن الأكراد غائبين عن الثورة وتطوراتها، لكن تطورات الأحداث في شهر يونيو ٢٠١٢، وانحسار سلطة النظام عن بعض المدن والبلدات مثل حلب وريفها، حيث يوجد الأكراد بصورة صغيرة ومتفرقة، وعن بعض المعابر الدولية مع العراق وتركيا، ومساحات حضرية وريفية في الشمال الغربي والشمال الشرقي، ومحافظة دير الزور شرقي سورية.

---

(١) عمر قدور: صحيفة **الحياة** اللندنية، ٢٠١٢/٦/١٦.

ويرى المحللون أنه حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، ومهما كانت الدوافع للاتحاد الكردستاني وأحزاب المجلس الوطني، فإنه من الصعب تصوّر قيام وضع في شمالي شرق سورية شبيه بالحكم الذاتي الذي يتمتع به إقليم كردستان العراق، فإلى جانب الحجم الأصغر نسبيًا لأكراد سورية، والتداخل الديمغرافي بينهم وبين السوريين العرب، والتفاوت الواسع في برامج قواهم السياسية، وفي توجهات التجمعات الكردية ذاتها، فإن هناك معارضة إقليمية ودولية واسعة النطاق لكيان كردي سوري، أعربت الولايات المتحدة عن معارضتها لهذا الكيان، وكذلك تركيا التي لا يُستبعد استعمالها القوة، مرتكزة على تقارب أنقرة واربيل، والتي من الصعب أن تكون الأخيرة تشجع أكراد سورية على الانفصال[1].

نظريًا، على الأقل، تصالحت الفصائل الكردية السورية في تموز/يوليو الماضي عندما توصل الزعيم الكردي العراقي **مسعود البرزاني** إلى اتفاقية مع حزب الاتحاد الديمقراطي ودزينة من الأحزاب، التي تشكل المجلس الوطني الكردستاني. وهدد الاتفاق، الذي جعل قوات النظام وقوات الجيش السوري الحر خارج المناطق ذات الأغلبية الكردية، بحل نفسه قبل وقت طويل من الاشتباكات. ويقول **عبد الحكيم بشار**، رئيس المجلس الوطني الكردستاني من شمالي العراق، إن أهداف الاتفاقية هي: قطع حزب الاتحاد الديمقراطي عن النظام السوري، ومنع اندلاع حرب كردية كردية، والحيلولة دون القتال مع الشعب العربي. لكن حزب الاتحاد الديمقراطي لم يحترم هذه الاتفاقية. ويختم بالقول: إذا كانت مصالحة الكردي مع الكردي صعبة، فكيف سيكون الحال عند مصالحة الكردي مع العربي، التي ستثبت أنها مهمة أكثر صعوبة. وتظل المعارضة ذات القيادة العربية معارضة لاحتمال قيام حكم ذاتي كردي في سورية ما بعد الأسد.

يقول **صالح مسلم**، من حزب الاتحاد الديمقراطي: إن الأكراد – ولو كانوا من المعارضين للأسد- خاصة أولئك المصطفين مع حزب الاتحاد الديمقراطي، يرون في الثوار أشرارًا إسلاميين يعملون نيابة عن الجارة تركيا للسيطرة على سورية ما بعد الأسد. وفي المقابل هناك العديد من المتمردين الأكراد يبدون امتعاضًا

(١) **المسألة الكردية في سياق الثورة السورية**، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢/٨/١٣

من حزب الاتحاد الديمقراطي ومؤيديه المسلحين لوقوفهم بعيدًا عن الحرب ضد الأسد، ويتهمون الحزب بلعب دور مخلب القط للنظام، وأن الحزب واجهة لحزب العمال الكردستاني. ويؤكد **مسلم** أنه إذا قام الحزب برتق الخلافات مع الثوار، فسيظل مركزًا على تعزيز مكاسبه وليس الانضمام إلى الهجوم ضد الأسد. ويضيف: «لقد كنا دائمًا مع الثورة، لكن لدينا استراتيجيتنا الخاصة. إننا لا نريد أن نكون جزءًا من القتال، لكننا ندافع عن شعبنا في وجه قوات الحكومة والمجموعات المسلحة الأخرى في المنطقة»[١].

وتذكر الأخبار أن المقاتلين الأكراد في شمالي شرق سورية يسيطرون على عدد من المدن والقرى الحدودية مع تركيا، في خطوة يرى فيها محللون وناشطون نوعًا من التواطؤ بين النظام وأبرز قوة كردية على الأرض من أجل استدراج المجموعات المسلحة وتوجيه رسالة سياسية إلى أنقرة[٢].

ويحاول **درور زئيفي** في صحيفة «**يديعوت أحرونوت**» أن يحلل الأوضاع في سورية قائلاً، إن الأكراد السوريين قد حددوا لأنفسهم في الشمال حدود منطقة ذات حكم ذاتي برغم أنف الأتراك، الذين يخشون مساعدتهم للجبهة السرية وتعاظم المطامح القومية في جنوبي شرق الأناضول[٣].

لكن المشكلة الكردية السورية لا تتعلق بالوضع الداخلي السوري، بل في الأبعاد الإقليمية للملف الكردي السوري، الذي يضيف تعقيدات جديدة للتعقيدات الإقليمية المتفاقمة للأزمة السورية.

ومهما كانت سيناريوهات انتهاء الأزمة في سورية، ومهما طال أمد الصراع على مستقبل البلاد، فإنه سيفتح المسألة الكردية على احتمالات عدة، بما في ذلك المزيد من التورط الإيراني في الشأنين السوري والكردي، وتصاعد عوامل التوتر

---

(١) بيوتر زاليفيسكي، ترجمة عبد الرحمن الحسيني، «**أكراد سورية: حروب أهلية داخل حرب أهلية**»، مجلة **تايم**، ٢٠١٢/١١/٥.

(٢) للمزيد حول هذا الموضوع، انظر صحيفة «**الغد**» الأردنية، ٢٠١٢/١١/١٧

(٣) زئيفي درور: «**التحدي الكردي**»، صحيفة **الغد** الأردنية عن صحيفة «**يديعوت أحرونوت**»، ٢٠١٢/١٢/١٢

بين تركيا وإيران. والذي سينعكس على وضع العراق، الذي سيُجرّ هو الآخر -بإرادة بعض قواه أو بغير إرادتهم- إلى ساحة الصراع [١].

ويرى المحامي السوري **حسين جلبي** في مقالة له بصحيفة «**القدس العربي**» عن إمكانية توقيع اتفاق بين حزب العمال الكردستاني وتركيا، أن هناك توازنًا في أوراق التفاوض بين الفريقين، وأن السبب في هذا التقارب بينهما، يعود إلى أن هناك مخاوف تركية من امتدادات الربيع العربي إلى أراضيها، ومخاوف الحزب الكردستاني من انخفاض الروح القومية لدى الشعب الكردي في تركيا، مما يؤدي بالتالي إلى تآكل حاضنته الشعبية يومًا بعد يوم. عند هذه النقطة التقى الفريقان لوضع حد لتداعي وضعيهما[٢].

**الدروز**

يحاول **سعدو رافع** أن يحلل الأسباب التي جعلت غالبية أبناء السويداء يقفون على الحياد السلبي أو إلى جانب النظام رغم ما تعرضوا له تاريخيًا على يد هذا النظام، بعد أن حاول خلال سنوات حكمه أن يخلق للدروز خصمًا وجوديًا يقترب من صفة العدو هو «السنّة» موحيًا لهم أن وجود «سنّي» في الحكم يعني عودة تاريخ الاضطهاد للجبل[٣]. ورغم هذا التحليل فقد شهدت السويداء أول مسيرة مطالبة بالحرية اشترك فيها زهاء (٣٠٠) شخص، متأخرين عن جارتهم درعا قرابة شهر[٤]. ويرى **طلال الأطرش**، مؤلف كتاب «**عندما تستيقظ سورية**»، أنه على الرغم من أن حركة الاحتجاج لا تزال هامشية، إلا أنها تتألف أساسًا من المحامين والطلاب والمهندسين، فضلاً عن اليساريين. ورغم تحذيرات بشار الأسد لشيوخ الدروز من المشاركة في الاحتجاجات، فقد تم تشكيل «لجنتين شعبيتين» محليتين تابعتين للجنة تنسيق المعارضة المحلية.

---

(١) «**المسألة الكردية في سياق الثورة السورية**»، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢/٨/١٣.

(٢) حسين جلبي: «**هل يمر السلام الكُردي-التركي عن الأراضي السورية**»، صحيفة «**القدس العربي**» اللندنية، ٢٠١٣/٢/٤.

(٣) سعدو رافع: «**واقع الدروز في الثورة السورية: بين الخوف والدور التاريخي**»، موقع منتدى **الشام الثقافي** الالكتروني، ٢٠١١/١١/١٣.

(٤) موقع **عرب نت** الإلكتروني، ٢٠١١/٤/١٥.

ومن الأسباب الأخرى لانخفاض نسبة المشاركة في الاحتجاجات، هو هجرة الشباب الدروز الكثيفة، مما ترك المنطقة خالية من المجموعة التي تشكل صميم الثورة في أجزاء أخرى من سورية.

ويؤكد **فليحان** «إن نظام الأسد حذر من الخطر الذي يمكن أن تشكله الجبهة الموحدة، لذلك يواصل محاولاته لجذب الأقلية في صفه»[١].

بعدما يقارب العامين على انطلاق الثورة السورية، يرى **مالك أبو خير** أنه «عندما يتحرك مشايخ الطائفة الدرزية، فإن الدروز بأكملهم يتحركون معهم»، وهذه المقولة هي الأكثر انتشارًا عند أبناء طائفة الموحدين الدروز، التي تضم دروز مدينة السويداء، ومدينة جرمانا بريف دمشق.

لكن بعد صمت طويل تحركت فئة من الدروز، هي الفئة الصامتة، وأعلن رجال الدين عدم موافقتهم على أي حراك مسلح لأي جهة ضمن مدينة السويداء[٢].

**اللاجئون الفلسطينيون في سورية**

يقول **نقولا ناصر** إنه توجد دلالة واضحة على المحاولات الجارية من أجل توريط اللاجئين الفلسطينيين في المعمة الدموية الموجودة في سورية حاليًا. فتهديد أمن اللاجئين الفلسطينيين في سورية يهدد بتفكيك قاعدة صلبة كانت دائماً ملاذًا وخزانًا لا ينضب لرفد الكفاح الوطني الفلسطيني وسط بيئة آمنة حاضنة مضمونة لهذا الكفاح، غير أن الأخطر هو التهديد بنزوحهم في اتجاهين، إما لبنان الذي تحول إلى معبر للنزوح من المنافي القريبة من الوطن المحتل إلى المهاجر البعيدة عنه، أو الأردن حيث سيندرج مثل هذا النزوح في المخطط المعلن لدولة الاحتلال بتحويل الأردن إلى «وطن بديل» للفلسطينيين، ما يضع استمرار «هذه الثورة» السورية في خانة التقاطع مع المخطط الإسرائيلي أو في خانة التورط فيه[٣].

---

(١) منى العلمي: «**هل يستطيع الدروز قلب موازين الثورة في سورية**»، وكالة انتر بريس سيرفس، موقع **صوت العروبة**، ٢٠١٢/٣/٣١.

(٢) للمزيد، انظر، مالك، أبو الخير: «**رجال الدين الدروز في مدينة السويداء يخرجون عن صمتهم: الجبل على الحياد**»، صحيفة «**الحياة**» اللندنية، ٢٠١٣/٢/٢٢.

(٣) نقولا ناصر: «**هدية هذه الثورة» السورية لإسرائيل**»، صحيفة «**العرب اليوم**» الأردنية، ٢٠١٢/١١/١٢.

في رسالة مفتوحة إلى القيادة الفلسطينية وجهتها عدة جهات وكتّاب وشعراء ومحامين، وغيرهم، تتعلق بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات سورية، وبالأخص في مخيم اليرموك بدمشق، حيث بدا النظام ومعه بعض القوى الفلسطينية التابعة له، وأهمها «الجبهة الشعبية»، و«القيادة العامة» ومنظمة «الصاعقة»، مصرّين على اقحام المخيمات في الصراع المسلح بين الجيش الحر والجيش النظامي[١]. وطوال العامين لم يتوان النظام عن قصف مخيمات الفلسطينيين في كل من اللاذقية وحمص وحلب ودرعا[٢].

ترصد إحصائيات فلسطينية مقتل أكثر من (٨٠٠) فلسطيني منذ بداية الأزمة السورية التي يعيش فيها زهاء نصف مليون فلسطيني، ويعاني اللاجئون الفلسطينيون في مخيم اليرموك من ترد خطير في الخدمات الصحية، إضافة إلى تعرضهم إلى «جرائم قتل»، وقصف من الطيران الحربي السوري بدعوى محاولة قوات المعارضة السيطرة عليه[٣]. في الوقت الذي يواجه فيه اللاجئون الفلسطينيون صعوبات جمة باللجوء إلى دول الجوار أسوة باللاجئين السوريين، فوزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الأردني لم يخفِ تخوفه من نزوح عشرات الآلاف من الفلسطينيين من سورية، ومعاناتهم ظروفًا إنسانية صعبة في مدينة الرمثا الحدودية شمالي البلاد، ولم تستبعد مصادر أردنية إعادة ترحيل الفلسطينيين في حال حصول «عمليات تدفق غير مسيطر عليها». وكانت الحكومة الأردنية قد تحدثت عن عبور نحو (١٥٠) لاجئ فلسطيني من سورية، وإن كانت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) قد تحدثت عن عبور (١٠٠٠) لاجئ فلسطيني مقيدين في سجلاتها[٤].

## أثر الأزمة السورية على الأمن الإقليمي

### أ- دول الجوار

ارتبطت كل من الدول المذكورة أدناه بعلاقات الجوار مع سورية، مشتركة معها بالحدود، والتاريخ الطويل، وبعلاقات اقتصادية، واجتماعية وثقافية، تربط

---

(1) *http://www.facebook.com/yarmok.camp, 16/12/2012.*

(٢) موقع رابطة العلماء السوريين الإلكتروني: «**رسالة مفتوحة إلى الفلسطينيين في سورية**»، ٢٠١٢/٩/٤

(٣) للمزيد: انظر صحيفة **القدس العربي** اللندنية، ٢٠١٣/١/٣

(٤) للمزيد: انظر صحيفة **الحياة** اللندنية، ٢٠١٢/٩/٢٣

بين الشعب السوري والشعوب المجاورة له، وإن اختلفت العلاقة بين كل دولة وأخرى نظرًا لطبيعة علاقتها بسورية، وتأرجحها عبر الزمن، وفقًا للمصالح الاقتصادية التي تربط بينهما، وإن كان المقام لا يتسع لدراسة العلاقات والمؤثرات كافة، فقد ارتأيت أن أحدد أهم المفاصل التي تحدد علاقات كل بلد على حدة مع سورية، بعد هذه الأزمة، ومدى تأثير الأزمة الحالية على كل منها، وفقًا لمصالح كلاً منهما، وأعداد اللاجئين السوريين فيها، وهي كالآتي:

**١- الأردن**

في خطاب لجلالة الملك **عبد الله الثاني** خلال الجلسة الافتتاحية لاجتماعات الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، تطرق إلى الوضع المأساوي في سورية، قائلاً: «لابد من الوقف الفوري للعنف هناك والبدء في عملية انتقال سياسي، وليس هناك بديل عن الحل السياسي الذي يوقف سفك الدماء ويعيد الأمن والاستقرار ويحفظ وحدة أراضي سورية وكرامة شعبها». مشيرًا إلى لجوء ما يزيد عن ٢٠٠ ألف سوري إلى الأردن منذ بدء الثورة السورية، «مما أضاف ضغوطًا كبيرة على مواردنا المحدودة أصلاً، وعلى اقتصادنا، ونحن مستمرون في تحمل هذه المسؤولية»، مؤكدًا أن الدعم الدولي ضروري وملح في هذا الصدد[١]. وهو ما أكده أيضًا جلالة الملك في لقائه برئيس الوزراء البريطاني **ديفيد كاميرون**[٢].

لقد أشار جلالة الملك في أكثر من مناسبة إلى الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب السوري في ظل الأحداث، نظرًا للارتباط الوثيق بين الشعبين الأردني والسوري، الارتباط التاريخي وروابط المصاهرة والتجارة عبر العصور، لذلك لا تمر الأحداث في سورية مرورًا عابرًا على الأردن، فسورية هي معبر الأردن إلى تركيا ولبنان ومنها إلى أوروبا، والأردن بالتالي معبر سورية إلى الخليج العربي، لتصدير منتجات البلدين، وكذلك هناك ارتباطات عميقة بينهما بسبب الروابط التجارية والتاريخية العميقة.

---

(١) كلمة جلالة الملك **عبد الله الثاني** المعظم في الجلسة الافتتاحية لاجتماعات الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، صحيفة **الرأي** الأردنية، ٢٠١٢/٩/٢٦.

(٢) للمزيد: انظر موقع **عمون** الإلكتروني، ٢٠١٢/١١/١٢

وقد كان من أثر هذه العلاقات الوثيقة أن أصبحت الأردن ملجأً آمنًا للسوريين الهاربين من جحيم القمع والقتل، وتوالت الهجرات عبر الحدود مما أدى إلى زيادة الأعباء الاقتصادية والصحية والاجتماعية على الاقتصاد الأردني الذي يعاني أصلاً من أزمات كبيرة، ولا يزال العدد في تصاعد يومي.

ويرى **محمد أبو رمان** أن التأثيرات لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تصل إلى الجانب الاجتماعي والثقافي، بل ويصل إلى ضغوط سياسة داخلية وخارجية يتعرض لها صانع القرار الأردني في مواجهة الملف السوري. فدول الخليج بعد أن سحبت سفرائها من دمشق، بدأت بالضغط على الأردن للقيام بعمل مماثل.

ويرصد المسؤولون الأردنيون هجوم الإعلام السوري الرسمي على الأردن، لكنهم يُحجّمون نشاط المعارضة السورية ويراقبون الحدود لوقف محاولات تهريب السلاح أو المقاتلين عبر الأردن، لكن لا يبدو وجود إجماع داخل مراكز القرار ولا في قلوب المسؤولين نحو الموقف المطلوب من النظام السوري[١].

ومن بعض الضغوط الخارجية التي تواجه الأردن، احتمالية حدوث تدخل عسكري، وإن كان بعيدًا في الوقت الحاضر- فإن اللواء الطيار المتقاعد **مأمون أبو نوار**، رجّح أن يتم الاعتماد على قبرص كقاعدة لأي ضربات جوية عسكرية ضد سورية، مستبعدًا تدخل تركيا أو الأردن في أي هجمة متوقعة. كما وسّع من دائرة الضربة الجوية إلى «حرب إقليمية» فيما لو ردت إسرائيل على أي استهداف لها بالصواريخ من جانب حزب الله أو سورية أو الجهتين معًا. وقارب بين ما حصل للعراق وما رسمه من سيناريوهات للوضع المتوقع في سورية[٢]. فخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بدأت ملامح سلبية تلقي بظلالها على الساحة المحلية الأردنية، حيث شهدت المملكة أحداثًا كبيرة، منها إلقاء القبض على (١١) عضوًا في «خلية إرهابية»، اتهمت بالتخطيط لاستهداف مواقع دبلوماسية ومراكز تجارية، واستشهد جندي أردني على الحدود مع سورية، وتم القبض على (٧) سوريين بحوزتهم (٣٥) جهاز اتصال لاسلكي متطور وبعيد المدى، ومخالفًا للقوانين[٣].

---

(١) محمد أبو رمان: مقال نشر على موقع Swissinfo.ch الإلكتروني، ٢٠١٢/٤/٦.

(٢) مأمون، أبو نوار: دراسة بعنوان: «**سيناريوهات تدمير سورية وتأثيرها على المدن الأردنية: استخدام جزيرة قبرص لإنطلاق الطائرات نحو سورية**»، موقع **الراصد نيوز**، ٢٠١١/١١/٢٧.

(٣) للمزيد: انظر صحيفة «**الغد**» الأردنية، ٢٠١٢/١٠/٢٥.

قدرت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، خلال زيارتها لمخيم الزعتري، عدد اللاجئين السوريين في الأردن بما يزيد على (٢٤) ألف[١]. والرقم الرسمي وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة يشير إلى وجود (٢٤٠) ألف لاجئ في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ [٢]. وبحسب إحصائيات الأمم المتحدة، فإن نسبة (٨٠٪) من اللاجئين يعيشون الآن في المخيمات، فيما تم إسكان البعض في بيوت في الأحياء الفقيرة في الأردن[٣]. ومنذ بداية العام الحالي شهدت الحدود الأردنية تزايدًا كبيرًا في عدد اللاجئين الفارين من أتون الحرب فيها، سواء أكانوا من الأصحاء أم الجرحى والمصابين[٤]. وقد حددت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» احتياجاتها لتغطية تكاليف استغاثة الأطفال السوريين وأسرهم في الأردن بـ (٥٧) مليون دولار للشهور الستة الأولى من العام الحالي لعدد (١٦٠) ألف لاجئ مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وآخرون ينتظرون تسجيلهم[٥]. وقدرت المفوضية عدد اللاجئين بـ (٢٥٠) ألف لاجئ حتى ٢٠١٣/١/٣٠ [٦]. وتجاوز العدد في ٢٠١٣/٢/٦ (٣٤٥) ألفًا[٧]. وفي ٢٠١٣/٣/٦ ضم مخيم الزعتري بالمفرق (١١٧) ألف لاجئ سوري، وسمحت الحكومة بعودة (٢٠٠) لاجئ إلى الأراضي السورية بناء على رغبتهم الشخصية[٨]. ووفقًا للمنسق العام لشؤون اللاجئين السوريين، فإن العدد داخل المملكة ارتفع إلى حوالي (٤٤٠٥١٠) يقيمون في ثلاثة تجمعات رئيسية، هي مدينة الرمثا الحدودية، ومخيم الزعتري في المفرق، ويتوزع الآلاف منهم في محافظات المملكة المختلفة[٩].

---

(١) للمزيد انظر: صحيفة **الخليج** الإماراتية، ٢٠١٢/١١/٢٩

(٢) للمزيد حول أزمة اللاجئين السوريين في الأردن، انظر: ندوة «**الأزمة السورية وتداعياتها السياسية والاقتصادية على الأردن**»، مركز الرأي للدراسات، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٣) للمزيد، انظر: صحيفة **القدس العربي** اللندنية، ٢٠١٣/١/٤

(٤) للمزيد، انظر: موقع **جراءة نيوز** الالكتروني، ٢٠١٣/١/٢٤؛ وموقع **الجزيرة** الالكتروني، ٢٠١٣/١/٢٤

(٥) للمزيد، انظر: صحيفة **الغد** الأردنية، ٢٠١٣/١/١٣

*(6) www.unhcr.org/pages/49e4 86566.html.*

(٧) للمزيد، انظر: صحيفة **الرأي** الأردنية، ٢٠١٣/٢/٦

(٨) للمزيد، انظر: صحيفة **الدستور** الأردنية، ٢٠١٣/٣/٦

(٩) للمزيد، انظر: صحيفة **الغد** الأردنية، ٢٠١٣/٣/١٢

إن المتابع لأرقام اللاجئين أعلاه، يتضح له ارتفاع نسبة اللاجئين إلى الأردن تحديدًا بشكل سريع، حيث يتدفق اللاجئون بشكل يومي وبأعداد كبيرة، مما يشكل التزامات كبيرة على الدولة، لتوفير الغذاء والخدمات الصحية والمسكن والخدمات التعليمية.

**٢- لبنان**

يرتبط لبنان وسورية بعلاقات وطيدة عبر الزمن، وإن تأرجحت في بعض الأحيان ما بين الود والعداء، لكن على الرغم من كل التجاذبات، فتحت لبنان الحدود للاجئين السوريين الفارين من الحرب، وسمحت لهم بالمبيت في المدارس، ممنية النفس أن الأزمة لن تطول، لكنها وبعد مرور العامين حتى الآن، أصبحت الأمور تسير باتجاهات لم يُحسب لها حساب.

ويرى تقرير **لمركز الجزيرة للدراسات**، أن قرار الارتباط والفكاك من الأزمة السورية، التي ما تزال تبدو طاحنة وفق كل المعايير، هو لدى الأطراف السياسية اللبنانية المتنازعة أم في يد النظام السوري الراهن؟

فالتياران الكبيران في لبنان، تيار (٨ آذار) المدعوم سوريًا وإيرانيًا بقيادة حزب الله. وتيار (١٤ آذار) المدعوم سعوديًا وأمريكيًا بقيادة تيار المستقبل، يمارسان استراتيجية انتظار إزاء الأزمة السورية في إطار «حرب باردة» حقيقية بينهما. وقد أُطلق على هذه الاستراتيجية اسم «سياسة النأي بالنفس». وعرض التقرير لأربعة سيناريوهات يمكن أن تؤثر على موازين القوى بلبنان، وكلها ليس فيها ثمة ما هو إيجابي بالنسبة للبنان، على المدى القصير على الأقل. وهذا أمر غير مفاجئ في الواقع، فمنطلقات القوى السياسية اللبنانية لا تنبع من توافق وطني حول مصلحة لبنانية، بل من حسابات براغماتية باردة لموازين قوى في الداخل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتحالفات عضوية مع القوى الإقليمية والدولية في الخارج[1].

(١) للمزيد، انظر: مركز الجزيرة للدراسات، تحت عنوان «**لبنان في عين العاصفة السورية**»، ٢٠١٢/٤/٢٢

ومع كل هذا لم تسلم لبنان، وخاصة منطقة الشمال، حيث حدثت صدامات عنيفة في مدينة طرابلس بين المؤيدين العلويين للنظام السوري، وبين المؤيدين السنّة لقوى المعارضة المناهضة للسوريين، على خلفية الفرضية السائدة التي تقول إن لبنان محصَّن حتى الآن في وجه أحداث الربيع العربي. وحدثت أعمال اختطاف لسوريين وإيرانيين، وتجاذبات أخرى على مستوى أعلى حين استفسرت القيادة اللبنانية عن وجود أعضاء من الحرس الثوري الإيراني دخلوا لبنان، ولا يُعرف كيف دخلوا وما طبيعة المهمة التي جاءوا من أجلها.

ويمكن أن نلاحظ أن الوضع في سورية قد أثّر سلبًا على أمن لبنان واستقراره، ليس بسبب التيار غير المنقطع من اللاجئين، بل وأيضًا بسبب الأحداث المتكررة من إطلاق النار عبر الحدود من جانب الجيش السوري، وأعمال الاختطاف المتكررة لمعارضي النظام السوريين، الذين يسكنون في لبنان، والتصاعد في حالات تهريب السلاح عبر الحدود.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد تأخر الاقتصاد اللبناني نتيجة ارتباطه الوثيق بالاقتصاد السوري، الذي يعاني الآن من عقوبات اقتصادية فُرضت عليه، وامتد أثرها إلى أن أحدثت شروخًا في الحكومة اللبنانية من الداخل، وفي شكل وقوف الأحزاب الشيعية – حزب الله وأمل – بصلابة خلف الرئيس السوري، خلافًا لرفاقهم الآخرين من الداخل في الائتلاف، الأمر الذي أثر على نجاعة الحكومة القائمة، والنتيجة كان التصاعد الحالي في التوترات الطائفية[1]. ولا سيما بعد توقيف الوزير والنائب السابق **ميشال سماحة**، المعروف بعلاقته الوثيقة بالقيادة السورية، واعترافاته بالصوت والصورة بنقل صواعق وعبوات ناسفة في صندوق سيارته من مكتب رئيس الأمن القومي في دمشق إلى بيروت، بهدف إحداث تفجيرات في منطقة شمالي لبنان وصراعات طائفية ومذهبية[2].

---

(١) للمزيد، انظر: باندیتا بارتي، صحيفة **الغد** الأردنية، «**الأزمة السورية وتأثيرها على لبنان**»، ٢٠١٢/٥/٢٥؛ شبكة **النبأ** المعلوماتية، بعنوان «**سورية ولبنان... توأمة الأزمة وفق إرادات إقليمية**»، ٢٠١٢/٦/١٣

(٢) زيدان فوزي: «**تداعيات الأزمة السورية على لبنان**»، صحيفة **الحياة** اللندنية، ٢٠١٢/٩/٣.

وفي الوقت نفسه تزامنت مع هذا مهاجمة الجنرال **ميشال عون** للثورة السورية، مما فُسِّر من البعض بأنه استفزاز للمسلمين السنّة، فيما صمت حزب الله، واكتفى بالتصريح «أن تغيير النظام في سورية قد يقضي علينا وعلى لبنان، لأن الأنظمة التي ستأتي، تفكيرها يرجع إلى القرن الرابع عشر». وهناك مَنْ يقول: فليحكم الإخوان. فهل يعرف هؤلاء ما هي شريعة الإخوان»[١]؟ ولا تزال هذه التجاذبات مستمرة بين التيار الوطني بقيادة **عون**، وتيار المستقبل بقيادة **سعد الحريري**[٢]. وقد كان للتفجير الذي استهدف المسؤول الأمني اللبناني **وسام الحسن** في الأشرفية ببيروت، دليل على «تغلغل واضح» للنظام السوري في لبنان[٣].

قدرت الأمم المتحدة عدد اللاجئين السوريين في لبنان بـ (١٢٨٨٤١) لاجئًا بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ [٤]. أما المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقدرت عدد اللاجئين السوريين في لبنان بـ (١٢٠) ألف لاجئ[٥].

**٣- العراق**

يرى محللون في قسم الدراسات التابع لمؤسسة «**وطنيون**» الإعلامية، أنه إذا كانت سورية قد ساهمت بشكل أو بآخر برسم وصياغة المشهد السياسي والأمني العام في العراق بعد الإطاحة بنظام صدام عام ٢٠٠٣، من خلال وسائل وأساليب وسياقات وسياسات خاصة لن نخوض فيها هنا. فإنها الآن وفي ظل المخاضات الحساسة والخطيرة التي تعيشها منذ عامين تساهم، لا إراديًا، في التأثير على الواقع العراقي على مستويين (آني-مرحلي) و(مستقبلي-استراتيجي).

وللحديث عن انعكاسات وتفاعلات الساحة السورية على المشهد العراقي، فلا يمكننا الخوض في ذلك دون الوقوف عند السيناريوهات السورية المحتملة، أو الأقرب إلى التحقُّق على أرض الواقع، ومن أبرزها:

---

(١) ياسر زعاترة: «**من للجنرال يرد عليه**»، صحيفة **الدستور** الأردنية، ٢٠١٢/٧/٢٤

(٢) للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: صحيفة **الحياة** اللندنية، ٢٠١٢/٩/١٩،

(٣) للمزيد: انظر صحيفة **الغد** الأردنية، ٢٠١٢/١٠/٢٥

(٤) موقع **السياسي** الإلكتروني، ٢٠١٢/١١/٢٩.

(5) *www.unhcr.orgpages/49e4 86676.html*.

أ- فشل المعارضة السورية والأطراف الدولية والإقليمية الداعمة لها في الإطاحة بنظام الحكم السوري، بسبب الموقف الداعم لروسيا وإيران ومناطق وجود العلويين، واستمرار المعارضة بالمقاومة بسبب الدعم الدولي والإقليمي، مع عدم تمكنها من استعادة زمام المبادرة بالكامل واستعادة ما فقدته من عناصر قوة. والنتيجة هي بقاء الصراع السياسي والعسكري قائم على حاله، واستنزاف الطرفين. ومثل هذا الوضع لابد أن يترتب عليه آثار وتبعات ونتائج على جيران سورية، وعلى أطراف أخرى بعيدة عنها، وأبرزهم العراق، حيث تتدفق أعداد من عناصر تنظيم القاعدة إلى أراضيه، ويزداد القلق ارتباطًا بطبيعة الأزمات السياسية في العراق، والأوضاع الأمنية المرتبكة، وضعف أداء المؤسسات والأجهزة الأمنية والعسكرية واختراقها من جانب جماعات تنظيم القاعدة، وحزب البعث المنحل. وقد تفرض حالة الاستنزاف خيارات منها تقسيم سورية، وطبيعي أن تقسيمها سوف يفتح الباب واسعًا لتقسيم العراق، ولا سيما في ظروف وأرضيات مهيأة ومتاحة لذلك إلى حد ما، طائفيًا، وقوميًا، وسياسيًا، ومناطقيًا، وهذا يجعل المنطقة برمتها في مواجهة استحقاقات خطيرة للغاية. ويورد التقرير على لسان الكاتب المصري **محمد حسنين هيكل** قوله: «إن هذا الوضع يحتاج إلى تعامل في غاية الدقة، لأن هناك فراغًا استراتيجيًا بالفعل في العراق، وإذا حصل فراغ استراتيجي في سورية، فإن العالم العربي سيكون في حالة من عدم التوازن، من الخليج إلى البحر المتوسط».

ب- بقاء النظام السوري الحالي. بما أنه لم تتبلور صورة المعارضة السورية بعد، فإننا نرى هيمنة تنظيم القاعدة من خلال فرض الأمر الواقع عبر العنف والإرهاب. حينذاك يكون الحديث عن مرحلة انتقالية في سورية بعيدة كل البعد عما يجري على الأرض. وخيار التقسيم ربما يكون في السيناريو الثاني أكثر حضورًا، على أساس قومي بالنسبة للأكراد، وعلى أساس طائفي-مذهبي بالنسبة للعلويين والسنّة السلفيين والإخوان. وفي هذه الحالة، فإن العراق سيكون من الأطراف الأكثر تأثرًا، بحكم التقارب الجغرافي، وطبيعة التركيبة الديمغرافية والإثنية والمذهبية، وستزداد الضغوطات والمؤامرات ضده والمنطلقة من أجندات ومشاريع طائفية ضيقة تقودها أطراف وقوى إقليمية بمساندة دولية.

**والأمر المهم الذي لا بد من تأكيده هو أن طبيعة الصراع اليوم في سورية هي مذهبية-طائفية بالدرجة الأساسيّة، والاصطفافات والتحالفات الإقليمية متمحورة بصورة كاملة أو شبه كاملة حول تلك الحقيقية، دون النظر والتمعن فيما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار ونتائج مستقبلية وخيمة على المنطقة والعالم الإسلامي على وجه العموم.**

كما أن هناك نزعات وتوجهات واضحة في ظل معطيات ما يسمّى الربيع العربي، تهدف إلى ضمان التفوق الإسرائيلي والحيلولة دون بروز قوى وأنظمة جديدة تقف في وجه الكيان الصهيوني.

وفي هذا السياق توجد حقائق عدة من المفيد التنبيه إليها، والتي لا يمكن للعراق أن يكون بمنأى عن أي واحدة منها:

**أولاً:** هناك خريطة جديدة يُراد رسمها للمنطقة: تتطلب إسقاط أنظمة وإدخال دول في دوامة الصراعات والحروب الأهلية، وتأهيل أخرى للقيام بأدوار معينة.

**ثانيًا:** الطابع المذهبي الطائفي للصراعات في المنطقة، سيطيل أمدها وسيفتح المزيد من الجبهات مستقبلاً.

**ثالثًا:** سوف يذوب في المرحلة الآنية دور مصر بعد إحداث التغيير، وستكون مشغولة بفترة انتقالية تتخللها اضطرابات داخلية سببها الصراع على السلطة والنفوذ السياسي.

**رابعًا:** سيزداد تمسك السعودية بالتدخل في الملف السوري من أجل استعادة دورها العربي المفقود بعد أحداث (١١ أيلول/سبتمبر).

**خامسًا:** التغييرات المتوقعة لكسر القوس الشيعي في المنطقة.

**سادسًا:** بما أن هناك أطرافًا دولية وإقليمية لها ثقلها وتأثيرها مثل روسيا والصين وإيران ما تزال تدعم النظام السوري وتسانده وتقف إلى جانبه، فإن إمكانات سقوطه تبدو بعيدة إلى حد كبير، ولا سيما مع وجود إمكانية لكل من موسكو وبكين لتعطيل أي قرار داخل مجلس الأمن الدولي يجيز استخدام القوة العسكرية لإسقاط النظام السوري.

**سابعًا:** احتمال حدوث أي تصعيد عسكري من جانب قوى خارجية دولية أو اقليمية حيال سورية قد يوفّر فسحة واسعة لنظام الحكم هناك للاستمرار والبقاء.

**ثامنًا:** إن استمرار الصراع وتصاعد وتيرته سيترك آثاره ونتائجه السلبية على المشهد الاقتصادي، وليس على المشهدين السياسي والأمني فحسب[١].

**بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١ تم تسجيل نحو (٤٥) ألف لاجئ سوري في إقليم كردستان ومحافظة الأنبار، إضافة إلى (٥٠) ألف لاجئ على أقل تقدير موزعين في محافظات الإقليم الثلاث (دهوك، أربيل، السليمانية)، ومحافظتي (الأنبار والموصل) في العراق بشكل خاص. ويضم مخيم القائم على الحدود السورية العراقية (١٦) ألف لاجئ غالبيتهم من النساء والأطفال[٢].**

**في تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش»، أنه، منذ النصف الثاني من شهر آب/ أغسطس ٢٠١٢ منعت العراق وتركيا بصورة غير مشروعة الآلاف من السوريين من دخول بلدانهم من خلال المعابر الرئيسية مع البلدين[٣]. وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد اللاجئين السوريين في العراق (٦٠) ألف لاجئ[٤].**

### ٤- تركيا

يرى الكاتب **جهاد الزين** أن تركيا دخلت معمعة الربيع العربي من الباب السوري، أي أخطر الأبواب كما ظهر، دون أن تكون جاهزة، فقد فرض عليها الوضع العربي الجديد أن تلتحق به دون استعداد كافٍ، فكان دور **رجب طيب أردوغان** بحسّ المستشرف ولكن بإرادة المقامر. بعد أن بهرته وبهرت قيادة حزبه ضخامة التحولات الداخلية في الدول العربية ومَوجُها الغربي الأميركي الأوروبي الاستراتيجي، فاندفع

---

(١) تقرير بعنوان «**الأزمة السورية على المشهد العراقي**»، أعده قسم الدراسات في مؤسسة «**وطنيون**» الإعلامية، ٢٠١٢/٨/١٨.

(٢) **تقرير خاص عن أوضاع اللاجئين السوريين في العراق**، موقع **مركز الشرق العربي**، ٢٠١٢/١٠/٦

(٣) تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش تحت عنوان «**العراق/تركيا: حدود مفتوحة لجميع اللاجئين السوريين**»، ٢٠١٢/١٠/١٤

(4) *www.unhcr.org/pages/49e486426.html*.

فيها مراهنًا على وراثة إيران وسقوط سريع للنظام السوري، وغير مقدرٍ عداوة الدب الروسي على كتف تركيا الشرقي، وأهلية السعودية لوراثة طهران في سورية بدلاً من أنقرة[1].

ظل موقف تركيا من الأزمة في سورية منذ تفجرها في آذار/مارس ٢٠١١ محكومًا بتوازنات القوى في الإقليم، وهي التوازنات التي كانت سببًا في احتفاظ تركيا بعلاقات خاصة مع سورية، ولا سيما منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، وتوجيه السياسة الخارجية التركية نحو «تصفير المشكلات».

ويمكن تحديد عدد من السياسات المتضاربة التي اتبعتها تركيا تجاه الأزمة السورية على النحو الآتي:

١- محاولة الدفع بقيادة بديلة للأسد: فقد استضافت تركيا المعارضة السورية في المراحل الأولى للأزمة، وتم الإعلان عن تشكيل «الجيش السوري الحر» من تركيا، وأدت دورًا في إطلاق سراح الإيرانيين الخمسة الذين اختطفوا في سورية، وغيرها من المواقف.

٢- الضغط على نظام الأسد، من خلال فرض عقوبات اقتصادية على سورية، فكانت تركيا من أولى الدول التي قطعت التجارة معها، كما تبنت دعوة تنحي الأسد، ووجهت انتقادات حادة للنظام بسبب سياسته الطائفية.

٣- الدعوة «الحذرة» للتدخل الخارجي: عن طريق دعم دور الجامعة العربية والأمم المتحدة، بما في ذلك مهمة **كوفي أنان** الأخيرة، وغيرها من المواقف.

٤- معارضة التدخل العسكري الدولي: حيث تعتبر أن هذا التدخل سيكون عُرضة للاستغلال، كما قد يُفجِّر حربًا أهلية قد تمتد إلى داخل الأراضي التركية.

وثمة اعتبارين أساسيين يمكن أن يُفسرا حالة الحذر التي تتسم بها السياسة التركية، هما:

---

(١) جهاد الزين: مقال بعنوان «(الباكستنة): **هل تخرب الثورة السورية تركيا؟** مقال منشور في صحيفة **الرأي** الأردنية، ٢٠١٢/٩/٢١.

- عدم السماح بانهيار «غير محسوب» لنظام الأسد، لأنها ستكون المتضرر الأساسي سواء من حيث عدد اللاجئين، أو بسبب احتمال امتداد الحرب الأهلية المشتعلة في سورية إلى أراضيها، أو لجهة إعادة تنشيط الملف الكردي الذي يعتبر من القضايا الشائكة بالنسبة لها.

- منع إيران من تكريس نفوذها داخل سورية، خصوصًا أن ذلك يمكن أن ينتج تداعيات سلبية عديدة على الأمن القومي التركي، مع تجنب الدخول في صراع معها داخل سورية في الوقت نفسه[١].

ويمكن ملاحظة التغييرات السريعة في الأيام الأخيرة، فنرى انتشارًا واسعًا لصواريخ ومدافع على الحدود التركية السورية، كما أن الجيش السوري الحر أعلن عن انتقال قيادته من تركيا إلى سورية، وهذه تغييرات لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار[٢]. ولم تقف التطورات الحالية في الأوضاع على الحدود عند هذا الحد، بل إن الحكومة التركية طلبت من البرلمان أن يمنحها الضوء الأخضر لنشر قوات في سورية، ردًا على الأعمال العدوانية التي يقوم بها الجيش السوري النظامي، وقصفه المدن والبلدات الحدودية التركية، كقصفه بلدة «اقتسه قلعه» الحدودية يوم ٢٠١٢/١٠/٢، وما تلاه من قصف عسكري تركي على أهداف عسكرية سورية داخل الأراضي السورية، مما يشكل تصعيدًا للأزمة مع تركيا في الوقت الحاضر[٣].

ويُقدر عدد اللاجئين السوريين بـ (٨٠) ألفًا، وتستعد تركيا لرفع قدرتها الاستيعابية إلى (١٠٠) ألف، طالبةً مساعدةً دولية[٤]. وكانت الناطقة باسم المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة **سيبيلا ويلكس** قد ذكرت أن عدد اللاجئين يمكن أن يصل إلى (٢٠٠) ألف[٥]. وقدرت مديرية إدارة الطوارئ والكوارث التابعة

---

(١) إيمان رجب، و رضوى، عمار: «**كيف تؤثر تركيا على مسار الأزمة السورية**»، موقع: *Understanding The Middle East*, 18/4/2012

(٢) للمزيد، انظر: صحيفة **العرب اليوم** الأردنية، ٢٠١٢/٩/٢٢؛ صحيفة **الحياة** اللندنية، ٢٠١٢/٩/٢٣

(٣) انظر: صحيفة **الرأي** الأردنية، ٢٠١٢/١٠/٤

(٤) ثائر عباس : مقال تحت عنوان «**تركيا ترفع قدرتها الاستيعابية إلى ١٠٠ ألف لاجئ وتطلب مساعدة دولية**»، صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٠١٢/٨/٢٩؛

(٥) موقع **البيان** الإلكتروني، ٢٠١٢/٩/٦

لمكتب رئاسة الوزراء التركي عدد اللاجئين السوريين الذين يعيشون في تركيا حاليًا بـ (١٠٧٧٦٩) شخصًا[١]. أما المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد قدرت عدد اللاجئين السوريين في تركيا بـ (٢٨٠) ألفًا بتاريخ ٢٠١٣/١/٣٠ [٢].

**٥- إسرائيل:**

يرى الدكتور **تيسير المشاقبة**، أن الربيع العربي حدث استراتيجي ستكون له تداعيات كبيرة على الوضع الإقليمي قد تُسهم في إعادة تشكيل مستقبل المنطقة. لهذا حرصت مراكز صنع القرار في إسرائيل على متابعة التطورات المتسارعة للثورات العربية لوضع الاستراتيجيات المستقبلية للتعامل مع الواقع الجديد الذي سيتبلور كتداعيات لتلك الثورات.

تضع الثورة السورية تحديات أمام إسرائيل لأنها دولة مجاورة، وبالتالي فإن أي تغييرات سياسية في سورية ستؤثر بالضرورة سياسيًا وأمنيًا على إسرائيل، فسورية خلافًا لمصر والأردن لم توقع معاهدة سلام مع إسرائيل، وتُعتبر رسميًا في حالة حرب معها. كما ترتبط سورية بعلاقات استراتيجية وثيقة مع دول ومنظمات تصنفها إسرائيل ضمن ما تسميه «محور الشر»، مثل إيران وحزب الله وحماس.

ويمكن تحديد المخاوف الإسرائيلية من الثورة السورية بالآتي:

١- تسلم الإسلاميين للسلطة.

٢- نقل ترسانة الأسلحة الصاروخية أو الكيماوية السورية إلى أياد خطيرة كحزب الله في لبنان.

٣- الديمقراطية العربية الناشئة: حسب افتتاحية «**يديعوت أحرونوت**»، فإن تداعيات الربيع العربي ستؤدي في النهاية وفي أحسن الأحوال إلى نشوء نُظم حُكم فردية برلمانية تختلف كثيرًا عن الديمقراطية الغربية:

٤- فتح جبهة جديدة في هضبة الجولان: يقول المحلل السياسي الإسرائيلي **عوفر**

(١) صحيفة **الوطن** السورية، ٢٠١٢/١١/٢٩.

(2) *www.unhcr.org/pages/ 49e48e0fa7f.html*.

**شيلح** في مقال له بصحيفة «**يديعوت أحرونوت**» بأن «الرئيس السوري بشار الأسد يشكل الذخر الاستراتيجي رقم واحد لإسرائيل، صحيح أنه يقوم بذبح شعبه، ولكنه لا يمس بالجنود الإسرائيليين».

وعلى النقيض، هناك فريق آخر يرى أن سقوط نظام الأسد والطائفة العلوية معه، يصب في المصلحة الاستراتيجية الإسرائيلية، مبررًا ذلك بأن الخسارة من سقوط النظام ستعود على أكبر عدوين لإسرائيل، وهما إيران وحزب الله (إلى جانب العدو الثالث وهو نظام بشار الأسد).

أما التداعيات المحتملة للثورة السورية على الاستقرار الإقليمي، فيمكن إجمالها بأن «موجة الثورات العربية الحالية في الدول العربية ستؤثر في السنوات القريبة القادمة على إسرائيل وستملي عليها سياسة جديدة في المجالات الأمنية والخارجية أكثر بكثير مما يبدو الآن. فالخوف من الثورة المصرية أدى منذ الآن للحديث عن زيادة الميزانية الأمنية ومسألة بناء جدار حدودي في الجنوب، أما الثورة السورية، فهي تشكل خطرًا على إسرائيل بسبب قربها الجغرافي، والقوة العسكرية السورية، والعلاقة بحزب الله وإيران، والحساب المفتوح على هضبة الجولان» وفقًا لما قاله المحلل السياسي **ألوف بن في** مقال له بصحيفة «**هآرتس**»[1].

أما **ماجد الشيخ** فيقول إن المسؤولين الإسرائيليين يتابعون ما يجري في سورية بقلق بالغ، على رغم من مزاعمهم بأن تأثير إسرائيل على مجريات الأمور هناك هامشي وضئيل، مع أن تداعيات ما يحدث فيها، قد يكون له تأثير استراتيجي كبير في إسرائيل وأمنها وحتى كيانها. ويرى الجنرال المتقاعد والباحث المختص بالشؤون الأمنية في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب **شلومو بروم** « أن صعود «الإخوان المسلمين» إلى السلطة في سورية يصب في مصلحة إسرائيل، معللاً ذلك باختلاف هذه الحركة مع إيران وحزب الله أيديولوجيًا، ما سيخرج سورية من وصاية إيران»، على حد تعبيره.

---

(١) تيسير المشاقبة: **الثورة السورية... من وجهة نظر إسرائيلية**، تقرير لمركز الرأي للدراسات، ٢٠١١/١٢/١٢.

أما المعلّق الإسرائيلي **أمنون أبراموفيتش** فيرى أن أهم «ميزة إيجابية» في النظام السوري القائم، هو حرصه على عدم تغيير قواعد اللعبة القائمة بين الجانبين، حيث إن سورية لم تحاول خلال العقود الثلاثة الماضية تحدي إسرائيل، والرد على الاستفزازات الكثيرة التي قامت بها ضدها، إلا أنه يحذّر قائلاً «لا يمكن بالمطلق ضمان أن يسلك نظام آخر غير النظام الحالي هذا السلوك»[١].

ورغم كل ما يقال في الصحافة الإسرائيلية، إلا أن الجيش الإسرائيلي بدأ تدريبًا مفاجئًا في هضبة الجولان، بأمر من قائد هيئة الأركان الجنرال **بيني غانتز**، الذي لم يُعلن عنه من قبل[٢]. في هذا الموضوع كتبت **آمال شحادة** عن الأجواء السائدة في الجولان السوري المحتل وبلدات الشمال المحاذية للحدود الإسرائيلية-اللبنانية، حيث تُدخِل استعدادات الجيش الإسرائيلي وتصريحات وتهديدات قياديين سياسيين وعسكريين، السكان اليهود في أجواء خوف من حرب قريبة، رغم محاولات بعض العقلانيين التخفيف من روع السكان عبر الهجوم على سياسة القيادة وتصريحاتها وتهديداتها.

والاحتمال الأكبر هو أن تنطلق الحرب من سورية، مع استبعاد أن تكون الضربة على إيران السبب الأكبر لاشتعال المنطقة، نظرًا لقرب المعركة الانتخابية الأمريكية.

أما نائب رئيس الأركان **يائير نافيه**، فكان أكثر وضوحًا في حديثه، بل جاء حديثه مفاجئًا للجميع، حيث توقع أن تتدهور أوضاع المنطقة خلال فترة قريبة، بسبب التدهور في سورية، وأن هذا التدهور قد يقود إلى حرب إقليمية شاملة.

وتطرح **شحادة** تساؤلاً في نهاية المقال، أمام هذه التهديدات والتصريحات عما إذا كانت إسرائيل متجهة نحو حرب فعلية أم أنها تواصل حملة استعراض عضلاتها بالترويج لقدراتها العسكرية لتشكل قوة ردع للطرف الآخر؟[٣]

---

(١) ماجد الشيخ، **هل تحتمل إسرائيل تحولاً استراتيجيًا معاديًا لها في سورية؟** مقال في صحيفة **الحياة**، ٢٠١٢/٤/١٥.

(٢) صحيفة **العرب اليوم** الأردنية، ٢٠١٢/٩/١٩

(٣) آمال شحادة: مقال بعنوان «**سيناريو سقوط الأسد يقلق إسرائيل وفي حساباتها اجتياح عميق وسريع للبنان**»، صحيفة **الحياة** اللندنية، ٢٠١٢/٩/٢٣.

وفي أول حادثة من نوعها منذ حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ ذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن جنودًا أطلقوا النار باتجاه موقع للجيش السوري في منطقة الجولان[١].

وضمن دراسة نشرها مركز الأمن القومي الإسرائيلي تحت عنوان «**تفاقم الأزمة السورية وسع مجال المصالح المشتركة لتل أبيب وأنقرة بالتشديد على التطلع لاستقرار نظام مركزي ومسؤول في بلاد الشام**»، تعرض لأهم السيناريوهات الموجودة على أرض الواقع في حال سقوط النظام الحالي، والبدائل له. وتركّز الدراسة كثيرًا على عدم تسريب أية أسلحة كيميائية وبيولوجية إلى أيدي الثوار، أو تهريبها إلى حزب الله في لبنان، كما يبين قلق الدولة العبرية من صرف الانتباه عن موضوع البرنامج النووي الإيراني[٢].

**ب- دول المنطقة**

**١- إيران**

تشترك كلٌّ من إيران وتركيا في أن الثورة السورية قد وضعتهما في مفترق طرق، كاشفة تناقض الأجندات الإقليمية للطرفين، مؤكدة ما كان يروّج له البعض بأن وجود حلفٍ يضم إيران وسورية وتركيا وحزب الله في جبهة واحدة ما هو إلا محاولة لإحتواء الصعود التركي آنذاك ضمن المحور الإيراني في المنطقة العربية، ولمنع الاستفادة من دور تركيا في الحد من النفوذ الإيراني أو الاستعلاء الإسرائيلي[٣].

كان الموقف الإيراني ثابتًا في دعم النظام منذ بدء الثورة، ومتدرجًا في ما يخص الانتفاضة السورية من التجاهل إلى اتهام المتظاهرين، وإلقاء اللوم على المؤامرة الخارجية، وتبني وجهة نظر النظام السوري كليًا، إلى السعي لإيجاد مخرجٍ لها.

---

(١) صحيفة **الدستور** الأردنية، ٢٠١٢/١١/١٢

(٢) للمزيد حول هذا الموضوع، انظر زهير اندراوس، صحيفة **القدس العربي** اللندنية، ٢٠١٢/١١/٢٧

(٣) علي حسين، باكير: تقييم حالة بعنوان «**الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ص ١٠.

بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢ وجهت إيران على لسان وزير خارجيتها علي أكبر صالحي - خلال مشاركته في حلقة حوار نظمها مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي للدراسات - تحذيرًا ضمنيًا لحليفتها سورية، من أن أي استخدام للأسلحة الكيماوية سيؤدي إلى خسارة الحكومة السورية مشروعيتها بالكامل[١]. ولأنه يتملكها الخوف من إمكانية سقوط أكبر حلفائها، شرعت إيران - كما يتردد - في تشكيل ميليشيات طائفية داخل سورية لتعزيز النظام في المدى المنظور، وأيضًا من أجل الحفاظ على سطوتها إذا تمت الإطاحة بالأسد[٢].

**٢- مصر**

في الفترة الأخيرة وبعد أن انتهت الانتخابات المصرية بفوز الرئيس **محمد مرسي**، تحاول مصر أن تستعيد دورها الإقليمي في المنطقة. ففي مقابلة تلفزيونية للرئيس المصري وصف إيران بأنها «طرف رئيسي» في المنطقة يمكن أن يكون لها دور نشط وداعم في حل المشكل السورية. شارحًا أن قرب إيران الوثيق من سورية وعلاقتها القوية معها تجعلها «جزءًا فاعلاً» في حل الأزمة السورية.

جاء ذلك بعد أن زار طهران في شهر أغسطس/آب الماضي لحضور قمة عدم الانحياز، كأول رئيس مصري يزور إيران منذ عقود. وكان قبل ذلك قد صرّح واصفًا الحكومة السورية بأنها «قمعية» وأن دعم الشعب السوري «واجب أخلاقي»[٣]. ذكرت صحف يوم ٢٠١٢/١٠/١ استعداد مصر للمشاركة بتدخل عسكري عربي في سورية[٤].

**٣- روسيا**

كان موقف روسيا منذ بداية الأزمة في سورية واضحًا، فهي تدعم النظام القائم، وقد استخدمت حق الفيتو في مجلس الأمن أكثر من مرة، لتعطيل أي قرار قد يؤدي إلى تدخل عسكري.

---

(١) موقع **سكاي نيوز** العربي الإلكتروني، ٢٠١٢/١٠/٢

(٢) للمزيد حول هذا التحليل، انظر: لورين، وايت، «**إيران عامل حاسم في تحددي مستقبل سورية**»، ترجمة عبد الرحمن الحسيني، فورين بوليسي (٢٠١٣/٢/٢٥)، صحيفة **الغد** الأردنية، ٢٠١٣/٣/١٢

(٣) صحيفة **الحياة** اللندنية، ٢٠١٢/٩/٢٤

(٤) صحيفة **الدستور** الأردنية، ٢٠١٢/١٠/١.

في لقاء خاص، على هامش منتدى بطرسبرغ الاقتصادي، أبلغ وزير خارجية روسيا **سيرجي لافروف** وزير خارجية سورية **وليد المعلم**، أن موسكو تعارض تنحي الرئيس الأسد كشرط لإحلال السلام، لكنها في الوقت ذاته تطالب بخروج القوات الحكومية والمعارضة المسلحة من المدن ومن المجمعات السكنية الأخرى في شكل متزامن تحت إشراف مراقبين دوليين.

وتمثل الدعم الروسي للنظام بالتسليح الحربي، وبناء قاعدة لصيانة البحرية الروسية على الأراضي السورية[1].

**الخلاصة**

بعد استعراض سريع لأهم مفاصل الثورة السورية، وأثرها على دول الجوار بالأخص، وعلى المنطقة والعالم بشكل عام، فإن الأزمة السورية الحالية لن تترك انطباعاتها على سورية فقط، بل المنطقة ككل، وأهم نتائج هذه الأزمة، هي نزوح العائلات السورية من قراها ومدنها إلى مدن أخرى، أو هجرة العائلات المتواصلة عبر الحدود إلى دول الجوار، مما كان له أثر كبير على الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول المضيفة، فالأردن ولبنان تعاني كلاً منهما من أوضاع اقتصادية سيئة وازدادت بعد الحصار الاقتصادي الذي فُرض على سورية، أما العراق فتعاني من أوضاع أمنية متردية بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، أما تركيا فهي لديها مخاوفها وشكوكها من الأكراد في سورية، الذين يطمحون لتأسيس دولة كردية تضم أراضٍ من سورية وتركيا والعراق وإيران.

على جانب آخر لا يقل أهمية مما سبق، لابد أن ننوه إلى أن هذه الهجرات[2] –حتى لو كانت مؤقتة – إلا أنها لها أثرها الكبير في التغير الديمغرافي للدول المضيفة، نظرًا لعدم وضوح الرؤية من حيث قرب انتهاء الأزمة أو إطالتها إلى أمد

---

(١) سليم نصار: مقال بعنوان «**خفايا الدور الروسي في إطالة الأزمة السورية**»، **الحياة** اللندنية، ٢٠١٢/٧/٧.

(٢) تقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عدد الفارين من الحرب السورية بـ (مليون) لاجئي، غالبيتهم من الأطفال والنساء والمسنين، ويتوقع أن يرتفع العدد إلى ثلاثة أضعاف في نهاية العام. [**المصدر**: صحيفة **الغد** الأردنية، ٢٠١٣/٣/٦، وصحيفة **الدستور** الأردنية، ٢٠١٣/٣/١١]. في حين تتوقع المفوضية أن يصل العدد في الدول المجاورة إلى (١,١) مليون لاجيء بنهاية يونيو ٢٠١٣. [**المصدر**: **تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين**، ٢٠١٣/١/١٧].

غير معروف. ولها كذلك أثر في التداخل الثقافي والاجتماعي بين المجتمعات، وإن كانت المجتمعات غير بعيدة عن بعضها البعض. ولا يجب أن ننسى أن لهذه الهجرة أثر إيجابي في نقل عادات جيدة بين المجتمعات القريبة، ونقل خبرات وكفاءات بينهما.

من أهم النقاط التي لابد من أخذها بعين الاعتبار هي احتمالية قيام حروب أهلية في سورية قد يمتد لهيبها إلى دول الجوار، وليس أدل من ذلك ما حدث في طرابلس لبنان من اشتباكات بين أفراد من الطائفة العلوية مع أفراد من الطائفة السنية، وما حدث في بيروت من إغلاق للطرق واختطاف، وما تبعه من منع دول الخليج رعاياها من السفر إلى لبنان، ومغادرتها في أقرب وقت إن كانوا على أراضيها، وامتداد الاحتجاجات في العراق ما بين الحكومة الشيعية والطائفة السنية التي تتصاعد حدتها يومًا بعد يوم.

إن إطالة أمد الأزمة، وما يحاوله البعض من النفث على نيران الأزمة الحالية، سيكون له أثر كبير في تجذر الحرب الإقليمية التي ستأخذ طابعًا مذهبيًا وطائفيًا وقوميًا، ستكتوي بنيرانه جميع الدول المحيطة. ويلخص منطق مقاربة النظام السوري وجهة نظره بالقول: إن على السوريين والعالم من حولهم، أن يقبلوا باستمرار النظام وبتصوره للإصلاح، أو أن سورية، ومعها الإقليم ككل ستنفجر في صراعات لا آخر لها. وهو ما كُشف عنه في لبنان (١٠-١١ آب/أغسطس، ٢٠١٢)، وأدى إلى اعتقال وتقديم الوزير السابق **ميشال سماحة** للقضاء[١].

إن تقسيم المنطقة لن يخدم أيًا من سكانها، بل سيزيد الفرقة والعداوة بينهم، ويوغر صدورهم أكثر فأكثر على بعضهم البعض، فكل طائفة وكل قومية تريد أن تحصل على أفضل ما يمكن الحصول عليه، لكن المستفيد الأكبر من هذا التقسيم للموارد والأراضي وغيرها، سيكون فئة قليلة من كل طائفة فقط، إضافة إلى ما ستجنيه الدول الكبرى التي يهمها تقسيم المنطقة، لكن هذه الخطة على ما يبدو أنها لن تكون قريبة، نظرًا لعدم تدخل الدول الكبرى في وقت المجازر في سورية كما حدث في ليبيا.

(١) المسألة الكردية في سياق الثورة السورية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢/٨/١٣.

لكن سورية ليست ليبيا، فلا نفط فيها ولا غاز طبيعي، فترى مراكز التفكير الأمريكية تحذر من التدخل العسكري في سورية خشية «التداعيات غير المضمونة» نتيجة لذلك على مجمل المصالح الأمريكية في المنطقة[1].

لكن سورية، مع ذلك، هي منطقة ليس من السهل التنازل عنها أو تفتيتها لأنها تشكل حاجزًا هامًا بين الشرق والغرب، وتشكل بالنسبة لإيران امتدادًا لمشروعها الشيعي إلى لبنان، وداعمًا كبيرًا لحزب الله، وهي حاجز ما بين تركيا وأحلامها في استعادة مجدها الذي انتهى بخروجها من المنطقة عام ١٩١٨ وإعادة تكوين الدولة العثمانية، بعد أن ولت وجهها إلى الشرق العربي الإسلامي.

وسورية هي منطقة مهمة لروسيا الآن بعد أن تم استبعاد روسيا من غنائم الحرب على ليبيا. فروسيا متمسكة بسورية –بعد استعمالها الفيتو ضد التدخل الأجنبي- ثأرًا لها من الغرب، وانتفاعًا من سورية كقاعدة لها في المياه الدافئة (البحر المتوسط).

إن ما يحدث في سورية الآن هو تدمير للحياة بكل ما فيها من الإنسان صانع الحضارة، والموارد الاقتصادية، ومحاولات للقضاء على التراث الحضاري السوري، كما حدث في حلب من ضرب القلعة والسوق التاريخي، وغيرها من المناطق الأخرى في حمص وحماه، وتأثير ذلك على الحياة في « سورية المستقبل»، سواء انتهى الحكم الحالي وحل محله حكم آخر، أو تم تقسيم سورية، أو غيرها من السيناريوهات الأخرى التي لم تتضح صورتها النهائية بعد.

**لكل ما سبق، يتطلب أن تكون المواقف السياسية العربية لدول الجوار وغيرها مدروسة بدقة وإحكام، وتتجاوز الانفعالات والحسابات الضيقة، وتنظر في صورة الواقع نظرة استراتيجية بعيدة المدى، حتى لا تتكبد وتتحمل هذه الدول خسائر واستحقاقات وتبعات كوارث أخرى في المنطقة مثلما حصل في الماضي. وينبغي رص الصفوف والسعي إلى استقرار الوضع السياسي بالجلوس إلى طاولة الحوار لحل الخلافات العالقة، دون إغفال الأعداد الكبيرة من الشهداء**

(١) معهد بروكينغز، مقال بعنوان «الأزمة السورية وتداخلاتها الإقليمية في أدبيات الأبحاث الأمريكية» «الثينك ثانك» الأمريكي ما بعد صدمة الفيتو المزدوج، موقع assaa.tn، ٢٠١٢/٣/٢.

**الأبرياء الذين يتساقطون يوميًا جراء هذه المعارك، والآثار السلبية على الحياة الاجتماعية والحالة النفسية للضحايا المصابين، وغيرها من آثار سلبية على الاقتصاد والتعليم وجميع مناحي الحياة.**

(**ملحوظة**: المعلومات المتوافرة في هذه القراءة حتى تاريخ ٢٠١٣/٣/١٢).

# أزمة السوق العربيّة المشتركة

أ.د. حميد الجميلي

**مقدمة**

أُقرَّت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية من جانب المجلس الاقتصادي بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣، بعد أن مرت بمراحلها التحضيرية على أساس ما اعتمده مجلس جامعة الدول العربية، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠.

لقد كان إقرار الاتفاقية تعبيرًا عن الرغبة في إيجاد صيغة متقدمة في العمل الاقتصادي العربي المشترك من حيث المنطلقات والأهداف وصيغة اتخاذ القرارات. ولقد كان لهذه الاتفاقية بطرحها فكر الوحدة وبعمل مجلس الوحدة الاقتصادية المستمر وعلى عدة محاور لتحقيق أهدافها، حدث أساسي في تاريخ العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وتعتبر اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية الخطوة الأولى الرائدة والمتقدمة التي وضعت هدف تحقيق الوحدة الاقتصادية في إطار اتفاق جماعي للدول العربية تعمل على تحقيقه وفق أسس ومفاهيم وخطوات محددة، كما تضمنت صيغة متكاملة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي وكانت بذلك خطوة رائدة ومتقدمة في مجال العمل العربي المشترك.

إن مفهوم الوحدة الاقتصادية العربية يتبيَّن من خلال نصوص الاتفاقية الذي يتمثل في الآتي:-

* أستاذ الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدوليّة/جامعة الزرقاء/الأردن.

- نصَّت الاتفاقية في مادتها الأولى على أن تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة، تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة الآتي:

١- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

٢- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

٣- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

٤- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

٥- حقوق التملك والإيصاء والإرث.

كما حددت المادة الثانية من الاتفاقية وسائل تحقيق هذه الوحدة على النحو الآتي:

١- جعل بلاد الاتفاقية منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة، وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبَّقة في كل منها.

٢- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها.

٣- توحيد أنظمة النقل والترانزيت.

٤- عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.

٥- تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة الداخلية، وتوحيد التشريع الاقتصادي، بشكل يكفل لمن يعمل، من رعايا البلاد المتعاقدة، في الزراعة والصناعة والمهن شروطًا متكافئة.

٦- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.

٧- أ- تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الجمركية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى، المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة، والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال، بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص.

ب- تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلَّفين من رعايا الدول المتعاقدة.

٨- تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها، في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيدًا لتوحيد النقد بها.

٩- توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية.

١٠- اتخاذ إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

ولم تغفل الاتفاقية، النص على إمكانية التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات وأقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وهي الهيئة الدائمة التي أوكل إليها مهام تنفيذ هذه الاتفاقية. وذلك على مراحل، بحيث يتولى مجلس الوحدة الاقتصادية وضع الإجراءات الإدارية والتشريعية والفنية لكل منها.

وهكذا، برزت فكرة إنشاء اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية بهدف أن تمثل تنظيمًا اقتصاديًا متقدمًا ومرنًا من أجل تجسيد الارتباط الاقتصادي العضوي بين الاقتصاديات العربية على طريق تحقيق الاندماج الاقتصادي بين تلك الاقتصاديات، وفق مراحل حددتها تلك الاتفاقية.

واعتمدت صيغة الاتفاقية من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية عام ١٩٥٧ ووضعت الاتفاقية موضع التنفيذ بعد إيداع عدد من الدول العربية لوثائق تصديقها على الاتفاقية عام ١٩٦٤.

ومنذ ذلك الوقت عمل المجلس على بلورة العديد من المداخل انطلاقًا مما رسمته الاتفاقية من آفاق تكاملية، كان ولا يزال لها الأثر الكبير والدور البارز في تدعيم المسيرة التكاملية للعمل الاقتصادي العربي المشترك وزيادة فاعليته.

ورغم الصعوبات التي واجهت عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير هذه المداخل، وبصرف النظر عن طبيعة ومنشأ الصعوبات، فقد حقَّق المجلس خلال مسيرته الماضية إنجازات تكاملية مهمّة شكَّلت علامة مضيئة في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، ومكَّنته من التقدُّم بمفهومه وحدوده فكرًا

وعملاً، وخاصة في مجال تجاوز إطار التعاون الاقتصادي إلى التنسيق والتكامل والتوحيد. وكان قرار السوق العربية المشتركة كمدخل للتبادل التجاري، وبما يتلاءم وظروف وطبيعة الأوضاع الاقتصادية العربية، على قمة تلك الإنجازات. كما أسهم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في بلورة مفهوم استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وتبني المدخل الإنتاجي للإنماء التكاملي، وكذلك تبنى المدخل التخطيطي للإنماء التكاملي خلال فترة الثمانينيات، وبذل ولا يزال يبذل جهودًا من أجل تطوير أحكام قرار السوق العربية المشتركة وتبنّي مداخل تكاملية جديدة تنسجم والتطورات الاقتصادية والإقليمية المعاصرة.

وعلى الرغم من تواضع منجزات الوحدة الاقتصادية العربية، إلا ان ذلك لا يقلل من أهمية الوحدة الاقتصادية العربية، فهي تعتبر من أكثر الاتفاقيات تقدمًا وأهمية، وتعد علامة مهمّة في تاريخ العلاقات الاقتصادية العربية-العربية للأسباب الآتية:

تم تحضيرها وإقراراها وتوقيعها والتصديق عليها في مرحلة كان تيار المد القومي العربي فيها يتنامى ويتزايد ويكتسب قوةً وتأييدًا على المستوى الشعبي في جميع الأقطار العربية، وجاءت أهداف الاتفاقية تعبيرًا عما كان يفرضه هذا التيار والرأي العام العربي في تلك المرحلة من متطلبات في مجال التجمع العربي بشكل عام، وهذا يفسر ما ورد في ديباجة الاتفاقية من إشارة، غير مباشرة، إلى بعض ركائز القومية العربية كأساس تستند إليه الاتفاقية في ما تستهدفه في المجال الاقتصادي. فقد أشارت تلك الديباجة إلى أن الدول الأعضاء تعقد تلك الاتفاقية «رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينهما، وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها، ولتنمية ثرواتها وتأمين رفاهية بلادها. لذلك، فإن الاتفاقية تمثل تعبيرًا وتطويرًا في نوع التجمع العربي.

**أولاً: قرار إنشاء السوق العربية المشتركة/ المحتوى والأهداف**

بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٣ أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرار رقم (١٧) بإنشاء السوق العربية المشتركة، وهو أحد الوسائل التي يسعى مجلس

الوحدة الاقتصادية بموجبها إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة استنادًا إلى ما جاء في الاتفاقية الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية التي دخلت مرحلة التنفيذ بتاريخ ٣٠ / ٤ / ١٩٦٤.

وبالرجوع إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وإلى صلاحيات مجلس الوحدة الاقتصادية، فإننا نلاحظ الآتي:

* أنَّ قرار السوق العربية المشتركة غير مُلزم لجميع الدول العربية، وأن صفة الإلزام تشمل الدول التي توافق على إنشائه من بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فقط، وأن تنفيذ القرار لا يكون إلا طبقًا للأصول الدستوية لديها.

* أن قرار السوق العربية المشتركة هو مجرد قرار بإقامة منطقة تجارة حرّة بين الدول الأطراف يتم فيها تحرير تبادل السلع في ما بينها، على مراحل تدريجية، فهو لا يتضمن في الواقع إنشاء سوق مشتركة بالمعنى العلمي السليم، ولا يضمن توحيد التعريفة الجمركية لأعضائه، في مواجهة من هم خارج الإتفاق. وهذا أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء عدم تنفيذ قرار السوق العربية المشتركة على الرغم من كونه خطوةٍ جزئية من سياسة بعيدة المدى تهدف إلى إقامة سوق عربي موحد مستقبلاً في مواجهة العالم الخارجي.

* الملاحظ أن قرار السوق العربية المشتركة، كان يهدف في نصوصه إلى إرساء دعائم الوحدة الاقتصادية، وإلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة، كما يهدف إلى تحقيق الأهداف الأربعة نفسها التي نصَّت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وهي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

ومع ذلك، فشل قرار السوق العربية المشتركة.

وبمقارنة هذا القرار باتفاقية تسهيل التبادل التجاري الموقعة سنة ١٩٥٣، فإن إنشاء السوق العربية المشتركة، يعتبر خطوة أكثر تقدمًا، فهو يربط بين زيادة تحرير التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. كما أن قرار السوق العربية المشتركة يتجاوز القصور الموجود في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والمتمثلة في تخفيض الرسوم الجمركية إلى حد معين أو بنسبة معينة دون النظر إلى العوامل الأخرى التي قد تتأثر بهذا الإجراء، ومنها الجهاز الإنتاجي، وقد وضَح قرار السوق العربية المشتركة قواعد لتحرير تبادل السلع بين الأقطار الأعضاء في السوق من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية والرسوم والضرائب الأخرى، وعلى أن يتم ذلك على خطوات تدريجية وعلى مراحل متتالية الهدف منها في نهاية المطاف تحرير التجارة البينية.

ولقد اعتمد قرار السوق المشتركة مجموعة من القواعد لم تتضمنها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، ومن أبرز هذه القواعد الآتي:

- تثبيت مستويات القيود والضرائب والرسوم عند مستواها المطبق، في أثناء صدور قرار إنشاء السوق، ولا يسمح بزيادة أو فرض قيود أو ضرائب أو رسوم جديدة على تبادل المنتجات بين الدول العربية الموقعّة على اتفاقية قرار الإنشاء بهدف إجراء التخفيض التدريجي حسب ما ورد في القرار.

- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب وأية رسوم أخرى بالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المنتجة في أحد دول الأطراف في أثناء تبادلها بين الدول الأعضاء. كما نص القرار على الإعفاء التدريجي بمعدل ٢٠ ٪ سنويًا من جميع الرسوم والضرائب بالنسبة للمنتجات المدرجة في الجدول (أ) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وذلك اعتبارًا من بداية سنة ١٩٦٥.

- فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية ذات المنشأ العربي، يتم تخفيض الرسوم الجمركية وجميع الرسوم الأخرى بنسبة ١٠ ٪ سنويًا على أن يبدأ في تطبيق ذلك اعتبارًا من بداية عام ١٩٦٥.

وطبقًا لقرار السوق لكل قطر من الأقطار، وبموجب المادة الرابعة عشرة من القرار (قرار إنشاء السوق العربية المشتركة) الحق في استثناء بعض المنتجات من إعفائها أو من التخفيض المطبَّق عليها، ويتم ذلك بطلب من المجلس بناءً على أسباب ومبررات جذرية، وعلى ألا تتجاوز الاستثناءات مراحل التدرج الكاملة المقررة للتحرّر الكامل.

وفيما يخص تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء يتم اللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية الموقعة أو المبرمة بين البلدين، وتتم التسوية طبقًا لأحكام تلك الاتفاقيات، وإذا لم يكن هناك اتفاقية ثنائية بخصوص المدفوعات بين البلدان الأعضاء، فتتم تسوية المدفوعات الجارية بينهما بالدولار الأمريكي أو بالجنيه الإسترليني أو بأية عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق الطرفان بشأنها. كما يسمح القرار بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد الأخرى ودون أي تأخير.

إن قرار السوق العربية المشتركة ألزم البلدان الأعضاء فيه بمجموعة من المبادىء من أهمها الآتي:-

- عدم خضوع المنتجات المتبادلة بينها لرسم تصدير جمركي.
- منع فرض أية رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات المتبادلة تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو موادها الأولية.
- منع إعادة تصدير المنتجات المتبادلة إلى خارج السوق، إلا بعد الحصول على موافقة الدولة المُصدِّرة، ويستثنى من ذلك المنتجات التي أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تجعلها ضمن المنتجات المحلية في الدولة المستوردة.
- لا يجوز قيام أي دولة بمنح أي دعم لصادراتها من المنتجات الوطنية للدول الأعضاء في حالة وجود إنتاج مماثل للسلعة المراد دعمها.

**ثانيًا: علاقة قرار السوق العربية المشتركة بمدخل المشروعات العربية المشتركة**

وهكذا، أدرك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أهمية تعزيز دعائم السوق العربية المشتركة، كما أدرك أن العلاقة بين مدخلي السوق العربية المشتركة والتنسيق الإنمائي، تفتقر إلى عناصر الربط العملي بين أهداف التنمية في

مجالات الاستثمار والإنتاج والتوسع المنشود في السوق المشتركة، وتنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. ومع تسارع التغيرات الاقتصادية في المنطقة بعد عام ١٩٧٣ التي تمثلت في ظواهر عدة بارزة، كالزيادة الكبيرة في القدرات المالية العربية، ومضي الدول قدمًا في الأخذ بتخطيط التنمية الشامل، وتضمين الخطط أهدافًا محدَّدة في مجال النهوض بالتصنيع وتوسيع القواعد الإنتاجية وتنويعها، إضافة إلى التوسع الملحوظ في الأطر المؤسسية الإنمائية والتمويلية قطريًا وقوميًا، وإقرار العديد من الاتفاقيات القومية التي تنظم الاستثمار المشترك وتوفير ضمان له، كاتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية واتجاه الدول العربية لإصدار القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار ومنح مزايا تفضيلية له.

في ظل كل هذه الظروف المواتية انبثقت الدعوة لتبنّي مدخل المشروعات العربية المشتركة كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ولقد بادر المجلس بذلك، فأصدر القرار رقم (٦١٢ / د ٢١) بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٩ الذي أكد إيلاء الأهمية للمشروعات العربية المشتركة، وأن تتم الدراسات المتعلقة بذلك في إطار دراسة الجدوى الاقتصادية، وأن يكون الأساس فيها مُنطلقًا من تصوّر مستقبلي معين لكل دولة من دول مجلس الوحدة، ومن تصوّر لاتجاَهات التنسيق بين اقتصادياتها بما يضمن الأمور الآتية:

* الوصول إلى الوحدة الاقتصادية في نهاية المطاف.

* أن تتم دراسات التنسيق الهادفة للتوحيد طبقًا لمبدأ المنافع المتبادلة، بحيث تُقابل تضحية كل دولة في مشروع مشترك معين فائدة توازيها أو تقاربها فيَ مشروع عربي مشترك آخر، وبحيث تتوافق التضحيات زمنيًا.

* أن يترتب على إنشاء المشروعات العربية المشتركة زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول المشاركة في تلك المشاريع.

**ثالثًا: تميُّز قرار السوق العربية المشتركة عن اتفاقية تسهيل التبادل التجاري**

يختلف قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عن اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية المعقودة سنة ١٩٥٣ في نواح متعددة، منها أن هذا القرار وضع الأسس للوصول إلى إعفاء كامل من الرسوم الجمركية على الاستيراد بين

أعضائه، وأنه يُلزم الأعضاء بإلغاء جميع أنواع القيود الإدارية على التجارة في ما بينهم، وأنه قد وضع تنظيمًا لتسديد المدفوعات الجارية بين أعضائه.

كذلك يمكن القول أن ديباجة القرار المذكور تدل على أنه قد صدر عن خلفية تحليلية صحيحة، حيث تربط هذه الديباجة بشكل واضح بين تحرير التجارة التي صدر القرار لتحقيقها وبين إقامة (التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة) بين البلدان العربية، مما يدل على أنه يرى في هذه التنمية أساسًا لازمًا لتنمية التجارة بين هذه البلدان.

إن اتفاقية تسهيل التبادل التجاري المبرمة سنة ١٩٥٣ اعتبرت أن تسهيل التبادل التجاري إنما يستهدف مجرد (تنمية الروابط الاقتصادية)، و(قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة العربية في الشؤون الاقتصادية). أما قرار إنشاء السوق فهو يمثل صيغة أكثر تقدمًا، حيث يربط في ديباجته، بين تحرير التبادل التجاري (وتحقيق التكامل الاقتصادي) بين البلدان العربية، بما يتضمنه هذا (التكامل من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة). وعليه، فإن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة قد عالج نقطة القصور الأساسية في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري المبرمة سنة ١٩٥٣، ولكنه بدوره تضمن نواحي قصور جديدة في نصوصه.

فالقرار وضع الأسس والقواعد اللازمة للربط بين تقوية التبادل التجاري والتنمية المترابطة المتناسقة والمستمرة، التي تستهدف تحقيق التكامل بين اقتصادات الأقطار الأعضاء في السوق. كما أن القرار وضع قواعد تحرير تبادل السلع بين الأقطار أعضاء السوق من الرسوم الجمركية، وغيرها من الرسوم والضرائب ومن القيود الإدارية، بخطوات تدريجية، وطبقًا لمراحل متتالية يتم في نهايتها التحرير الكامل للتجارة من هذه الرسوم والقيود جميعًا بين هذه الأقطار.

**رابعًا: نواحي قصور قرار السوق العربية المشتركة**

* ليس في أحكام القرار رقم (١٧) لسنة ١٩٦٤ الخاص بإنشاء السوق العربية المشتركة في أي مادة من مواد السبعة عشرة ما يشير إلى أنه قرار لإنشاء السوق العربية المشتركة في معناها المعرف في نظرية التكامل الاقتصادي. فالقرار وفق النصوص التي جاء بها يهدف إلى تحرير التبادل التجاري وإقامة منطقة تجارة حرة.

إن السـوق العربيـة المشـتركة، رغم أنها أكثر تقدمًا من اتفاقية ١٩٥٣، إلا أنـه لا يمكن القول إنها حققت أثرًا إيجابيًا بالنسبة للتكامل الاقتصادي بين أعضائها، شأنها في ذلك شأن الاتفاقية المذكورة.

* إن قصور هذه السوق في تحقيق أثر تكاملي بين أعضائها إنما يرجع، بصفة أساسية، إلى أنها طبقت (كمدخل تبادلي) ودون أن تقترن بأية استراتيجية وخطط وسياسات لزيادة الطاقات الإنتاجية للأقطار الأعضاء فيها وتوقيتها وتنويعها، على نحو يولِّد ترابطًا عضويًا إنتاجيًا وتبادليًا بين هذه الأقطار.

* يعود فشل السوق العربية المشتركة إلى الخطأ الذي وقعت فيه الأطراف المعنية في تقليد السوق الأوروبية المشتركة دون الالتفات إلى اختلاف البيئات الأساسية ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي القائمة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والوطن العربي، ذلك أن نموذج السوق الأوروبية المشتركة قد يصلح كأداة تكاملية لبلدان متقدمة ومتقاربة في نُظمها الاقتصادية ومستويات نموها، لكنه غير مضمون النجاح في البلدان النامية التي لا تملك الجهاز الإنتاجي المتطور والمتنوع والاقتصاد المتوازن. فمن المعروف أن دول السوق الأوروبية ذات جهاز إنتاجي بلغ درجة كبيرة من التطور. أما في التجربة العربية فقد حصل العكس.

* الاختلافات الكبيرة بين النُّظم الجمركية والضريبة فيما بين الدول الأعضاء من جانب، والدول العربية الأخرى من جانب آخر، مما زاد من صعوبات عملية التنسيق بين إجراءات التحرير من التعريفات وحرية انتقال السلع، وخضوع المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية داخل دول السوق العربية المشتركة للقيود الكمية (الحصص والرقابة على الصرف)، الأمر الذي كان يعيق حرية انتقال السلع.

* تباين السياسات التجارية للبلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة، الناتج عن اختلاف النظام السياسي والاقتصادي والأهداف الاقتصادية، شكَّل عقبة أمام زيادة المبادلات العربية.

* اقتصر قرار السوق العربية المشتركة على وضع قواعد تحرير التجارة بين

أعضاءه، وإعفائها من الرسوم والضرائب الجمركية والقيود الإداريـة، ولم يتعرض للتنمية المتناسقة والمستمرة، رغم وجود هذا المصطلح في ديباجة القرار.

* بالنظر إلى المادة (١٤) من قرار إنشاء السوق العربية المشتركة التي منحت الحق في استثناء بعض السلع من الإعفاءات أو التخفيض، أو من تحريرها من القيود الإدارية، فإن ذلك يمثل ضعفًا أو قصورًا خطيرًا يشوب نصوص القرار، مما يعني قصور القرار في وضع أساس فعَّال ومتين ومستمر للتوسع المتنامي في التجارة البيئية، وعن تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي بين الأعضاء.

* يتضمن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة ما يتطلبه إنشاء السوق المشتركة بصفة عامة، فهو لم يضع نظام خاص بتوحيد التعرفة الجمركية الواجب تطبيقها لمواجهة العالم الخارجي.

* عدم معالجة نصوص القرار لظروف الدول الأقل نموًا من خلال إقرار معاملة تفضيلية لصادراتها وتأمين وارداتها، وتقرير التعويض لها من إنشاء صندوق لهذا الغرض. كما أنه لم يتقرر لهذه الدول الترخيص باتخاذ إجراءات خاصة بها تتواءم مع تطلعاتها واهتماماتها التي تتباين من دولة إلى أخرى. وهذا ما يفسِّر عدم دخول دول عربية عديدة إلى عضوية السوق.

* خلو قرار إنشاء السوق العربية المشتركة من التنسيق بين سياسات الإنتاج والسياسة التبادلية بالرغم من التكامل العضوي بينهما.

* عدم تنفيذ القرار رقم (١٩) الخاص بتكوين الاتحاد الجمركي وعدم البت حتى الآن في موضوع توحيد المصطلحات الجمركية ونماذج البيانات، وتنسيق تبادل المعلومات الجمركية والتنسيق بين المعاهد الجمركية رغم أهميتها بالنسبة لهدف توحيد الإدارة الجمركية.

* إن الثغرات الموجودة في نصوص قرار السوق نفسه قد أدت إلى تحديد أثره في أن يكون عاملاً ناجحًا في اقتصاديات السوق العربية. ويُشار في هذا الصدد إلى المادة الخامسة عشرة من قرار السوق الخاصة بمنح الدول الأعضاء الحق باستثناء بعض المنتجات من الضرائب والرسوم الجمركية والقيود الإدارية لأسباب مبررة وجدية. وقد قلل هذا الاستثناء من فاعلية السوق.

* إن قرار السوق العربية المشتركة خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية العربية الطموح، ذلك لأنه اقتصر على إنشاء منطقة تجارة حرّة ومحاولة تكوين اتحاد جمركي. لذلك بدت السوق العربية المشتركة في نظر القائمين عليها على أنها مجرد مرحلة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية، ولكنها ظلت مجرد مرحلة، ذلك أن السوق المشتركة لا تنطوي على شيء من بنود اتفاقية الوحدة الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية وتوحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية.

* صحيح أنه توجد في مقدمة القرار رقم (١٧) للسوق العربية المشتركة بعض الأهداف المماثلة لتلك التي تتعلق باتفاقية الوحدة الاقتصادية كحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والاستخدام وحرية النقل والانتقال والترانزيت، ولكن القرار لم يهدف في الواقع سوى إلى تكوين منطقة تجارة حرة، والتوجه بعد ذلك إلى الاتحاد الجمركي.

* على الرغم من أن القرارات التي أصدرها مجلس الوحدة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية المتناسقة المستمرة، التي كان أهمها رقم (٤٦٤) ورقم (٦١٥)، اللذان يهدفان إلى الربط بين تحرير التجارة وتنسيق التنمية في الدول العربية، إلا أن هذه القرارات لم تلتزم بها الدول العربية الأعضاء، ولم توضع موضع التنفيذ، وبالتالي ظل قرار السوق بإنشاء السوق العربية المشتركة مجرد قرار لتحرير التجارة بين أعضاء السوق. وفضلاً عن ذلك لا توجد في نصوص القرار أية إشارة إلى ربط التكامل بالتنمية الاقتصادية.

* إن قرار السوق العربية المشتركة شأنه شأن قرارات مجلس الوحدة لا يُلزِم إلا البلدان التي توافق عليها، ولا يكون نافذًا إلا طبقًا للأصول الدستورية المرعية لديها. ولهذا السبب نلاحظ أنه ليست كل بلدان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، التي يبلغ عددها حاليًا (١٠) بلدان، كلها أعضاء في السوق المشتركة، ولم تنضم إلى الاتفاقية وتلتزم بقرارها إلا ثمانية دول من الدول الأعضاء في المجلس (سورية؛ الأردن؛ مصر؛ العراق؛ ليبيا؛ موريتانيا؛ اليمن؛ فلسطين).

* يرجع الضعف البالغ لأثر السوق العربية المشتركة بصفة رئيسية، إلى ضعف جهازها الإنتاجي وعدم تنوعه، ما يجعله غير قادر على إنتاج أنواع السلع وكمياتها بالأحجام التي يمكن أن تكون أساسًا للارتفاع بالأهمية النسبية لتجارتها البينية. يُضاف إلى ذلك أن التكوين السلعي للصادرات والواردات العربية يعد انعكاسًا لجهازها وهيكلها الإنتاجي.

**خامسًا: قرار السوق العربية المشتركة في التطبيق العملي**

بالنسبة لمصادر توريد الواردات العربية نلاحظ أن (٤٠٪) من الواردات العربية تأتي من الاتحاد الأوروبي، وأن (١٣,٢٪) من الواردات العربية تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الواردات العربية القادمة من اليابان فقد بلغت (٩,٢٪) من مجموع الواردات العربية الكلية، وأن (٦,٣٪) من الواردات العربية الكلية تأتي من دول جنوبي شرق آسيا.

وبذلك تبلغ نسبة الواردات العربية القادمة من الاتحاد الأوروبي وأمريكا واليابان ودول جنوبي شرق آسيا (٦٦,٣٪) من مجموع الواردات العربية الكلية، وهذا ما يؤشر على عمق اعتماد الدول العربية على هذه المراكز تصديرًا واستيرادًا.

ولا تزال التجارة العربية البينية تتمحور حول (١٠ ٪) تصديرًا واستيرادًا، فقد بلغت نسبة الصادرات العربية المتجهة إلى الدول العربية (٩ ٪) من مجموع الصادرات العربية. وهذا هو ما يؤشر على فشل التبادل التجاري في تنمية التجارة العربية البينية الذي هو أهم هدف لهذا المدخل، ويعكس هذا المؤشر كذلك عدم ملاءمة هذا المدخل للاقتصادات العربية، كما أنه لم يُسهِم في تصحيح اختلالات التجارة الخارجية البينية.

أما في جانب هيكل الصادرات العربي، فلا تزال فئة الوقود المعدني تستأثر بالنصيب الأعلى من الصادرات العربية، وذلك بنسبة (٧١٪) من إجمالي الصادرات العربية. ويلاحظ التدني الكبير لمساهمة الآلات ومعدات النقل من الصادرات العربية التي بلغت نسبتها (٣,٨٪) من الصادرات العربية الكلية. ويلاحظ تدني مساهمة المواد الكيماوية في الصادرات العربية.

وفي جانب هيكل الواردات العربية فلا يزال بند الآلات والمعدات يحتل المرتبة الأولى في إجمالي الواردات العربية؛ إذ بلغت حصة الواردات من الآلات والمعدات (٣٤٪) من مجموع الواردات العربية الإجمالية.

وعليه، فإن حصة الواردات من الآلات ومعدات النقل والمصنوعات تبلغ ما نسبته (٦٤٪) من مجموع الواردات العربية الكلية. أما الواردات من الأغذية والمشروبات فقد بلغت حصتها من الواردات العربية الكلية (١٥٪).

إن فشل مدخل التبادل التجاري في تحقيق منجزات ملموسة يؤكد أن إقامة المدخل الإنتاجي، والشروع في إقامة منطقة إنتاجية عربية موحدة أكثر جدوى في تصحيح اختلالات هياكل الإنتاج العربية من مدخل التبادل التجاري. إن الدعوة إلى تبنّي مدخل التبادل التجاري في إطار السوق العربية المشتركة أو في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستظل خطوة قاصرة على توليد نمط اقتصادي تكاملي بين الاقتصادات العربية، وقد يكون من الأسباب الرئيسية لتعثر مسيرة التكامل العربي هو تبني مدخل التبادل التجاري انطلاقًا من واقع الاختلالات في الاقتصادات العربية.

وبناءً على ذلك، فالأمر يتطلب إعادة النظر في الدعوات التي تقصر نظرية التكامل الاقتصادي العربي على مجرد إقامة منطقة تجارة حرة. إن المشروع الإندماجي العربي لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الانطلاق من مرحلة التكامل الإنتاجي، وليس من مدخل التبادل التجاري.

إن مدخل التبادل التجاري يظل قاصرًا إذا بقي بعيدًا عن دائرة تكامل المشروعات والاستثمار؛ أي بعيدًا عن المدخل الإنتاجي.

ومن المشكوك فيه إلى درجة اليقين أن مدخل التبادل التجاري سيتمكن من معالجة اختلالات وانكشاف الاقتصاد العربي البالغة العمق والتجذُّر.

يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي قد انتقل من مرحلة التجارة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي والعملة الموحدة على مدى أكثر من أربعين عامًا، ولم ينتقل إلى مرحلة أعلى إلا بعد استكمال المرحلة السابقة بكل مقومات نجاحها. فهل سنتمكن من تطبيق المرحلية، أم سنعاود تكرار التجربة الفاشلة

في القفز فوق المراحل واختصارها تجاوزًا على شروط المرحلية التي تكمن فيها مقوّمات النجاح.

إن مدخل التبادل يمكن أن يشكّل الاختبار الذي يجب أن تعلق عليه أقل الآمال.

إن بناء النظام التجاري العربي يجب أن يستند إلى مرجعيات الاقتصاد العربي، وليس إلى مرجعيات هندسة النظام التجاري العالمي الذي تشرف عليه منظمة التجارة.

وإن النزعة القطرية في البلدان العربية، والتركيز على ذرائع السيادة والمصلحة الوطنية والإرادة السياسية في اتجاه التكامل الاقتصادي، وتفعيل قرار السوق العربية المشتركة، كلها عوامل ساعدت على تقليص فاعلية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وعدم الجدية في تنفيذ القرارات التي تتخذ على مستوى جامعة الدول العربية، وخاصة في إطار السوق العربية المشتركة.

ومن أبرز نتائج تطبيق قرار السوق العربية المشتركة الآتي:

**أ- الاحتباس الهيكلي ورخوة هياكل الإنتاج العربية**

رغم الجهود التي بذلها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتطوير السوق العربية المشتركة، فلم تزل قضية اختلالات الهياكل الإنتاجية العربية، ورخوة هياكلها الاقتصادية قضية ذات أبعاد استراتيجية، وستبقى كذلك مدة طويلة من الزمن، وهي قضية ذات صلة بالقاعدة الاقتصادية والمنهج التنموي، ما يشكّل الركيزة الأساسية لبناء الأمن الاقتصادي العربي. فالاقتصاديات العربية تتميز بكونها متماثلة البنية القطاعية، متنافرة التركيبة التجارية والرؤى المستقبلية.

إن استمرار هذه الاختلالات تهدد مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وتدفعها نحو مزيد من الارتباط غير المتكافىء بالعالم الخارجي، ونحو مزيد من اتباع السياسات الاقتصادية الانعزالية الموجهة لكل أنواع الاختلالات، نحو مزيد من عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية العربية الخارجية، ونحو مزيد من تهميش وزن الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي.

وسيؤدي استمرار هذه الاختلالات إلى أن تصبح الاقتصاديات العربية أكثر

اختراقًا وأكثر انكشافًا، والسياسات الاقتصادية التنموية أكثر انغلاقًا وقطرية، والهياكل الإنتاجية أكثر اعوجاجًا وتشوهًا، والأنماط التنموية أكثر ضبابية وغموضًا، والقرار الاقتصادي العربي أكثر تعقيدًا وقدرة على الحركة والمناورة، والتكيف مع الصدمات الخارجية والتغيرات الدولية.

وعلى الرغم مما بذلته الأقطار العربية من موارد مالية في مجال تحديث هياكلها الإنتاجية، فلقد ظلت هياكل الإنتاج العربية أحادية الجانب تسيطر عليها قطاعات النشاط الأولى، ولا سيما الصناعات الإستخراجية وقطاع التوزيع والخدمات.

كما ظلت هياكل الإنتاج العربية تنتج سلعًا ومنتجات أولية تعتمد جزئيًا أو كليًا في تصديرها على المراكز الصناعية في العالم، ونتيجة لذلك فقد تحقق ارتباط غير متكافىء بين اقتصاديات البلاد العربية بين هذه المراكز، الأمر الذي أدى إلى تحوّل جانب كبير من الهيكل الإنتاجي العربي لصالح هذه المراكز، وإلى مزيد من التفكك الاقتصادي.

وفي ضوء هذا التفكك الاقتصادي، لم تتمكن جهود التنمية العربية وما نتج عنها من منجزات، من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الحد الأدنى من الأمن الاقتصادي العربي، والسيطرة على خيارات ومستقبل الاقتصادات العربية.

لذلك، لم تتمكن منجزات السوق العربية المشتركة من تصحيح الاختلالات التي سادت هياكل الإنتاج العربية بما يتناسب والطموحات القومية، كما لم تتمكن تلك المنجزات من إحداث تغييرات في بنية الاقتصاد العربي، وبقيت هياكل الإنتاج العربية مشوهة. لذلك دخلت الاقتصادات العربية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين وهياكلها الإنتاجية أكثر اعوجاجًا، وأمنها الاقتصادي أكثر انكشافًا، وقاعدتها أكثر تصدعًا.

ويمكن تعرف طبيعة الخلل في الهيكل الإنتاجي عن طريق قياس التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي على قطاعات النشاط الاقتصادي وإسهام كل قطاع فيه. ويعكس الهيكل الإنتاجي العربي بشكلٍ عام الخصائص المميزة للاقتصاديات العربية المتمثلة بالاعتماد الكبير على مجمل النشاط الخدمي والاستخراجي،

وخاصة تضخم قطاعات الخدمات وزيادة نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي الذي يتجاوز ٤٨٪ في حالة الاقتصاد العربي.

وبفعل تشوهات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ظلت القطاعات السلعية، خاصة الزراعة والصناعة التحويلية، تؤدي دورًا هامشيًا في توليد الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وظلت مساهمتها في توليد القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي متدنية جدًا.

وهذا يؤكد فشل سياسات السوق العربية المشتركة على المستوى القطري والقومي في تطوير الهياكل الإنتاجية، فضلاً عن فشلها في تنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات السلعية بشكل ملموس في الناتج المحلي الإجمالي العربي.

كما يتسم الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بهيمنة قطاع الصناعة الاستخراجية على حصص بقية قطاعات الإنتاج السلعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العربي (الزراعة، والصناعة التحويلية، والتشييد، والكهرباء، والغاز، والماء). فلقد ارتبط تطور القطاعات السلعية بشكل كبير بالتطور في الصناعات الاستخراجية. وهذا ما يؤشر على ضعف القاعدة الصناعية التحويلية والزراعية العربية، وبدوره يعكس ضعف درجة استغلال الموارد الوطنية وضعف درجة التصنيع، وضعف مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العربي، وضعف درجة استغلال الإمكانات الزراعية العربية.

ومن الملاحظ أن تزايد حصة الخدمات لا يعكس مظهرًا من مظاهر التقدم كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة. أي أن ارتفاع حصة قطاعات الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لا يعكس تطورًا اقتصاديًا حقيقيًا على نسق ما هو معروف في الدول المتقدمة، وإنما يكشف لنا ضعف القاعدة الإنتاجية ونقص الهياكل السياسية اللازمة للتنمية واللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الفعالة.

إن نمو قطاع الخدمات في معظم الأقطار العربية، ولا سيما في الدول غير النفطية بشكل كبير لم يكن متصلاً بتقديم ونمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالصناعة، أو بارتفاع معدل نصيب الفرد من الناتج وارتفاع مستوى المعيشة،

كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة. وبالتالي، فإن النمو المشوّه لهذا القطاع يعكس انخفاض مستوى الإنتاجية في الاقتصادات العربية.

كما أن استمرار نمو قطاع الخدمات بشكل كبير يؤدي إلى تزايد استنزاف الموارد الاقتصادية الأخرى، وبذلك يمكن أن نصف الاقتصاد العربي بأنه اقتصاد استخراجي – خدمي.

ويتصف الهيكل القطاعي المحلي الإجمالي العربي بإطار عام بخاصية ضعف مساهمة القطاعات السلعية في تكوين الناتج الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تناسب الطلب المحلي على الإنتاج السلعي مع المعروض منه، بحيث يتم تلبية النقص في المعروض السلعي المحلي عن طريق الاستيراد. وهذا الإخلال يؤشر على العجز المزمن في موازين المدفوعات. وما يعني أن الاقتصاد العربي أصبح يتمحور حول أنشطة الخدمات والتوزيع أسوة بالبلدان المتقدمة النمو دون المرور بمرحلة النمو الصناعي إلا مرورًا عابرًا.

إننا ندرك أن تصحيح الاختلالات الهيكلية للاقتصاديات العربية مرهون جزئيًا من خلال مجموعة من القيود التي قد يصعب إزالتها خلال أمدٍ قصير.

إن الأمل الوحيد في تجاوز هذه القيود يكمن في اعادة صياغة قرار السوق العربية المشتركة، بحيث يؤدي إلى تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للاقتصاد العربي. وهذا التوجه يحتاج إلى منهج تنموي عربي متكامل قطريًا وقوميًا وقطاعيًا. برؤية حضارية للسوق العربية المشتركة تحمي مصير الاقتصاد العربي ومستقبلة، وهو ما يطرح قضية إعادة صياغة نظرية التكامل الاقتصادي العربي برمّتها، بما في ذلك قرار السوق العربية المشتركة.

لم يطرأ تغيير جوهري على الهيكل الإجمالي للقطاعات السلعية خلال العقود الخمس الماضية باستثناء قطاع النفط. أما التطور الذي حصل في قطاعي الزراعة والصناعة، فلم يكن بدرجة تتمكن الاقتصاديات العربية من خلالها تصحيح اختلالاتها الهيكلية، ولم تأخذ الصناعة التحويلية والزراعة دورها بوصفها قطاعات قائدة في عمليات التنمية الاقتصادية.

أما أن ارتفاع المساهمة النسبية لبعض القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج

المحلي، فلم يكن نتيجة تطور فعلي في هيكل الناتج، بل كان نتيجة محاسبية فقط، بسبب انخفاض مساهمة قطاع النفط، وإذا ما استبعد ناتج قطاع النفط لاتضحت الصورة الحقيقية، حيث إن مساهمة القطاعات السلعية (باستثناء النفط) كانت غاية في التواضع.

إن انخفاض مساهمة القطاعات السلعية بالمقارنة مع مساهمة قطاعات التوزيع والخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يمثل اختلالاً جوهريًا تنعكس في صورة ضغوط من جانب قوى الطلب على الإنتاج السلعي لا تتناسب مع العرض لها، الأمر الذي يزيد من الحاجة إلى الاعتماد على الاستيراد لمواجهة الطلب المحلي، ويؤدي هذا الوضع إلى مزيد من الطلب على النقد الأجنبي (الواردات) لأغراض الاستهلاك النهائي، فضلاً عن مزيد من الضغوط التضخمية الخارجية.

إن اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي سوف يستمر طيلة السنوات القادمة في ظل السياسات الاقتصادية القائمة، الأمر الذي يعكس استمرار ضعف القاعدة الصناعية والزراعية العربية، كما يعكس استمرار الاقتصاد العربي على الخارج لسد متطلباته من السلع الزراعية والصناعية، وكذلك يعكس هذا الاختلال ضعف التشابك القطاعي الصناعي الزراعي، وتدني درجة التصنيع ودرجة استغلال الموارد المتاحة.

أن أيًا من الاقتصاديات العربية لم يبلغ فيها القطاع الصناعي التحويلي القوة المحركة للاقتصاد القومي. ويعد نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي متواضع جدًا قياسًا إلى الاستثمارات الكبيرة التي توجهت نحو هذا القطاع، ولا تتجاوز نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية العربية في الناتج الإجمالي المحلي للدول العربية ١٢٪ طيلة العقود الخمسة الماضية، ما يشير إلى تصدع القاعدة الصناعية التحويلية العربية

**ب- الاحتباس البنيوي للاقتصاديات العربية**

على الرغم من الجهود العربية التي بُذلت في إطار السوق العربية المشتركة، فإن منجزات تنمية الاقتصادات للدول العربية ظلت متواضعة محدودة الوزن والأثر، ولا تشكل نقلة نوعية. كما لم تتمكن من تجسيد الارتباط العضوي بين هذه

الاقتصاديات. بل نلاحظ أن صورة الاقتصاديات العربية تزداد قتامه مع موجة الانفتاح الجديدة. ومع موجة تباطؤ العمل الاقتصادي العربي المشترك وبدء الخطاب الاقتصادي العربي المعاصر الذي يتحدث عن ضرورات التكيف مع أيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة، فقد زادت موجة التراجع عن برامج التنمية مع تزايد التوجه نحو برامج التكيف. ويزداد الحديث في الوقت الحاضر عن (تغريب التنمية العربية) بدلاً من تعريبها، كما تجري محاولات مكثفة لإخراج مصطلحات مثل التنمية المستقلة، وفك الارتباط، من اللغة الاقتصادية الدارجة ليجري الحديث عن انفتاح الأسواق وتكاملها، وأصبحت ثقافة السوق مهيمنة على ثقافة دولة الرعاية الاجتماعية ودولة الرفاهية الاقتصادية.

وفي ضوء هذا الواقع أصبحت الاقتصاديات العربية مهددة بأطول اختراق متعدد الألوان والأشكال.

و باتت عملية صنع القرار الاقتصادي العربي تكتنفها الضغوط من كل الاتجاهات، وتخضع لعدد لا حصر له من المقيدات الخارجية.

كما أصبحت عملية التنمية والخيارات التنموية العربية موضع تساؤل، وأصبح خيار الانفتاح الانكشافي في ظل سياسة التحررية الاقتصادية الجديدة هو الخيار المتاح تبنيه للعديد من الاقتصاديات العربية دون تقدير كاف للكلف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة، التي ستدفعها على المدى البعيد، والتي تتمثل بنقل الكثير من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية إلى مراكز الرأسمالية المتقدمة والشركات عبر الوطنية، والمؤسسات الكونية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

لقد خرجت الاقتصاديات العربية من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهي تعاني من احتباس بنيوي شديد، يتمثل في تدهور كبير في مستوى أدائها التنموي، وزيادة درجة حساسيتها للمتغيرات الاقتصادية الدولية، كما تعاني من ضعف كبير في درجة التحكم بمواردها القومية ومسارات برامجها الاقتصادية.

ومما زاد من الاحتباس البنيوي الذي تعاني منه الاقتصاديات العربية إتباع أنماط تنموية قطرية انعزالية يغيب عنها البعد الاقتصادي القومي؛ إذ إن هذه الأنماط

الانعزالية قد عمَّقت التباعد الاقتصادي بين الدول العربية، وجعلت العلاقات الاقتصادية العربية تقتصر على العملية التبادلية، سواء ضمن الاتفاقيات الجماعية المبعثرة أو الاتفاقيات الثنائية التي تخلو من البُعد التكاملي. ومع أن هذا النمط الانعزالي هو وليد التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية، إلا أنه أصبح عاملاً ديناميكيًا في تعميق اندماج الاقتصاديات العربية في النظام الرأسمالي العالمي.

كما ساهم تبنّي المدخل التبادلي بدلاً من المدخل الإنتاجي في الاحتباس البنيوي والذي خلق اتجاهات نحو التشتت الاقتصادي. إن الدول العربية في انتهاجها المدخل التبادلي لم تسلك الطريق الطبيعي، وهو اختيار مدخل الإنتاج الإنمائي والتكامل الإنتاجي المعزَّز لبناء القاعدة الإنتاجية وتنويعها، وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، وتوفير الفائض الإنتاجي للتبادل.

أما قضية تنامي العلاقات التجارية العربية في حجمها المطلق، فيجب أن لا يحجب هنا حقيقة تدني أهميتها النسبية، وخاصة في مجالها التجاري، حيث لم تتجاوز نسبة التبادل التجاري العربي البيني (٨,٥ ٪) طيلة العقود الخمسة الماضية.

ولقد تعمق الاحتباس البنيوي بفعل عدم القدرة على تفعيل قرار السوق العربية المشتركة، وبسبب الانفتاح الإنكشافي، وما رافق ذلك من تحررية مؤدلجة بأيديولوجية المشاريع الاقتصادية الكونية التي تهدف إلى حماية الأسواق، والتي تسيطر عليها الاحتكارات الدولية، وفتح الأسواق أمام السلع والاستثمارات والخدمات الأجنبية، فضلاً عن تبنّي مشاريع الاندماج في الاقتصاد العالمي من موقع اللاتكافؤ، وتبني المشاريع الإقليمية الجديدة، كمشروع الشرق أوسطية، ومشروع المتوسطية، وكذلك توجّه بعض الاقتصاديات العربية نحو تبني مشاريع مناطق التجارة الحرة الأجنبية العربية.

وإضافة إلى كل ذلك، فقد اتبعت العديد من الاقتصاديات العربية برامج وسياسات للتصحيح والتكيف الهيكلي، شملت العديد من المجالات الاقتصادية التي أدت إلى فتح الأسواق العربية وإزالة نُظم الرقابة الحكومية، وتصفية قواعد القطاع العام. وقد ارتبطت معظم تلك البرامج والسياسات بشروط التمويل الدولية بعيدًا عن قرار السوق العربية المشتركة.

لذلك، وفي ظل هذه السياسات والبرامج لم تتمكن السوق العربية المشتركة من معالجة اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، وفشلت تلك السياسات في زيادة مساهمة القطاعات السلعية في ذلك الناتج (الاحتباس الهيكلي).

وفي ظل الاحتباس البنيوي القائم الذي تعاني منه الاقتصاديات العربية، أصبحت القاعدة الاقتصادية العربية أكثر تصدعًا، وباتت أسوارها أكثر انخفاضًا، بل إن الاقتصاديات العربية باتت فاقدة لسيطرتها على عملية صنع القرار الاقتصادي.

ولعل إشكالية خيار الانفتاح الإنكشافي تتجلى في تبني العديد من الاقتصاديات العربية هذا الخيار، وهي تعاني من تدهور كبير في مستوى بناء اقتصادياتها الوطنية، وفي زيادة درجة حساسيتها للمتغيرات الاقتصادية الدولية، كما تعاني من ضعف كبير في درجة التحكم بمواردها القومية ومسارات برامجها التنموية.

ومما يخشى الآن هو استمرار معاناة الاقتصاديات العربية من الاحتباس البنيوي الناتج عن تبنّي سياسات الانفتاح الإنكشافي وضياع الخطوات الإيجابية التي تحققت عربيًا (كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، والمشروعات التكاملية الأخرى) في ظل غياب أي تصوّر عربي واضح لنتائج هذا المشهد من جانب المؤسسة الاقتصادية العربية.

لقد قامت معظم الدول العربية بإصلاحات هيكلية في اقتصادياتها بهدف الانفتاح على الاقتصاد العالمي على حساب الانفتاح العربي البيني. وهيمنت سياسة السوق على ما عداها من سياسات. وبفعل هذه السياسات تشهد الاقتصاديات العربية تيارًا كاسحًا يدعو إلى تفكيك القطاع العام، والإزالة المتسرعة للقوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية، وانسحاب الدولة من إدارة الأنشطة الاقتصادية، وقد أخذ هذا التيار ينتقد مجمل النظريات التي تؤكد دور القطاع العام، ووصف هذا القطاع بأنه السبب في الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وضمن موجة الليبرالية الاقتصادية أخذ القطاع العام ينحسر تاركًا المجال للشركات متعددة الجنسية والاستثمار الأجنبي ليملأ الفراغ بعيدًا عن أي اعتبار يتعلق بالكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، وبعيدًا عن أي اعتبار يتعلق بمشكلات التنمية طويلة الأجل.

وتأتي الدعوة المعاصرة للتخصصية بلا قيود تحت ذريعة إعادة الهيكلة الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي، وتحت هذه الذريعة راحت هذه المؤسسات تُطالب الأقطار العربية، التي ساقها سوء طالعها إليها، بتفكيك القطاع العام، وحتى تحديد أسماء شركات القطاع العام التي يجب تصفيتها. وهكذا انحسر دور الدولة في إدارة أنشطة اقتصادياتها، وباتت تتفرج على الآخرين وهم يصنعون ويرسمون لها مستقبلها وخيارها الاقتصادي.

**لا شك أن تحريك مصادر النمو بتطبيق سياسات الانفتاح الانكشافي يعد استراتيجية طوبائية بحتة، لأن مثل هذه السياسات لا ينتج عنها سوى هياكل طرفية أكثر اندماجًا تبعيًا في المنظومة العالمية، وأن التمسك بهذه السياسات سيؤدي في نهاية المطاف إلى التمسك بأذيال الشركات متعدية الجنسيات. لذلك ترفع الشركات متعدية الجنسية شعار التخلص من القطاع العام لكي تتمكن تلك الشركات من الحصول على مواقع إنتاجية بأقل تكلفة، ويتمكن رأس المال متعدّي الجنسية من السيطرة على المجتمعات الطرفية. إن اللحاق بركب التنمية العالمية عبر آليات الليبرالية المؤدلجة ما هو إلا مشروع طوبائي.**

نأمل من تشخيصنا للاحتباس البنيوي إضفاء شيء من العقلانية تجاه عملية صنع القرارات الاقتصادية العربية، لعلنا مستقبلاً نتمكن من امتلاك زمام السيطرة على هندسة هذا المستقبل، وبما يحقق أهداف التنمية العربية.

### ج - الاحتباس الاقتصادي للتجربة الرسمية للسوق العربية المشتركة

تعاني مسيرة التكامل الاقتصادي العربي من احتباس شديد في منجزاتها التكاملية. فهذه المنجزات كانت ولا تزال غاية في التواضع استنادًا إلى حجم الإمكانات والموارد والطموحات العربية.

ورغم أن تجربة التكامل الاقتصادي العربي الرسمية تعود إلى سنة ١٩٥٣، إلا أن منجزات هذه التجربة ظلت غاية في المحدودية والتواضع حتى الآن.

ومع بداية أزمنة العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين يكون قد مضى على تجربة التكامل الاقتصادي العربي ما يزيد على ستة عقود، فلقد بدأت مساعي

العمل الاقتصادي العربي المشترك مع تاريخ بدء الجامعة العربية، وتحديدًا مع توقيع بروتوكول الاسكندرية سنة ١٩٤٤، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سنة ١٩٥٠.

ولم تتوقف تجربة التكامل الاقتصادي العربي الرسمية عند تلك البداية، ولكنها تسارعت في إطارها التنظيمي، حيث صدر قرار المجلس الاقتصادي في سنة ١٩٥٧ بإقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تعبيرًا عن حماس قومي منقطع النظير شمل كل الساحة العربية، وصدرت العديد من القرارات، مثل قرار إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتنفيذ أهداف هذه الاتفاقية كان أهمها رقم (١٧) الصادر سنة ١٩٦٤، بإنشاء السوق العربية المشتركة، وتوالت قرارات المجلس في مجال المشروعات العربية المشتركة والاتحادات النوعية المتخصصة والمنظمات المتخصصة والاتفاقيات الشمولية. وتم تبني العديد من المداخل التكاملية لتحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لتجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية.

ورغم أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية قد حددت بوضوح أهداف العمل الاقتصادي الوحدوي، وحددت محتوى الوحدة الاقتصادية العربية ومضمونها وآلياتها وسُبل تحقيق تلك الأهداف، إلا أنها لم تتمكن في نهاية المطاف من تحقيق أهدافها. وظلت منجزات التكامل الاقتصادي العربي عند حدود منطقة التجارة الحرة، وهي أولى خطوات التكامل الاقتصادي العربي طبقًا للنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي.

ويمكن القول بأن مسيرة التجربة الرسمية للسوق العربية المشتركة، رغم كونها حافلة بالقرارات والاتفاقيات والمداخل والمؤسسات، إلا أن منجزاتها تعاني من احتباس شديد، فقد ظلت متواضعة محدودة الوزن والأثر، ولم تجسِّد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية، ولم تساعد على تخليص الاقتصاد العربي من أزمة تبعية بعض اقتصادياته للخارج وتحرير موارده من السيطرة الأجنبية، بل إن هذه المنجزات لم تساعد على تشكيل نظام اقتصادي عربي مستقل قائم على الاعتماد على الذات والتعامل مع الخارج من موقع التكافؤ لا التبعية. فضلاً عن أن تلك المنجزات لم تتناسب والإمكانات القومية، كما لم تتناسب

والطموحات القومية والآمال القومية المعقودة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، كذلك فإن منجزات هذه المسيرة لم تتناسب حتى مع ما بُذل من جهد ومال لانعقاد مؤتمراتها وندواتها. فجاءت المنجزات مخيبة للآمال القومية.

وبعد مضي أكثر من نصف قرن على المسيرة التكاملية، لا بد من الوقوف على أهم عوامل إخفاقاتها. ومما يلاحظ هنا أن محاكاة نماذج التكامل الأوروبية وتقليدها، ونقل مراحلها نقلاً عشوائيًا دون الأخذ في الاعتبار الواقع العربي وتعقيداته الاقتصادية، أسهم في إخفاق تجربة التكامل العربي الرسمية. فلقد تبنَّت المؤسسة الاقتصادية العربية نظرية التكامل الرأسمالية عبر مراحل متدرجة تبدأ بمرحلة منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة، ثم الاتحاد الاقتصادي والنقدي، ثم المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة الاندماج والتوحيد الاقتصادي العربية، في حين كان المفروض أن تطبق الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية نظرية تبدأ بالمدخل الإنتاجي وليس بالمدخل التبادلي.

وعليه، فإن التجربة الاقتصادية للسوق العربية المشتركة تعاني اليوم من الاحتباس الاقتصادي بسبب تقليدها للتجربة الأوروبية دون أن تأخذ وتلتزم بشروط تطبيقها، لا من حيث الآليات ولا من حيث كيفية تنفيذ القرارات، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار الواقع الاقتصادي للأقطار العربية، فقفزت فوق ذلك الواقع. **ومما زاد من عوامل عدم نجاح التجربة العربية مقارنة بالأوروبية، أن التجربة العربية فشلت في تطبيق مبدأ تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك وإبعاده عن الخلافات السياسية بين الأقطار العربية. كما أن عددًا من الأقطار العربية ظلَّت متمسكة بقطرية عاتية، فضلاً عن أن الاهتمام بقضايا التكامل الاقتصادي العربي ظل اهتمامًا لفظيًا ولم يتحول هذا الاهتمام إلى التزام يجسد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية.**

ومما أسهم في الاحتباس الاقتصادي لمنجزات التجربة الرسمية للسوق العربية المشتركة سرعة الانتقال من مدخل إلى آخر، ومن تجربة إلى أخرى دون استكمال شروط التجربة السابقة ومراحلها. فالانتقال مثلاً إلى السوق الموحَّدة يحتاج إلى استكمال شروط الجدار الجمركي الموحَّد، كما أن استكمال مرحلة

التكامل الاقتصادي والنقدي يستوجب استكمال شروط السوق الموحدَّة.

**وفي التجربة الأوروبية نرى التزامًا من جانب الدول الأعضاء بشروط كل مرحلة قبل الانتقال إلى المرحلة الثانية أو الجديدة. أما في التجربة العربية فنلاحظ أنه كلما أخفقنا في تجربة اقتصادية تكاملية انتقلنا إلى تجربة أخرى وتركنا التجربة السابقة دون أن نعالج أسباب فشلنا في التجربة الأولى.**

ولو تفحصنا التجربة العربية الرسمية لرأينا أنها بدأت بمسيرة التعاون، ثم انتقلت إلى صيغة المراحل في اتفاقية الوحدة سنة ١٩٦٤. وفي سنة ١٩٨٠ انتقلت التجربة إلى مدخل جديد هو مدخل الاستراتيجية الذي تزامن مع المداخل الإقليمية للمجالس التعاونية. ونظرًا لعدم دخول الاستراتيجية حيز التطبيق، عادت المؤسسة الاقتصادية العربية من جديد إلى تبني المدخل الكلاسيكي، وهو المدخل التبادلي القائم على منطقة التجارة الحرة العربية استجابة لظروف وتطورات الاقتصاد العالمي، وليس استجابة لظروف التكامل الاقتصادي العربي، ومن هنا جاءت الدعوة إلى إنشاء منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى سنة ١٩٩٧ متجاوزة تجربة السوق العربية المشتركة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. والتي كانت تجربة ناجحة بكل مقاييس التكامل الاقتصادي. وقد خطا مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إطار هذه التجربة خطوات متقدمة أوصلته إلى إصدار القانون الجمركي الموحَّد.

وعليه، فإن إشكالية المسيرة الرسمية للعمل الاقتصادي العربي المشترك تكمن في عدم بلورة رؤية تنموية تكاملية واضحة، وعدم وضوح الرؤية التنموية التكاملية، ما جعل هذه المسيرة تنتقل في تبني المداخل التكاملية من النقيض إلى النقيض، بينما كان من المفروض أن تقوم التجربة العربية التكاملية على وضوح الرؤية المنطلقة من نظرية التكامل الاقتصادي العربية المستندة إلى المدخل الإنتاجي بدلاً من مدخل التبادل التجاري، ومنطلقة من واقع الاقتصاد العربي والمصالح الاقتصادية القومية، وأن تقوم على التزام واضح باستكمال إجراءات كل مرحلة وشروطها.

والملاحظ في التجربة العربية الرسمية للسوق العربية المشتركة أن كل القرارات التي اتخذت في إطار العمل الاقتصادي العربي الرسمي المشترك هي قرارات

غير مُلزِمة، فكيف يتحقق التكامل في ظل عدم إلزامية القرارات؟

واليوم تكرر المؤسسة الاقتصادية العربية الرسمية ذات الخطأ الذي وقعت به قبل خمسين عامًا، فلقد أخذت هذه المؤسسة تنادي بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بمعزل عن بقية مراحل التكامل الاقتصادي الأخرى. ويكمن الخطأ التاريخي الجديد في كون تلك المؤسسة الاقتصادية العربية لا تزال تنظر إلى قضية التكامل نظرة جزئية منفصلة عن الواقع العربي.

ومن البدهي أن التجربة لا تُقلَّد إلا بتوافر ذات الشروط الموضوعية والفنية والجغرافية للأرض وللشعوب والمناخ ولآليات التكاملية. ويبدو لنا أن دعوة البعض لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى جاء بفعل ظهور منظمة التجارة العالمية (WTO)، وليس استجابة لضرورات اقتصادية عربية.

إنَّ من واجبنا دراسة عناصر أية تجربة لا تقليدها بصورة عشوائية، وإن من واجبنا دراسة واستكشاف إمكانية تنمية مثل هذه العناصر، كقضية التزام الدول العربية بتنفيذ القرارات، وكقضية قبول الدول العربية التنازل عن جزء من سيادتها الوطنية لصالح السيادة القومية المركزية، وإناطة مهمة رسم وتحديد السياسات القومية بمجلس أعلى للتكامل الاقتصادي.

**من هنا قد نلاحظ أن عددًا من الأقطار العربية قد قبلت التنازل عن جزء من سيادتها القطرية لصالح السيادة الكونية، سواء في اندماجها في الاقتصاد العالمي أو دخولها منظمة التجارة العالمية ودخولها في المشاريع الإقليمية الجديدة. وفي ذات الوقت فإن هذه الأقطار ترفض التنازل عن جزء من سيادتها لصالح التجمع الاقتصادي العربي.**

**كما يعود الاحتباس الاقتصادي للتجربة الرسمية للتكامل الاقتصادي العربي إلى أن سياسة التنمية لم تُرسَم على أساس تلبية الحاجات الأساسية للسكان، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق النمو المتوازن قطاعيًا، وعدم إمكانية بناء هياكل إنتاجية لتلبية تلك الحاجات.**

إن ضبابية نمط صيغ ومداخل التكامل الاقتصادي العربية، بما في ذلك قرار السوق العربية المشتركة، قد أسهم في احتباس منجزات هذه الصيغ والمداخل.

**وكان لضعف الإرادة السياسية دور آخر من الأدوار الأساسية التي أدت إلى محدودية إنجازات تجربة السوق العربية المشتركة. ومن أبرز العوامل وراء ضعف الإرادة السياسية هو عدم وضوح أو إدارك الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي. ولقد أسهم عدم الجدية في التطبيق في غلبة النظرة الآنية على النظرة الطويلة الأمد، وطغيان المصالح العاجلة على المنافع الآجلة.**

**سابعًا: الاستنتاجات**

إن السوق العربية المشتركة قد وصلت للنتيجة نفسها التي وصلت إليها اتفاقية ١٩٥٣، من حيث الفشل في دفع العملية التكاملية بين الاقتصادات العربية. فقرار إنشاء السوق المذكورة قد صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الذي أقيم أساسًا بسبب الشعور بقصور صورة التعاون العامة التي كانت تتم خلال الخمسينيات وفي بداية الستينيات، عن تطوير التجمع الاقتصادي العربي، بما يحقق التكامل في المستقبل، وبما يحقق أعلى درجات هذا التكامل، وهي الوحدة الاقتصادية. ومن هنا فالمفروض أن تكون الأقطار العربية التي انضمت للمجلس المذكور قد استهدفت، من إقامته، دفع عملية الوحدة الاقتصادية عن طريق أدوات ومداخل أكثر قوة وأكثر فاعلية من مجرد المدخل التبادلي.

ورغم أن (السوق العربية المشتركة) قد أدت إلى تقوية عملية التبادل بعض الشيء بين الأقطار الأعضاء فيها، وبخاصة في مجال تبادل المنتجات الزراعية، ولكن ذلك إنْ جاز اعتباره صورة تستحق التقدير في مجال التعاون الاقتصادي الإقليمي، فإنه لا يمكن اعتباره تكاملاً اقتصاديًا بالمعنى الملائم الواجب تطبيقه في الأقطار المختلفة ومن ضمنها الأقطار العربية.

وفي سنة ١٩٧١ اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القرار رقم (٦٨٨) بشأن تقييم كل من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، ومحاولة معرفة العقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة لكل منهما. بذلك، فإن الهدف لم يكن إقامة السوق بمعناه المتعارف عليه في نظرية التكامل الاقتصادي، ولكنه كان عبارة عن إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية، كما سبق الإشارة إلى ذلك آنفًا.

وترى اللجنة أن تعثر السوق العربية المشتركة منذ بدء التطبيق العملي في عام ١٩٦٤ يعود إلى أسباب كثيرة لعل من أهمها: أن قرار إنشاء السوق العربية نفسه لم يتضمن أية ترتيبات بخصوص الأجهزة الإدارية للسوق، وبذلك اعتبر السوق تابعًا لمجلس الوحدة الاقتصادية، وبالتالي لم يكن ليتحقق للسوق الكيان المستقل، ما أدى إلى صعوبة اتباع أي إجراءات إلا من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية، بل لم تتمكن دول السوق العربية المشتركة من إيجاد نوع من التنسيق بين خططها الاقتصادية.

**مصادر البحث**


- اسماعيل صبري عبدالله وآخرون، **التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة**، ومؤسسة عبد الحميد شومان وناشرون، الأردن، ٢٠٠٠.
- حميد الجميلي، **دراسات في العمل الاقتصادي العربي المشترك**، الدار الأكاديمية للنشر والتأليف والترجمة، طرابلس/ليبيا ٢٠٠٥.
- حميد الجميلي، **مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك**، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠١.
- حميد الجميلي، **تحليل وتقويم منجزات العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال مرحلة التعاون والتوحيد**، مجلة **آفاق عربية**، العدد السادس، حزيران/يونيو ١٩٩٤.
- لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها**، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.
- جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، لسنوات مختلفة، آخرها لعام ٢٠١١.
- الدكتور محمود الإمام، **السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية الدولية**، ورقة العمل الرئيسية للندوة المعقودة في القاهرة ٧- ٨ نيسان/إبريل ١٩٩٦.
- جامعة الدول العربية، **وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك**، وثيقة اقتصادية رقم واحد، تونس ١٩٨٢.
- جامعة الدول العربية، **نحو عمل اقتصادي عربي مشترك**، الورقة الرئيسية المقدمة لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمّان، ١٩٨٠، سلسلة وثائق اقتصادية.
- محمود الإمام، **الانعكاسات الاقتصادية للمتغيرات الإقليمية والدولية على السوق العربية المشتركة**، دراسة قدمت إلى ندوة القاهرة حول السوق العربية المشتركة ٧ – ٨ نيسان/ إبريل ١٩٩٦.
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **قرار السوق العربية المشتركة**، وثيقة صادرة عن

المجلس، عمّان/الأردن ١٩٨٠.
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **قرارات المجلس ١٩٦٤ – ١٩٧٥**، عمان/الأردن ١٩٨١.
- يوسف صايغ، **التنمية العصية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦.
- يوسف صايغ، **نحو تنمية مستقلة**، مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٩٥، لعام ١٩٨٦.
- سمير امين، **البديل الوطني الشعبي الديمقراطي في الوطن العربي**، مجلة **المستقبل العربي**، عدد عام ١٩٩٩.
- محمود عبد الفضيل، **السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية**، **المستقبل العربي**، العدد ١٩٣ لعام ١٩٩٢.
- حميد الجميلي، **الاقتصاد العربي أمام التحديات**، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد بين العرب العاشر، الكويت ١٩٨٨.

# مع الكاتب الصحافي أسامة الشريف

❖ ربما كنت أول من كتب عن اقتراب نقطة اللاعودة بالنسبة للمطبوعات الورقية اليومية.

❖ عزوفنا عن القراءة له دلالات حضارية تعني خروجنا من التاريخ والجغرافيا والتأثير.

❖ اختلاف المشهد اليومي في حياة الشباب وازدياد قضاياهم بشكل مضطرد يجعل صانع القرار لا يركز على هدف واحد.

❖ من دون التعليم ضمن سياسة منفتحة وفيها رؤية واسعة لن نستطيع أن نغير ما بأنفسنا.

أجرى الحوار: **تيسير النجّار***

يكشف هذا الحوار مع الكاتب الصحافي أسامة الشريف ليس جانبًا واحدًا من شخصيته، بل جوانب متعددة، أبرزها أنه كاتب يتنبأ بتلاشي الورق من الحياة الصحافية، وقد بدأ يتلاشى.

وأسامة الشريف، الذي يتفق الكثيرون على وصفه بأنه أحد فرسان الصحافة الأردنية، مؤسس لعدة صحف إنجليزية في الخليج، ورئيس تحرير لعدد من الصحف اليومية في الأردن والإمارات.

* كاتب صحافي وأديب، يعمل محررًا في جريدة «**الدستور**»/الأردنّ.

**❖ كان حلمك منذ الصغر أن تكون بحارًا، هل تجد علاقة بين أن تكون إعلاميًا أو بحارًا؟**

- كأطفال تداعبنا دائمًا أحلام لها علاقة بالحرية والتمرد والمغامرة والابتعاد عن المألوف، وتأثرنا بما قرأنا عن عالم البحار، وهو عالم مجهول ويحمل فيه الكثير من المفاجآت والأساطير والوحوش والبطولات والتي قد تكون في أغلبها «دنكوشوتية»، لكن في النهاية تظل أحلام طفولية، وبما أن الأقرب إلى عالم البحار أو المغامرات، حسب اعتقادي، هو عالم القراءة المفتوحة على كل شيء، فضلت أن أنتمي إلى هذا العالم بكل أشكاله وإفرازاته، وأتذكر أنني منذ الصغر قرأت كثيرًا من الروايات والقصص الكلاسيكية العربية والأجنبية وكان عندي منذ صغري القدرة على القراءة باللغتين العربية والانجليزية مما فتح لي آفاقًا أخرى، لكن في الوقت الحالي أمضي وقت أطول في القراءة وأشعر بمتعة كبيرة لأنها تبحر في عوالم العقل والتفكير، وتشعر أن هناك ميزة كبيرة من وراء القراءة لأنها تفتح لك آفاق بعيدة، فعندما تقرأ لكاتب معين عاش في ثلاثينيات القرن الماضي مثلاً ويسهب في وصف ذلك العالم، فأعتقد أنه أقدر من أي رسام أو سينمائي على نسج خيوط ووصف روائح وصور وعبارات وأشكال وعواطف مختلفة، ولذلك ولأنني لا أستطيع أن أمارس مهنة في البحر تجدني ألجأ إلى القراءة كونها الأقرب إلى ذلك العالم الخيالي من التلفزيون أو السينما، لأنك دائمًا في حوار مع نفسك كلما توقفت أمام عبارة أو جملة فيها إبداع معين حتى السينما لا تستطيع أن تترجمها، فالمخرج أو المصور يحاول ترجمة تلك الفكرة لكنه لا يستطيع أن ينقلها بالبراعة التي ينقلها فيها الكاتب أو المؤلف، فجميل أن تقرأ لكاتب تستحضره وتستحضر عالمه وتعيش تلك اللحظات، وفي مختلف أشكال الكتابات تجد نفسك دائمًا في حوار جدلي مع الكاتب أو المبدع، فمتعة القراءة عندي مستمرة، وأذكر والدي - رحمه الله - في أواخر عمره كنت كلما زرته أجد عشرات الكتب حوله بالعربية والإنجليزية والفرنسية، وكان يشعر من خلال القراءة بالراحة والمتعة لساعات طويلة.

**❖ بما أن لديك كل هذا الإيمان بالقراءة وأهميتها وأنت صحفي وكاتب معروف، لماذا لا تتيح لقرائك عملاً خاصًا بك على شكل كتاب؟**

– هذا هو الطموح، لكن ما يشغلني هو كتابتي لعدة مقالات سياسية يومية لصحف ومجلات عربية وأجنبية، إذ أكتب خمسة مقالات أسبوعيًا، مما يتطلب جهدًا كبيرًا ومتابعة وقراءة وبحث، وبالتالي لا يترك ذلك لي وقتًا كافيًا رغم أني حاولت في عام ٢٠٠٨ في باريس كتابة رواية إلا أنني لم أستطع، وقمت بكتابة عدة قصص قصيرة إلى الآن لم أرها لأحد لأني أشعر أنني دخلت عالمًا جديدًا بحاجة إلى تروٍ. وهنا أتذكر دائمًا مقولة لوالدي تنسحب عليّ تمامًا، وهي «الصحافة سرقت الأديب مني»، فكان يحلم أن يكون أديبًا لكن الصحافة سرقت منه ذلك الحلم، فالصحافي والإعلامي تضعف لديه فرصة الكتابة الأدبية لأنها كتابة إبداعية تحتاج لتفرغ وتأمل طويل بحيث لا ينقطع حبل أفكارك لكي تنتج شيئًا جديدًا غير مكرر.

**❖ هل يمكن اعتبار الصحافة أدب سريع؟**

– هناك نوع من الصحافة يمكن اعتباره أدب سريع. فهناك كتابة المقال الصحافي بصيغة أدبية تستمتع بقرائتها، وهناك ما يسمّى الصحافة الاستقصائية التي تطورت بعد فضيحة ووترجيت، وبعض ما كتب رغم أنه لا يحسب على الكتابة الأدبية لكنه يدخل في صلب اللغة، وأعتقد أن الصحافة الأجنبية خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا أضافت للأدب، وكثير من كتاب الأدب كانوا في الأصل صحفيين وكتبوا روايات عدة من وجهة نظر الصحافي.

**❖ رغم عملك رئيسًا لتحرير عدة صحف محلية وعربية، وأسست كذلك للصحافة الأجنبية في الخليج العربي، إلا أننا نسمع أنك شخص لا تحب تولي المناصب، هل هذا صحيح؟**

– ربما أشعر فعلاً أنني أضعت فرصًا كثيرة لهذا السبب، فأنا إنسان أميل إلى الوحدة وصداقة نفسي وخلوتي ولا أحب الظهور، حتى انفتاحي على الأصدقاء محدود جدًا،

وعندما كنت في العشرينيات والثلاثينيات من عمري كانت خبرتي الصحفية تروج لأن أتسلم منصبًا مهمًا، وبالفعل تسلمت تبعًا لذلك، فأسست (**أريبيا أون لاين**) وهي أول شبكة إنترنت عربية وبوابة عربية إلكترونية في منتصف التسعينيات، وأصدرت عدة إصدارات منها مجلة **بايت الشرق الأوسط**، ثم عملت مدير تحرير لعدة صحف في الخليج كجريدة «**الاتحاد**» الظبيانية، وكانت تجارب ثرية فيها انفتاح على أكثر من جانب إعلامي سواء جانب محلي أو عربي. واعتقد بأية حال أنني لو كنت من محبي المناصب في غير الصحافة لكان لي ذلك، لكنني بقيت مخلصًا لمهنتي لأنني أكاد أجزم أنني ما زلت أتعلم حتى اليوم، رغم أن خبرتي تفوق الخمسة عشر عامًا مستمرة، ويؤسفني أن الحالة الصحفية في العالم العربي بتراجع مستمر رغم أننا نرى أنماط جديدة في الإعلام كالمواقع الالكترونية والمدونات لكن بشكل عام ينقصنا الأخلاق والقيم الصحفية، وما هو مطلوب من الصحافي وما هو دور الصحافي في المجتمع، كما أن هناك حالة انفصام ما بين الصحافة بوصفها رسالة نبيلة وبين الصحافي، فالصحافة والصحافي ليسوا ضمن كيان وإطار واحد وهذا مؤلم كثيرًا لكونه ساهم فيما نرى الآن من أشكال مختلفة للعجز السياسي بسبب غياب الحريات الأساسية كحرية الرأي والتعبير، وبالتالي بقيت في الصحافة مخلصًا لفكرتها ودورها في المجتمع الذي أؤمن به.

**❖ إلى مدى يمكننا أن نفرق بين الإعلام الإلكتروني الحديث والورقي الكلاسيكي، ولأيهما ترى المستقبل؟**

- ربما كنت أول من كتب قبل أكثر من ثلاث سنوات عن نهاية المطبوعة وعن اقتراب نقطة اللاعودة بالنسبة للمطبوعات الورقية بشكل عام، وقلت إن المجلات ربما تستمر نظرًا لتخصصها ولقدرتها على العيش في بيئة صغيرة على عكس الصحف التي يجب أن تكون عامة للكل. وهذا ما حصل في أغلب دول الغرب عندما تراجعت مبيعات الصحف بصورة لافتة، بينما تزدهر المجلات فيها وتحقق أرباحًا جيدة وتوسع رقعة قرائها ضمن تخصصها، لكن موت الصحيفة في الغرب لا يعني أن الناس فيه لا يقرؤون، ففي العالم العربي يقولون إن الصحيفة تموت لأن الجميع اتجه نحو

التلفزيون والفضائيات والإنترنت، لكن في الغرب موت الصحيفة يأتي لكونها لم تعد وسيلة ناجعة بالنسبة لهم، فنسبة إصدار الكتب في الغرب لم تتأثر، وكنت في بريطانيا قبل أشهر فوجدت أن المكتبات الكبرى تضع لائحة بأسماء الكتب الأكثر مبيعًا وشعبية، وتفاجأت أن هذه العشرات من أسماء الكتب تتغير كل شهر، وهناك بيع للكتب بشكل إلكتروني وهو رائج هناك، بحيث يُتاح لك قراءة الكتاب إلكترونيا لا ورقيًا، فلم تتغير قيمة القراءة هناك لكن تغيرت الوسائل، وأيضًا كون الصحف تعاني من مأزق وقد تختفي في غضون خمس سنوات أو أكثر قادمة لا يعني أن الناس توقفت عن القراءة، لكنه يعني أن الصحف لم تعد قادرة على منافسة ومجاراة الوسائل الأخرى الأكثر تفاعلية وسرعة في تقديم المعلومات.

**❖ بالنسبة للعالم العربي، ماذا تتوقع في هذا الصدد؟**

- في العالم العربي، نعاني من هذه المسألة أو الجريمة التي تتمثل بالبُعد عن القراءة، رغم أن قراءة الصحف لا تعد قراءة حقيقية متعمقة، فمن يزور مدراسنا أو جامعاتنا يرى أن القراءة لم تعد أمرًا أساسيًا، وهذا شيء خطير ودلالاته أبعد بكثير من مجرد موت صحيفة، إنما هي دلالات حضارية تشير حقيقةً لخروجنا من التاريخ والجغرافيا والتأثير، فما زلنا نتأثر ولا نؤثر، وأحد أهم أسباب ذلك هو العزوف عن القراءة باعتبارها ليست مهمة أو عبء ثقيل، فيما يعتبرها الغرب ضرورة وعادة جميلة تعني الانفتاح على الثقافات، وما إلى ذلك.

**❖ هل يمكننا القول إننا دخلنا المستقبل بالإعلام الإلكتروني؟**

- لا شك أن إرهاصات الإعلام الجديد الذي شهدناه منذ سنوات باتت الآن مؤكدة، وإذا أخذنا الأردن على سبيل المثال، فهناك العشرات من المواقع الالكترونية باتت مؤثرة ولها حضور بارز، مما دفع الحكومة إلى التفكير جديًا بالسيطرة عليها، ولولا أنها ذات تاثير لما لجأت الحكومة لاستحداث تشريعات وقوانين ناظمة للإعلام الإلكتروني، وهذا أمر خطير من عدة نواحي، فأنا مع تحديد الفروقات بين الإعلام

الإلكتروني وبين أن تعبر عن رأيك إلكترونيًا، فالتعبير عن رأيك هذا حق دستوري لا ينبغي الاختلاف عليه، ولكن إذا أردنا أن نتكلم عن إعلام الكتروني مسؤول تجاه الوطن والرأي العام، فيجب أن تكون هناك ضوابط عمل وكتب في هذا الشان الكثير. فنحن نتلمس طريقنا في مجال الإعلام الإلكتروني، والسبب في ذلك هو غياب التشريع الأساسي الذي يلجأ إلى المنع في غالبيته، وهو ما ينعكس على الإعلام الإلكتروني، وإذا كان هناك شائبة تشوب هذه التجربة الجديدة، التي ستستمر وسيكون المستقبل لها، فهي التشتيت، لأن الرأي العام أصبح مشتتًا ولا يوجد مصدر واحد للمعلومة.لذلك فإن فكرة احتكار المعلومة التي كنا نحذر منها في الإعلام القديم قد تكون موجودة أيضًا في الإعلام الإلكتروني. فوجود مئة موقع على سبيل المثال لا يعني أن جميعها بنفس القوة والتأثير، كما هو الحال في القنوات الفضائية، فهناك كم هائل منها إلا أنه لا يوجد سوى اثنتان أو أكثر بقليل الذين يؤثرون في الرأي العام. فالخطر إذًا يكمن في التشتيت ثم الاحتكار، وفي هذه النقطة لم يختلف الإعلام الالكتروني عن الورقي.

**❖ إلى أي حد يقف التعليم عاجزًا عن دوره في عملية الاصلاح في السياق العام؟**

– من أسوأ ما نشاهد هو أن يتدهور التعليم بشكل عام وفي الجامعات بشكل خاص إلى هذا الحد. ففي الأردن مثلاً، بعد أن كان التعليم أحد أهم المنارات في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، حيث كانت الجامعات لها وجود وإنتاج، ولها دور فعال، أصبحنا نقرأ ما ينشر ونسمع ما يقال عنها الآن، فنشعر بالأسى، ولعل غياب لغة الحوار واللجوء للعنف هو أبرز هذه التشوهات نتيجة تناقص الوعي، فللأسف أن نكون كذلك في عصر الثورة الرقمية والمعلوماتية التي لم نحصد منها شيئًا إيجابيًا.

وهنا لا بد من التأكيد بأن الإصلاح يبدأ بالتعليم، فإذا فَقَدَ جيلنا الحالي السيطرة وزمام الأمور، ماذا نتوقع من الأجيال القادمة التي ستعيش ظروفًا أسوأ من التي نعيشها، لذلك يجب أن يكون هناك إرادة شعبية وسياسية ومناهج حقيقية تدعو إلى التأمل والاختلاف، لا أن تكون مناهج تعتمد على التلقين دون إذكاء روح الحوار والنقاش بين الطلبة، مما يفعل أداة التفكير لديهم، لكننا وللأسف مرة أخرى نعيش في ضوء الحقيقة المطلقة ونرفض الاختلاف فيما بيننا.

**❖ برأيك ما هو دور الشباب في تغيير فكرة الحقيقة المطلقة؟**

- هناك محاولات من قطاعات وشخصيات تُعنى بالشباب، ويجب أن يتبلور كل ذلك إلى رؤية تتمخض عنها استراتيجية، لأن إصلاح أي مجتمع لا يمكن أن يتم في سنة أو سنتين، وقد تتطلب جيلاً كاملاً، ويبدو أن اختلاف المشهد اليومي في حياة الشباب وازدياد قضاياهم بشكل مضطرد يجعل صانع القرار لا يركز على هدف واحد، إضافة للصعوبات التي تواجهها مختلف القطاعات، سواء الاقتصادية أو السياسية والاجتماعية وتشابكها مما يشتت الفكرة ويضيع الهدف.

وأذكر هنا أنه عندما قرر **جون كينيدي** في مطلع الستينيات أن الانسان الأمريكي سيكون أول من يصعد إلى القمر قبل نهاية ذلك العقد، لتحويل الحلم الامريكي إلى برنامج عمل، وفي تلك الفترة كان السوفييت متفوقين على العالم في غزو الفضاء، فوضعوا أول إنسان في الفضاء، وأطلقوا أول قمر صناعي، ولذلك كانت الولايات المتحدة تشعر أن هناك هوة شاسعة بينها وبين تحقيق ذلك الحلم، لكن ولأنهم مجتمع دينامي استطاع أن يحقق ذلك الحلم في عام ١٩٦٧.

نحن أحلامنا كثيرة والآفاق مفتوحة لكن لا يوجد آلية عمل، وسيظلّ ذلك نوعًا من التمني بالنسبة لنا، فأعود للقول إنه من دون التعليم ضمن سياسة منفتحة وفيها رؤية واسعة لن نستطيع أن نغير ما بأنفسنا في الوطن العربي، ما دام أن جامعاتنا فشلت في تحقيق أهدافها الحقيقية، فالجامعات ليست فقط أبنية ومكتبات وقاعة محاضرات حديثة.

**❖ هل لديك نية لإطلاق مشروع إعلامي ينسجم مع ميولك في حقل الإعلام؟**

- في الوقت الحالي أجد متعة في تفرغي للكتابة بعيدًا عن المسؤوليات الإدارية للصحف. فالعمل الإداري اليومي للصحف منهك ومزعج، وأكثر ما مارسته هو إصدار صحف يومية خلال فترة عملي المهني في الصحافة، وفي الحقيقة هو عمل

محبط جدًا، كمن أصيب بلعنة أن يعيش كل يوم بتفاصيل اليوم الذي سبقه، فعندما تصدر عددًا من الصحيفة لا تستطيع حتى الاحتفاء به ومتابعته، لأنك تبدأ مباشرة بالتفكير في عدد الغد الذي يليه، فبقدر ما فيها من متعة ورصد للأحداث إلا أنه في النهاية يصبح عملاً مملاً.

فما يغريني في الوقت الحالي هو الكتابة الصحفية من خلال نشر مقالات في عدد من الصحف المحلية والعربية، وأساهم في عدد من الدراسات في بعض المجلات الغربية، والمشاركة في ندوات ومؤتمرات ودراسات عن الإعلام، وما إلى ذلك، وربما أفكر في جمع بعض المقالات المهمة، لأن ما ينشر من مقالات في الصحيفة اليومية قد ينتهي بانتهاء اليوم، لكن إذا ما تم تجميعها في كتاب فتكون الفائدة أعم وتستمر لفترة أطول، وأحلم ربما في فترة ما في المستقبل بتقديم نموذج متميز للإعلام الجديد من خلال موقع إلكتروني أو إذاعة متخصصة، لكن لا أرى الوقت الآن مناسبًا، لأن مثل هذه المشاريع تحتاج إلى تمويل واستثمارات في وقت نعاني فيه من تراجع للنمو الاقتصادي على المستويات كافة، لذلك لا بد لي الآن أن أكون مراقبًا لحين تسنح لي فرصتي.

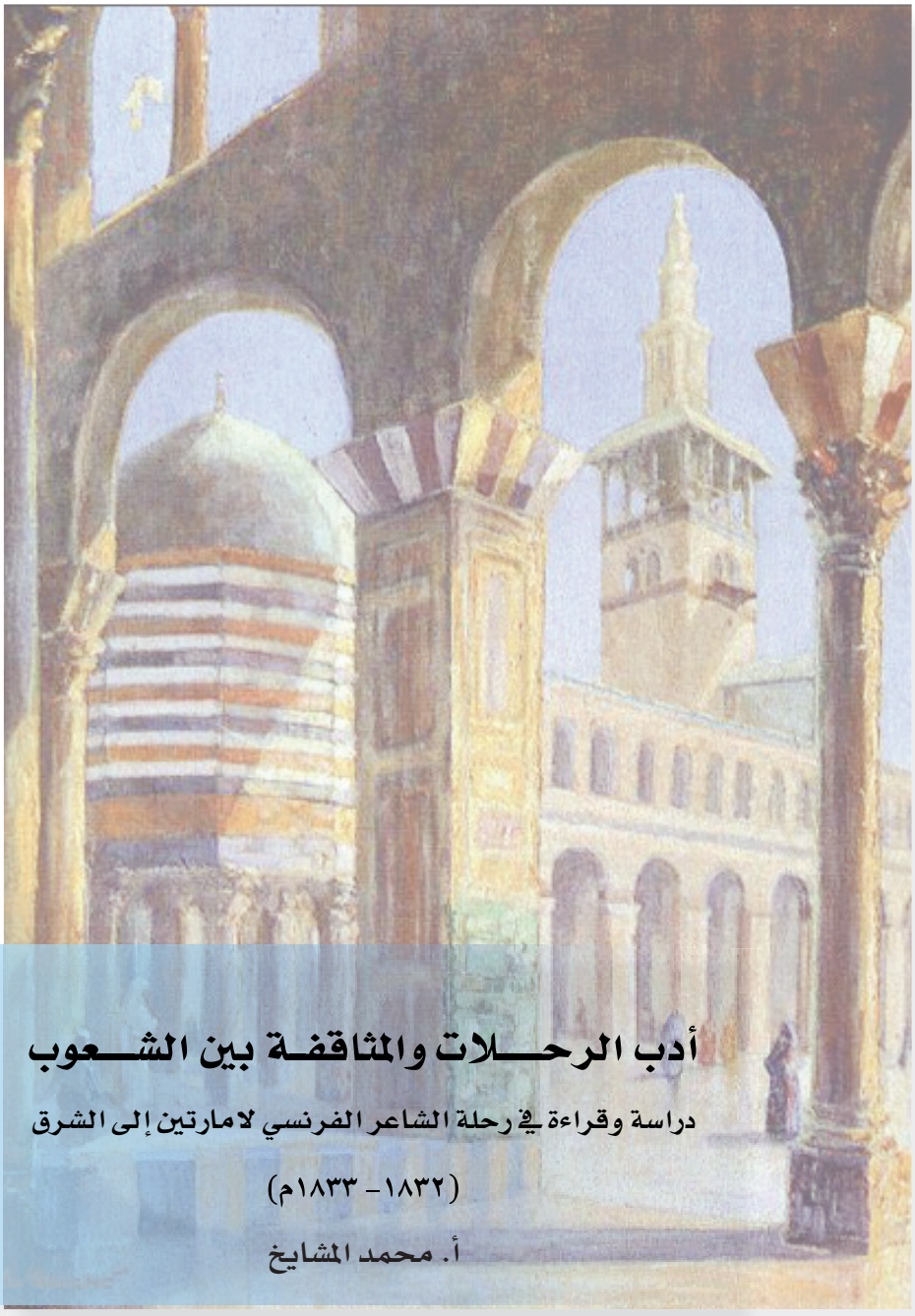

# أدب الرحـــلات والمثاقفـة بين الشـــعوب

## دراسة وقراءة في رحلة الشاعر الفرنسي لامارتين إلى الشرق

## (١٨٣٢- ١٨٣٣م)

أ. محمد المشايخ

* جانب من صحن المسجد الأموي، للفنان **ميشيل كرشة** (سورية).

# أدب الرحلات والمثاقفة بين الشعوب

## دراسة وقراءة في رحلة الشاعر الفرنسي لامارتين إلى الشرق

## (١٨٣٢- ١٨٣٣م)

أ. محمد المشايخ*

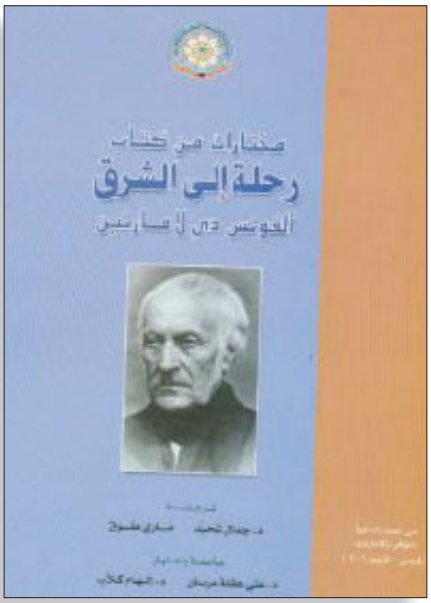


الرّحلة نصّ أدبيّ قائم بذاته، يتخذ ملامحه الأجناسية من تميّزه عن باقي نصوص السَّفر من مذكرات ومراسلات وتقارير واستطلاعات، ويتمّ تصنيفها غالبًا ضمن عملية السَّرد، على اعتبار أنها حكاية انتقال سارد من مكان إلى مكان، ومن جهة إلى أخرى، وهي قبل ذلك كلّه حركة تفاعل الزمان بالمكان، والمكان بالزمان، وهي أيضًا النصّ الأدبي الذي تتمّ من خلاله الموازنة بين فضاءين وقيمتين وصورتين، ولو من خلال الوصف الذي يخضع، عن وعي أو لا وعي، لمنظور الواصف وثقافته.[١]

أما المثاقفة، فهي عملية التغيير، أو التطوّر الثقافي، الذي يطرأ حين تدخل جماعات من الناس، أو شعوب بأكملها، تنتمي إلى ثقافتين مختلفتين، في اتصال

* ناقد أردني، ومندوب مؤسسة عبد العزيز البابطين للإبداع الشعري/ الكويت، في الأردنّ.

وتفاعل، بوسائل مختلفة، منها الرحلات، فيترتَّب عليهما حدوث تغيُّرات في الأنماط الثقافية الأصلية السائدة في الجماعات كلّها أو بعضها. وتعدّ المثاقفة رافدًا مهمًّا، تسعى كلّ أمّة من خلاله، إلى معرفة الآخر، واستثمار ما لديه من قيم ومعطيات إنسانية وحضارية، وإلى تنمية كيانها الثقافي بشكل خلاَّق، دون الإضرار بمقوّمات الهُويّة القوميّة وثوابتها، وهي على العكس من الغزو الثقافي، الذي يتضمَّن في طياته الرّغبة في محو الآخر، وإلحاقه وفرض التبعية عليه، ومعاملته بنظرة فوقيّة عدوانيّة متغطرسة. فهي تقوم على الندّيّة والاحترام والتسامح والاعتراف بخصوصية الآخر واختلافه، وفي إطارها تتفاعل الجماعات والشعوب، وتتواصل بهدف الاغتناء المتبادل.[٢]

من هنا، كان أدب الرحلات إحدى وسائل المثاقفة، فهو الذي يُرسِّخ مختلف العوامل والمفاهيم التي بُنِيَت عليها مسألة وحدة البشر على الأرض، وهو الذي يُفجِّر في الإنسان استشعار المصالح المشتركة التي وثَّقت عُرى هذه الوحدة في أرجاء المعمورة. يُضاف إلى ذلك أنَّ الاختلاط والحياة مع الشعوب المختلفة، والاجتهاد في دراسة أخلاقهم وطباعهم، والتحقيق في ديانتهم ونُظم حكمهم، غالبًا ما يضع أمام الفرد مجالاً طيبًا للمقارنة، كما يساعده على تقييم نُظم بلاده وتقاليد موطنه.[٣]

ومن بين الأعمال الإبداعيّة التي حقَّقت لأدب الرحلات جلّ أهدافه، خاصّة على صعيد المثاقفة، ما أبدعه الشاعر الشاعر الفرنسي ألفونس دي لامارتين عن رحلته إلى الشرق.

**ألفونس دي لامارتين**

وُلِد الشاعر الفرنسي ألفونس دي لامارتين في مدينة «ماكون» بتاريخ ١٧٩٠/١٠/٢١م. ودَرَسَ في مدرسة اليسوعيين فيها، وهناك تفتحت قريحته، فكتب الشعر في سنّ مبكرة. وفي عام ١٨١٤ دَخَلَ في خدمة **لويس الثامن عشر**، وكُلِّفَ بتمثيل فرنسا في توسكانا بفلورنسا عام ١٨٣٠، وأصبح نائبًا في

* سوق الحميدية بدمشق، للفنان ناظم الجعفري (سورية)

البرلمان عام ١٨٣٣، ثمّ تدّرج في مناصب سياسية عدّة، من ذلك أنه كان وزيرًا للخارجية عام ١٨٤٨، ورئيسًا للجمهورية الفرنسية المؤقّتة بعد ثورة عام ١٨٤٨، وانتهت مهمّاته السياسية عام ١٨٥١. وكان لامارتين قد تزوج عام ١٨٢٠ من امرأة إنجليزية ثريّة تدعى **ماريا آن بيرش**. وفي العام نفسه طبع ديوانه الأوّل «**تأمّلات**» الذي اشتمل على أربع وعشرين قصيدة أشهرها قصيدة «**البحيرة**»، وكتب عام ١٨٣٠ ديوانه «**أنغام دينية وشعرية**»، ثم أصدر «**موت سقراط**»، وفيما بعد أصدر قصص «**المناجيات**»، و«**رفائيل**»، ثم ألّف «**الدروس المعتادة في الأدب**»، و«**تاريخ إعادة الملكيّة**»، و«**رحلة إلى الشرق**» ١٨٣٥، و«**جوسلين**» ١٨٣٦، و«**هبوط ملاك**» ١٨٣٨، و«**تأملات** ١٨٣٩» و«**اعترافات**»، و«**جنيفيف**»، و«**سقطة الشيطان**» و«**تاريخ الجيروندديين**» ١٨٤٧، و«**تاريخ ثورة** ١٨٤٨، و«**الأسرار**» ١٨٤٩، و«**جرازييلا**» ١٨٥٢، و«**حياة الرِّجال العظام**»، و«**حياة محمد**»، ١٨٥٤، الذي يعتبر مقدِّمة لكتاب أكبر عنوانه «**تاريخ تركيا**» ١٨٥٤-١٨٥٥، وهو مؤلَّف من سبعة أجزاء، وقد جعل المقدِّمة الجزء الأوّل. ثم «**تاريخ روسيا**» ١٨٥٦، و«**الكرمة والمنزل**» ١٨٥٧.

ويعتبر لامارتين من أشهر شعراء المدرسة الرومانتيكية. وكانت وفاته في باريس بتاريخ ٢٨ /٢/ ١٨٦٩.[٤]

### رحلة إلى الشرق

باشر لامارتين رحلته البرّية والبحريّة برفقة زوجته وابنته و«موكبه الأميري» بتاريخ ١٨٣٢/٥/٢٠، وزار خلالها لبنان، وسورية، وفلسطين، واليونان، وتركيا ومناطق البلقان، وانتهت هذه الرحلة بتاريخ ١٨٣٣/٩/٢٣.

أما رحلته إلى الشام - وهو الاسم العربيّ لدمشق كما قال (٥) - فقد بدأت بتاريخ ١٨٣٣/٤/١، وانتهت يوم ١٨٣٣/٤/٦، وبلغ عدد الصفحات التي خَصّ بها لامارتين دمشق في الطبعة العربية من كتاب «**مختارات من كتاب رحلة إلى الشرق**» (٤٣ صفحة من القطع الكبير)، وتحديدًا من الصفحة (٤٤٢) إلى الصفحة (٤٨٥)، وهي مطبوعة بخطّ صغير.

روى لامارتين في كتابه «**رحلة إلى الشرق**» ذكرياته وانطباعاته عن الشرق وسكّانه، وأديانه، وعاداته، وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. أما ما كتبه عن الشام، فيوضح أن نسائم دمشق، وأسوارها، وأبراجها، ومناراتها، وفروع نهرها، وحدائقها، وبساتينها، وقصورها، حملت كلمات لامارتين وأسقطتها كحبات اللؤلؤ على الورق، فاستجابت تلك الكلمات لما أحدثته جماليات المدينة من مداعبة للغة، الأمر الذي جعلها تثرثر بأناقة، وترفع من درجة همسها، ليندفع مع قباب أشجارها، ومع حبال الزينة التي تنشك فيها أزهارها.

لقد عطّر لامارتين فمه، وكحَّل عينيه بصورة الدّمشقيّ: زارع الأرض وحارثها، وصانع الحضارة ومانحها القدرة على الازدهار والخلود. كانت كلمات لامارتين وهو يصف دمشق والإنجازات البشريّة التي توَّجتها ورفعتها أكاليل على رأس الجغرافيا الطبيعية، تشبه دقّ الطبول في آذان العالم آنذاك كي يصغي لإيقاع الطبيعة الدمشقية. يقول لامارتين: «غاصت عيني عبر تلك الفجوة إلى أروع وأغرب أفق أدهش نظر إنسان: إنها «دمشق» وباديتها المترامية الأطراف على بُعد بضع مئات من الخطوات... تقع العين أولاً على المدينة المُحاطَة بأسوار الرخام الأصفر والأسود، والمليئة بالأبراج المربَّعة المُشيَّدة بين مسافة وأخرى، والمكلَّلة بالحزيّات المنحوتة، وتحيط بها غابة من المنارات من كلّ الأشكال، ويشقّها نهر بسبعة أفرع، وبعدد لا ينتهي من السواقي، تلك المدينة تمتد على مدى النظر ضمن متاهة من الحدائق المُزهِرة، تمدّ أذرعها الضخمة هنا وهناك في ذلك السهل الواسع، مظَّللةً من كلّ جانب ومُحاطة بغابة «يبلغ محيطها عشرة فراسخ» من أشجار المشمش والجميز والأشجار الخضراء من كلّ صنف. تبدو

* جانب من حارة دمشقية، للفنان الدكتور قتيبة الشهابي (سورية)

هذه المدينة وكأنها ستضيع تحت قبَّة الأشجار، ثم تعاود الظهور بعد ذلك على شكل بحيرات من البيوت والضواحي والقرى، إنها متاهة من الحدائق والبساتين والقصور والسواقي تضيع العين فيها ولا تترك مشهدًا سحريًّا إلاَّ لتجد غيره».[٦]

**الطبيعة الشرقيّة**

لقد ألهمت الطبيعة الدمشقية التي تتنفس ماءً وخَضَارًا وجمالاً وجاذبية وسحرًا، ألهمت لامارتين أحلى الكلام وأعذبه، ورفعت الغبار والرماد عن حروفه، وهي تطلّ على أجمل وأروع ما خلَّد الدّمشقيّون.

لقد صعدت ذكريات الأرض الدمشقية إلى أفكار لامارتين، مُشكّلة منارة هامَ بصره بها وهو يتأملها، وكلما كان يكتشف المزيد من روائعها اللامتناهية، كلما كان يتضاعف الإعجاب والحب في قلبه لها، ولهذه الأمّة التي رفعت فكرها فوق عالم الطين، الأمّة التي حرَّكت كتل الصخر، وأنبتت في طياتها آثارًا خالدة، تتحدَّث العصور والأزمان عن نورها وإشراقها على الأرض.

لقد حفرت كلمات لامارتين في اليابسة الدمشقية، وتجذَّرت ونَمَتْ جمالاً مكتملاً متجانسًا في عناصر الطبيعة، وفي الكائنات الحيّة التي أوجدتها وألبستها كلّ هذا البهاء المتلألىء، يقول: «لم نعد نبعُد عن أسوار محيط المدينة سوى خمسمئة خطوة. كانت تلك الأسوار، المُحاطة بمظلاَّت فاتنة وببيوت ذات أشكال

وأنماط عمارة شرقية صميمة، تلمع وكأنها زنار ذهبي يحيط بدمشق. الأبراج المربَّعة التي تكتنفها، وترتفع فوق سطحها، كانت مرصَّعة بالرقوش التي تخترقها أقواس قوطيّة مدبّبة بأعمدة صغيرة نحيلة، كأنها قصبات مقرونة فيما بينها ومضبوطة بحزيّات على شكل عمائم، وكانت الأسوار مكسيّة بالحجر أو بالرخام الأصفر والأسود. ولتنويع ذلك التناظر الأنيق، كانت ذرى أشجار السرو، التي ترتفع من الحدائق ومن داخل البيوت، تتراقص فوق الأسوار والأبراج وتكلّلها بخضرة قاتمة. أما قباب المساجد العديدة وقصور هذه المدينة ذات الأربع مئة ألف ساكن، فتعكس أَشعة شمس المغيب. وكانت مياه الأنهر السبعة البراقة تتلألأ وتختفي الواحدة تلو الأخرى بين الشوارع والحدائق، وكان الأفق خلف المدينة لا يحدّه شيء كأنه البحر، يختلط مع الحدود القرمزيّة للسماء النارية التي ما يزال وهج رمال الصحراء الكبيرة يوقدها».[٧]

### جماليّات وروائع شرقيّة

لقد خاطبت جماليات المكان الدمشقي بقوّة وعذوبة عقل لامارتين وقلبه، فسطَّر باندهاش بالغ عظمة الإنسان الذي أبدعها، وجعلها تُلامس نور عقله، وجاذبية قلبه، فبقيت عيناه عاجزتان عن معانقة شموخه، وقد تاهتا في خضرة

شِعاب هذا المكان، وجالتا بحريّة حول القمم التي تكتنفه. كانت الأيام التي قضاها لامارتين في دمشق متفجِّرة بالنور الذي كلما حاول أن يتوغل فيه، كلما بدت له الأرض الدمشقية التي تتعانق فيها الكروم تدوّي في أعماق التاريخ.

إن وصف الطبيعة الدمشقية عند لامارتين، هو وصف حيّ ودقيق لعظمة الإنسان الذي منحها كل هذا البهاء، يقول: «وَلجنا بساتين بديعة في طريق يحفّ به شلال تظلّله الأشجار البديعة. تسلّقنا الجبل وشاهدنا منه منظر دمشق البهيّ. توقفنا لنتأملها مرّة أخرى لترسخ في ذاكرتنا صورتها الأبدية. أدركت حينئذٍ لماذا يضع التقليد العربي دمشق في مصاف الجنّة المفقودة. ليس هناك مكان في الأرض يشبه عدن كما تشبهها دمشق بسهلها الواسع الخصيب، والتفرعات السبعة للنهر الأزرق الذي يرويها، والجبال الجليلة التي تكلّلها، والبحيرات الباهرة حيث تنعكس السماء على صفحتها، وموقعها الجغرافي بين البحرين، واعتدال المناخ! كل شيء يشير إلى أن دمشق كانت إحدى أولى المدن التي بناها أبناء البشر، وإحدى المحطات الطبيعية للبشرية الهائمة في أزمنة التاريخ الأولى. إنها إحدى تلك المدن التي رسمتها يد الله على وجه الأرض وعاصمة أُعدّت مسبقًا لقدرها كالقسطنطينية، فهما المدينتان الوحيدتان اللتان اختارتهما السلطة العثمانية لتكونا أهم مركزين لها على امتداد الامبراطورية المترامية الأطراف. وما دامت هناك امبراطوريات على الأرض فستظل دمشق مدينة كبيرة واسطنبول عاصمة العالم. لا بد من محطة ساحرة للقوافل الآتية من الهند لدى الخروج من الصحراء وعند منفذ سهول سورية الجوفاء وأودية الجليل وسواحل سورية. هذه المحطة هي دمشق. تشبه دمشق مدينة ليون في فرنسا... أرض دمشق تُطعِم مليون نسمة».[٨]

يُسطِّر لامارتين صورة الدمشقيين الذين حملوا المعاول وحفروا الصخر وواجهوا الجدب والقحط، ونقشوا أسماءهم وتاريخ بلادهم على صحائف المجد، حتى أوحوا له أفكاره وتأملاته وتنهيداته المفتوحة على الحاضر الذي

رآه مشرقًا خصبًا سعيدًا، وعلى الماضي المجيد، فرصدَ واقع معركة الدمشقي مع الزراعة والبناء، يقول: «والتمعت فروع النهر وبحيرتان كبيرتان ضمن قتامة اللون الأخضر الذي يعمّ المكان، والذي تبدو «دمشق» غائصة فيه، إلى اليسار منّا، انفرج السهل أكثر فأكثر، وابتعد عن قمم الجبال إثني عشر أو خمسة عشر فرسخًا: قممٌ بيضاء ثلجية، تلمعُ في السماء الزرقاء كالغيوم فوق المحيط. المدينة مُحاطَة، بكاملها، بغابة من بساتين الأشجار المثمرة حيث تتعانق الكروم، كما في «نابولي» تلك المدينة الإيطالية، وتمتدّ كشرائط زُخرفيّة بين أشجار التين والمشمش والإجاص والكرز. وتحت تلك الأشجار، كانت الأرض الخصبة والمرويّة بشكل دائم، مفروشة بالشعير والقمح والذرة وبكل نباتات القرنية التي تنتجها تلك الأرض. واخترقت بعض البيوت البيضاء هنا وهناك خُضرة تلك الغابات، إنها مسكن البستاني أو هي مكان راحة وتنزه لعائلة المالك. هذه الحدائق مأهولة بالأحصنة والخِرفان والجِمال واليمام وكل ما يحيي مشاهد الطبيعة. تبلغ مساحة الواحدة من هذه المزارع فدانًا أو فدانين، وتنفصل واحدتها عن الأخرى بجدران من الطين المُجفَّف بالشمس وبأسيجة من الأشجار، ويمرّ بين تلك المزارع العديد من الطرقات المظلَّلة التي تمرُّ فيها ساقية من الماء الجاري، وتؤدي هذه الطرقات إلى شتى الضواحي أو إلى بعض أبواب المدينة، وتشكّل شعاعًا محيطًا بـ «دمشق يبلغ طوله من عشرين إلى ثلاثين فرسخًا».[٩]

**منازل القلب**

من شدّة إعجاب لامارتين بمنازل دمشق، فقد دقَّت جدرانها رأس أشواقه، ووشوشت ساحاتها أحلامه، ومن شدَّة لهفته، لوّنها بكلّ الألوان، وعندما توهَّجت بالعطر، المنبعث من ورود شرفاتها، وأزهار نوافذها، وألوان فضائها، نثرَ حِبره وتبرِه، فطارَ مع الحمام المُنطَلِق مع الريح دائمًا، لكي يغزل نجوم السماء، ويبعث الإبداع سبائك قمح بين العينين، وحبّ اللؤلؤ عقودًا وقلائد يُسكن إليها قلبه، سرعان ما كانت تستحيل إلى عواصف حول شفتيه، وشرفات على جبين قمره

* محمل الحجّ في دمشق، للفنان توفيق طارق (سورية)

الوضّاء، يقول لامارتين بعدما أضفاه على المظهر الخارجي لمنازل دمشق من تواضع، وما في داخلها من إدهاش: «أدهشني غِنى هذه المساكن من الداخل وترفها. اجتزنا عتبة الباب وولجنا رواقًا قاتمًا فوجدنا أنفسنا في باحة مزدانة بنوافير رخامية ينبجس منها الماء وتظلّلها شجرة جميز أو شجرتان وصفصاف فارسي. كانت هذه الباحة مرصوفة ببلاط عريض من الحجر المصقول أو الرخام. وكانت العرائش تفترش الجدران المكسوّة بالرخام الأبيض والأسود. ثم أفضت بنا خمسة أو ستة أبواب، دعائمها رخامية أيضًا ومنحوتة بزخارف عربية، إلى الدّور التي يقيم فيها رجال العائلة ونساؤها: دورٌ فسيحة ذات عقود، يخترقها عددٌ كبير من النوافذ الضيّقة المرتفعة جدًا التي تسمح للهواء النّقي بالتسرب إلى الداخل باستمرار. وجميع هذه الدور مؤلَّفة من قسمين: قسم أكثر انخفاضًا يُقيمُ فيه

الخَدم والعبيد وقسم آخر يرتفع عن الأوّل بضع درجات، ويفصله عنه درابزون من أعمدة الرّخام أو من خشب الأَرز مقطَّع بشكل رائع. وهناك دائمًا وسط الدّار أو في إحدى زواياها نافورة ماء أو نافورتان مزيّنة حافاتها بزهور مغروسة في أوعية فاخرة تحوم حولها رفوف من السنونو والحمائم المطوّقة لتشرب من مائها ساعة يحلو لها. ويكسو الرّخام جدران الغرفة حتى ارتفاع متوسط حيث توجد تماثيل من الجبص تزيّنها الزخارف العربية ذات الألوان التي لا تحصى وأحيانًا نواتئ كثيرة الزخرفة مطليّة بماء الذهب. أما الأثاث فيقتصر على بُسط فارسيّة أو عراقيّة رائعة الزخرفة تنبسط فوق أرضية مفروشة بالرّخام الأبيض أو مُغطاة بخشب الأَرز في كل مكان، وعددٌ من الوسائد والحشايا الحريرية المبعثرة وسط الدار، وهي أشبه بمقاعد أو مساند لأفراد العائلة. وفي عمق القاعة ديوان مُغَلَّف بالأقمشة الفاخرة والبُسط الثمينة التي تزيِّن جوانبه كافة».[١٠]

**استباق الزمن**

أبرزَ لامارتين صورة الدمشقيّ القادر على معرفة حاضر العالم، واستشراف مستقبله، على الرغم من غياب وسائل الإعلام المسموعة والمرئية عنه في ذلك الزمان، وأبعد من ذلك، صورة الدمشقي القادر على استباق عصره وزمانه على الصعيدين الفكري والحضاري لرسم صورة لم تتحقق آنذاك عن مستقبل العالم. يقول لامارتين عن أحد المشايخ الذين التقاهم في دمشق: «كان هذا الرجل مع أنه لم يغادر دمشق قط، على اطلاع واسع، يملك المفاهيم، ومعرفة عميقة، ومواكبة مستمرّة للحالة السياسية السائدة في أوروبا وفرنسا بوجه خاص، وعن المسار العام للفكر البشري في عصرنا، وأيضًا تحوّل الأنظمة الحديثة والمستقبل الحتمي للحضارة»[١١]، ويضيف لامارتين: «دمشق بلاد لا علاقة لها بأوروبا، ومع ذلك فإنَّ هذا الرَّجل مُلِم بشتى الأمور من خلال الخرائط الجغرافية وبعض الوقائع التاريخية والسياسية الكبيرة التي وصلت أصداؤها إلى دمشق»[١٢]. ويقول عن دمشقي آخر: «عند رؤيته يتحدث «عن فرنسا» وعن سياستنا المضطربة، خِلناه رجلاً وصل البارحة من باريس».[١٣]

**ومضات عربيّة**

بَـدَتْ دمشق في كتابات لامارتين متحفًا ثقافيًا متنوعًا، انصهرت فيه الحضارات والثقافات العالمية، مؤكدةً على أنها حفرت لنفسها عبر التاريخ مكانة لائقة في الذاكرة والوجدان، وأنها تحتفظ بالشواهد الخارقة التي تعبِّر بدقّة عن روح شعبها العريق وقوة عزيمته، ومسيرته عبر الزمن، وأنها مدينة الشعب اليقظ، الذي يمتلك إرادة بلا حدود، حتى غدا عنوان النهضة الحديثة، وكلما كان لامارتين يُطل على جوانب من البانوراما التاريخية والأثرية الدمشقية، كلما كان إبداعه أكثر حيوية وعنفوانًا، ذلك أن تلك البانوراما هي التي كانت تستنطق مكامن الإبداع لديه، ليُحسّن الصياغة، ويُعبِّر بصدق وجمال عن وقع وجودها على وجدانه، يقول: «في وسط سوق دمشق، عثرتُ على أجمل خان في الشرق، خان أسعد باشا، بُني على شكل قبة ضخمة تذكِّر بقبّة كنيسة القديس بطرس في روما، وقد شُيِّدت فوق أعمدة من الغرانيت، وخلف الأعمدة مخازن وسلالم تُفضي إلى الطوابق العُليا حيث غُرف التجار. ويستأجر كلّ تاجر نافذة إحدى هذه الغرف، ويعرِض فيها سِلعه الغالية وكتبه، حيث يتناوب الحُرَّاس على سلامة الخان، وبالقرب من الخان حظائر كبيرة لأحصنة المسافرين والقوافل ونوافير جميلة تنثر رذاذ الماء بشكلٍ مُنتظِم فتُضفي على جوّ الخان انتعاشًا، وهو أشبه ببورصة تجارية في دمشق. يشكِّل باب خان أسعد باشا المطلّ على السوق إحدى القطع المغربية الهندسية التي تتميَّز بغنى تفاصيلها وجلالها، وتؤلِّف تحفة فريدة في هذا العالم. والهندسة العربية تعبِّر عن نفسها أصدق تعبير في هذا الخان الذي لم يُشيَّد مع ذلك إلاَّ منذ أربعين سنة. إنَّ شعبًا يستطيع مهندسوه المعماريّون أن يصمِّموا مبنى مماثلاً لخان أسعد باشا ويستطيع عمّاله تنفيذه لهو شعب فنان خالد على مرِّ الأزمان».[١٤]

توقَّف لامارتين في بعض المحطَّات، عند بعض الفئات الاجتماعية، وعند بعض الطبقات الاقتصادية الدمشقية التي لفتت نظره، وجعلته يغادر الجغرافيا

الطبيعية، ليتوقَّف عند الجغرافيا البشرية، ومنها فئة «الآغوات» (جمع آغا)، وهو مصطلح من أصل فارسي، ويعني «السيِّد»، وقد استعمله الأتراك لدلالات كثيرة، منها أنها كانت تُطلَق على الضباط الأمنيين، مثل الانكشاريّة الذين لا يحتاج عملهم إلى معرفة القراءة والكتابة، ومنها أيضًا صاحب المنصب الكبير، وكان هذا اللقب مهمًّا للغاية في عهود القوّة والنفوذ، وفي الفترة الأخيرة من العهد العثماني، أصبح يُطلَق على الإنسان الكريم صاحب المكانة العالية، وصاحب الفضيلة، كما كان يدلّ في الوقت ذاته على التكبُّر والتفاخُر.[١٥]

كما توقَّف لامارتين عند الرخاء والنعيم الذي يعيشونه، مُقلِّبًا تاريخهم، وواصفًا قصورهم، فيقول: «وإذا بي في شارع أوسع وأجمل، حافل بقصور الآغاوات الرئيسي في دمشق. إنهم يؤلِّفون طبقة النبلاء في البلاد. تشبه واجهات هذه القصور المطلّة على الشارع أسوارًا طويلة من السجون أو المصحّات ذات جدران من الطين الرمادي اللون تتخلَّلها نوافذ تفتح وتغلق وفقًا للمقتضيات. من وقت لآخر ترى بابًا كبيرًا مشرّعًا على إحدى الباحات وعددًا كبيرًا من الأسياد والخَدم والعبيد السّود ينامون في كنف الباب. زرتُ اثنين من هؤلاء الآغوات... قصورهم من الداخل بديعة الصُّنع، باحة فسيحة مزدانة بنوافير ماء رائعة تظلّلها أشجار مغروسة بانتظام وأفخم وأروع زينة من دور الأرمن، ويبدو أنَّ العديد من هذه الصالونات أُنفِقَ على زينتها ما يقرب من مئة ألف قرش. ليس في أوروبا ما يوازيها جمالاً. ولا يقلّ عدد هذه القصور التي بُنِيَت على هذا الطراز عن ثمانية أو عشرة. إنَّ آغاوات دمشق هم إجمالاً من أحفاد أو أولاد الباشوات الذين عثروا على الكنوز التي استخدمها آباؤهم في تزيين منازلهم. وهؤلاء الآغاوات متعدِّدون ويشغلون الوظائف الرئيسية الحساسة في المدينة بالتعاون مع الباشوات الذين يعيّنهم السلطان لإدارة شؤون البلدان. كما يملكون أراض فسيحة في القرى المُحيطة بدمشق، والترف بالنسبة لهم يعني امتلاك القصور والحدائق والخيول المطهمة والنساء».[١٦]

**المرأة الشرقيّة**

للمرأة الدمشقية خصوصيّة في وصف لامارتين الروحي لها، من حيث قدرتها على تحقيق الأمان الأسري والاستقرار العاطفي، والهدوء والسكينة والاستقرار لنصفها الآخر ولأسرتها وللمجتمع بعامة، واعتبارها الأقدر على تحقيق الاستمتاع بمباهج الحياة وثمرات القريحة والروح، في الوقت الذي تكون فيه قريرة العين طيبة النفس. يصفها لامارتين في منزلها، بين أمومتها ومطبخها، بين ثقافتها وزينتها، وذلك من خلال قوله: «حين نتحدث إلى هذه الكائنات الفاتنات، حين نستمتع بأحاديثهن وحركاتهن، ونجد فيها ذلك الظرف وتلك التلقائية التامّة في التصرّف، أو قلّ هذا اللطف والهدوء وسلام النّفس والقلب يزرع السعادة في أرجاء المنزل أو العائلة، لا يسعنا والحالة هذه إلاَّ أن نتساءل: ترى هل يمكن لشيء أن يثير غيرة هؤلاء النسوة الشرقيات من نساء مجتمعنا الراقي اللواتي يعرفن كل شيء إلاَّ باستثناء ما يجعل المرء سعيدًا في حياته العائلية، واللواتي يهدرن في بضع سنوات نفوسهن وجمالهن وحياتهن».[١٧]

**سلطان الجمال**

في كلّ محطة من محطات رحلة لامارتين البرية والبحرية، كان الجمال والسِّحر يوقفه لكي يقول للعالم كلمته، ويُوصِل رسالته حول ما يرى من أمور لا تبعث على الإعجاب فحسب، بل تتحرَّك مكامن الإبداع لديه، لكي يتفنَّن في الوصف، ويُبدِع في التصوير، وبحيث يغدو من شاعر عذب إلى سلطان للنثر، وقد كان للمرأة الأرمنية في دمشق واحدة من أهم هذه المحطات، حيث يقول: أيًّا تكن الفكرة التي تصوّرتها عن جمال السوريّات، وأيًّا تكن تلك الصورة التي خلَّفها في نفسي جمال نساء روما وأثينا، فإن مرأى النساء والفتيات الأرمنيات في دمشق فاقَ كلّ تصوّراتي. ففي كلّ مكان تقريبًا، طالعتنا وجوه لم ترسم مثلها ريشة أوروبية، وعيون يتخذ فيها نور الروح المشعّ لونًا أثيريًا قائمًا مُرسِلاً أشعة مخمليّة رطيبة لم يسبق أن رأيت كالتماعها في عيني امرأة. رأيت ملامح من رهافة وصفاء بديعين لا تستطيع أي يد مهما بلغت رقَّتها ومهارتها رسمها أو

محاكاتها، وبشرات فائقة النعومة لكن ملونة بألق حيّ تغار من نضارتها بتلات الورد أو قد لا تدانيها روعة. الأسنان والابتسامة واللدانة الطبيعية للأجساد والحركات، نبرة الصوت الواضحة والرنّانة والفضيّة، كل شيء ينطق بالانسجام في هذه الكائنات البهية».[١٨]

إنَّ وصف لامارتين لملابس النساء السوريّات بعامة، والدمشقيات بخاصة، يُحيلُ كلّ امرأة منهن إلى ما يشبه المتحف الشعبي المتنقل، المتحف الغنيّ بما حلى وغلى وطلى، ويتخلَّل ذلك إبرازه عظمة وروعة وجمال وبهاء وضياء كلّ ما يُزيّن شعرها ورأسها وكامل جسدها، دون أن ينسى التأكيد لقارئه على أنَّ كلّ الجمال الذي تبديه الزينة مصدره المرأة الساحرة نفسها، يقول: «وملابس النساء السوريّات هي أفخر الملابس التي رأيتها في الشرق وأكثرها أناقة، تُسفِر النساء عن رؤوسهن ويُزيِّن شعورهن المجدولة بالزهور ويتركنها تتدلّى على جهتيّ العنق والأكتاف العارية. أحيانًا، يجعلن في شعورهنَّ زخارف ذهبية وصفوفًا من اللؤلؤ أو يعتمرن قلنسوة صغيرة من الذهب المرصَّع. صدورهنَّ شبه عارية ويرتدين سترة صغيرة أكمامها فضفاضة ومفتوحة منسوجة من الحرير المزخرف بالفضة أو الذهب وسروالاً أبيض واسعًا له ثنيات تصل حتى أخمص القدمين وينتعلن خفًّا من السختيان (الساتان) الملوَّن. وفوق السترة فستان طويل حريريّ فاقع اللون مُنسدِل على الكتفين ومفتوح عند الصدر ومُقدَّم السروال، ومشدود عند الخصر بحزام يصل طرفاه حتى الأرض».[١٩]

### النشاط الاقتصاديّ

في أثناء وصفه لدمشق، باعتبارها واحدة من المدن التجارية والصناعية آنذاك، نجد لامارتين يشيد بقدرتها على تنظيم النشاط الاقتصادي، ويؤكد بأنها واجهة للإنتاج، وفضاءً مميزًا ينبض بالحياة، ويجعل السِّلع والمصنوعات المعروضة في أسواقها التاريخية تشهد على دقّة الصنّاع الدّمشقيين وجمال مشغولاتهم، وقدرتهم على جذب المشترين.

يقول لامارتين هنا:«أعمال التجارة هي الشاغل الوحيد لسكان دمشق وصنعتهم الوحيدة»[٢٠]. ويضيف: «لكلّ نوع من التجارة حيّه الخاص به على حدة في هذه الأسواق»[٢١]. وفي التفاصيل يقول لامارتين: «طُفنا بأسواق دمشق. يبلغ طول البازار الكبير نحو نصف فرسخ. وأسواق دمشق شوارع طويلة مسقوفة بصقالات مرتفعة جدًا، وفيها الحوانيت والدكاكين والمخازن والمقاهي، وهي مقاه ضيقة وقليلة الاتساع»[٢٢]، «المقاهي تشكّل وسيلة التواصل الوحيدة المتوافرة لسكّان دمشق، باستثناء المسجد طبعا»[٢٣]... يجلس التجار القرفصاء أمام محالهم، الغلايين في أفواههم وإلى جانبهم النارجيلة بأنبوبها الطويل. المخازن مليئة بالسِّلع من كلّ نوع، خاصة الأقمشة الهنديّة التي تصل إلى دمشق بواسطة القوافل الوافدة من بغداد. يدعو الحلاقون المارّة لقصّ شعورهم ومحلاتهم مزدحمة بالناس دومًا، والزحمة في السوق عمومًا شديدة طيلة النهار كما الازدحام الذي تشهده مخازن القصر الملكي».[٢٤]

ويضيف أيضًا: «تتميَّز مخازن باعة المواد الغذائيّة بتنظيمها وأناقتها ونظافتها واجتذابها للأنظار. وتزدان واجهة هذه الحوانيت بعددٍ من السِّلال المملوءة بالخضار والفواكه المجفَّفة والبقول التي لا أعرف أسماءها، ولكنها تتحلّى بأشكال وألوان لمّاعة بديعة متلألئة كحصيات صغيرة خارجة من الماء. كذلك، عُرِضَتْ أرغفة الخبز من مختلف الأحجام والأشكال لمختلف الأوقات ومآدب النهار. أرغفة ساخنة أشبه بالرّقاقات المقليّة. لكنّي لم يسبق لي أنْ رأيت في حياتي هذا الإتقان الشديد للخبز الذي رأيته في دمشق وثمنه زهيد للغاية. تقدِّم بعض المطاعم أيضًا العشاء للتجار أو المتنزهين في السوق. لا يوجد لديهم طاولات ولا ملاعق أو شوك أو سكاكين. يبيعون سفافيد صغيرة من قطع لحم الضان المفرومة بحجم ثمرة الجوز مشويّة في الفرن، يضعها الشاري في أحد الأرغفة التي تحدثتُ عنها آنفًا ويأكل طعامه واقفًا على عجل. أما الشراب الوحيد المتوافر لدى العرب فتقدّمه نوافير الماء العديدة في السوق. وباستطاعة المرء أن يتناول كل وجباته في دمشق بقرشين أو بعشرة فلوس في اليوم. ويمكن

استئجار نزل جميل بقيمة تبلغ مئتين أو ثلاثمئة قرش في السنة. وهكذا، يستطيع الإنسان أن يعيش برفاهية هنا في دمشق بدخلٍ لا يتجاوز الثلاثمئة أو الأربعمئة فرنك. والأمر ينطبق على كل مكان في سورية»[٢٥]. ويختتم لامارتين وصفه الرائع للقوّة الاقتصادية الدمشقية المفعمة بالحيوية والنشاط، في الوقت الذي كانت فيه غيرها من المدن والعواصم تغفو في سباتٍ عميق، أو لم تكن قد تأسَّست بعد، بقوله: «هذا الجوّ العابق بألف رائحة مختلفة متصاعدة من دكاكين النجارين ومخازن السِّمانة والعطارين وصناديق العنبر أو الصموغ المعطَّرة والمقاهي ودخان الغلايين المنبعث بلا توقف».[٢٦]

## صناعة السيوف

يتطرَّق لامارتين إلى صناعة الأسلحة بعامة، والسيوف الدمشقية بخاصة، فيسترسل في حديثه عن هذه الصناعة، وهو يُدرك في أعماقه أنَّ هذه الأسلحة رمز للعزّة والحميّة والكرامة والشرف، ووسيلة تثبيت العدل والحقّ، ولها فخامة وقوّة وعظمة تأتي من حاملها الذي يُكمِل دور صانعها، مُبرِزًا مكانتها عندهما، وهي مكانة تقوم على التبجيل والإجلال، فهو يقترن بالتصوّر العربيّ للقوّة والحرب، وهو لدى الدمشقي ليس زينة يتحلّى بها، بل أداة حرب عند المقاتل، ومجال لإظهار الإبداع الفني والبراعة عند الصانع، يقول: «لكلّ نوع من التجارة حيّه الخاص به على حدة في هذه الأسواق. ها هنا السرّاجون الذين لا يبدون

إطلاقًا أنهم يعرضون للبيع الأسلحة الرائعة الشهيرة التي كانت تزوِّد بها دمشق تجار المشرق. فهذه المشاغل حيث تُصنَع السيوف البديعة قد طواها النسيان... عبثًا بحثتُ عن سيفٍ أو خِنجر من السوق القديم. يُقال إن هذه السيوف تأتي الآن من خراسان في بلاد فارس، لكنهم تخلوا عن صناعتها حتى هناك. ثمَّة عدد قليل منها قيد التداول يعرضها أصحابها للبيع كأنها ذخائر ثمينة وأسعارها لا تقدَّر بثمن. والسيف الذي أهدوني إياه كلَّف الباشا خمسة آلاف قرش. يُقيم الأتراك والعرب وزنًا كبيرًا لمثل هذه السيوف ويعتبرونها أثمن وأنفس من الماس، ويبذلون الغالي والنفيس من مالهم لقاء الحصول على سلاح مماثل. حين رأوا سلاحي شعَّت نظراتهم حماسةً ووقارًا ورفعوه إلى جباههم إجلالاً منهم لهذه الأداة الرائعة القاتلة»![(٢٧)]

**الصناعات الخشبيّة**

يذكر لامارتين صناعة الصناديق والأدراج، مُبرزًا ما فيها من مهارة وإتقان وحنكة وإبداع، وموضحًا موقعها المتميز، ومكانتها المهمّة في البيت الدمشقيّ، يقول: «حين كنتُ أجولُ في السوق، وصلت إلى حي صانعي الصناديق والأدراج. إنها الصناعة الأكثر رواجًا لأن كل الأثاث الذي تقتنيه العائلة العربية يقتصر على صندوق أو صندوقين توضع فيهما الأمتعة التليدة والحلي. ومعظم هذه الصناديق مصنوع من خشب الأرز ومطليّ باللون الأحمر تزينه زخارف رُسِمَت بمسامير ذهبية. بعض الصناديق منحوتٌ بشكلٍ بديع ومزدانٌ بزخارف عربية أنيقة للغاية».[(٢٨)]

**صناعة الحِلي**

لأنَّ صناعة الحِلي كانت فنًا من أقدم وأرقى الفنون التي عرفها البشر، وكانت تختزل تاريخًا زاخرًا، لا يتميز بثراء صياغاته وحسب، وإنما بتفرُّد ذائقة صناعه على الصعيدين الشعبي والفني، وكانت لها دلالاتها المرجعية الاجتماعية والدينية الغنية، فهي الزينة، إضافة إلى كونها تدلّ على الثروة، وعلى مكانة

مرتديها، فإن لامارتين يرى أن صناعة الحِلي فنٌ له جماليّاته وأصوله التاريخية، ويربطه في الوقت نفسه بالحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمدينة، موضحًا الكم الهائل من الحِلي المعروضة، وفي الوقت نفسه يُبرز خمول صانعيها، وعدم إقبال الناس على شرائها حتى أُصيبت تجارتها بالكساد. يقول هنا: «أما صانِعي الحِلي فلا يتمتعون بأي موهبة ولا تحدوهم أي رغبة في نظم حجارتهم الكريمة أو لآلئهم، لكنهم يملكون منها المجموعات الهائلة. فثروة الشرقيين منقولة كلها، سواء طُمِرَت في التراب أو حُمِلَت. والرجال الصَّاغة كُثر، لا يعرضون إلاَّ القليل من الحِلي، ويضعون الباقي في أدراج صغيرة لا يفتحونها إلاَّ إذا حضر الزبون المناسب وطلب منهم رؤية الحلي».[٢٩]

**السّروجيّة**

نَبَتَتْ كلمات لامارتين إلى جانب عطره وورده وحبره على القرطاس، فأطلعنا بتصويره البديع على جوانب من أسواق دمشق القديمة، وقد أينع زهر الندى على يدي العمالقة من حرفييها، الحرفيّون الذين امتشقوا أدواتهم، وسخّروا ما امتلكوه من خبرة، وما ورثوه من سابقيهم من علم ومعرفة، ليبدعوا، وليستحقوا على مدى الزمان شهادات خالدة أهَّلتهم، وأهَّلَت مدينتهم لما يستحق الفخر والاعتزاز. يقول لامارتين: «السرّاجون... هم الأمهر في هذه الأسواق. لاشيء يضاهي، ولا في أوروبا، الذوق والظرف والفخامة التي تتمتع بها الرِّحال المزركشة المُعدَّة لخيول القادة العرب أو آغاوات البلاد. الأسرجة مكسوّة بالمُخمَل والحرير المُطرَّز بالذهب واللآلئ، وعقود السختيان الأحمر المتدليّة كالأهداب على لبان الجياد، مُزينةً هي أيضًا بشرابات من فضّة وذهب وباقات من اللآلئ. أما الألجمة، الأكثر أناقة بكثير من ألجمتنا في أوروبا، فمصنوعة هي أيضًا من جلد السختيان من الألوان كافة ومزدانة بشرابات من الحرير والذهب».[٣٠]

**الخيال**

في أثناء رحلته البحرية والبرية، نادرًا ما كان لامارتين يتحدَّث عن أمور غير واقعية، غير أنه كان أحيانًا يُعجَب بمعطيات الخيال، كان يسرح مع محدِّثيه، ويوقعهم في شرك اللامعقول الذي ينقلونه كما وصلهم من الوجدان الشعبي، فهو لا يكتفي بالوصف والتصوير لما يرى، بل يتجاوز ذلك إلى تسجيل ما يسمع، ولا سيما ما كان الرواة يؤكِّدون له أن ما ينقلونه إليه من أمور خيالية هو صحيح ولا يحتمل الشك، حتى إنه سجَّل هذه الحادثة الخيالية واختتمها بقوله: «الخيال لا يخطئ أبدًا». يقول لامارتين: «كان هناك راعٍ يحرس فوق إحدى القرى، عند ضِفاف هذه البحيرة «الدمشقية» في منطقة مقفَّرة وغير مأهولة من هذا الجبل العالي. ذات يوم، وحين كان يروي قطيعه، لاحظ أن ماء البحيرة تتسرَّب عَبر منفذٍ تحت الأرض، فأغلقه بصخرةٍ كبيرة، لكنّه ألقى فيه عصاه التي كان يحملها. بعد فترة قصيرة من الزمن، شحَّ أحد الأنهار في إحدى مقاطعات بلاد فارس، عندئذٍ أدركَ السلطان أنَّ الجوع يهدِّد بلاده بسبب النَّقص في مياه الري، فاستشار حكماء سلطنته، وأرسل، عملاً بنصائحهم، موفدين إلى كلّ الممالك المجاورة للوقوف على سبب تغيُّر وِجهة سير النبع ونضوب مياهه. كان هؤلاء الموفدون يحملون عصا الراعي التي حملها النهر. كان الراعي موجودًا في دمشق عندما ظهر هؤلاء الموفدون وتذكَّر عصاه المُلقاة في البحيرة، فاقترب وتعرَّف إلى عصاه في أيديهم، فأدركَ أنَّ بحيرته هي منبع النهر، وأن غِنى هذا الشعب وحياته كانا رهن يديه، فسألهم الراعي: «ماذا سيفعل السلطان لذلك الذي سيعيد المياه إلى نهره؟»، أجابوه: «سيزوّجه ابنته ويعطيه نصف مملكته»، فردَّ عليهم قائلاً: امضوا إلى منازلكم فستعود مياه النهر إلى مجاريها قبل بلوغكم بلاد فارس، وبشِّروا السلطان بالخبر وابعثوا المسرَّة إلى قلبه». صعد الراعي إلى الجبل وأزاحَ الصخرة الكبيرة من مكانها فاستعادت المياه مجراها عبر هذه القناة الجوفية، وفاضت من جديد مجاري النهر. أرسلَ السلطان موفدين جددًا مع ابنته إلى الراعي السعيد ومنحه نصف مقاطعاته. لا يزال العرب يؤمنون بهذه التقاليد الرائعة إيمانًا تامًا، لا يساور الشك أيًّا منهم لأنَّ الخيال لا يخطئ أبدًا»[٣١]

**أرض المعجزات**

لدمشق عند لامارتين أهمية دينية، وهالة قدسيّة، شعَّ من خلالها نور المسيح على أرجاء المعمورة، لينشر كلمته المعبَّقة بالخير والأمن والسعادة والرفاه والتفاؤل والبهجة، وليغدو السبيل للارتقاء بالعالم إلى الأمن والطمأنينة والسعادة والازدهار، يقول لامارتين: «كانت دمشق من أولى الأراضي التي بُشِّر فيها بكلمة المسيح التي غيّرت العالم».[٣٢]

أبرزَ لامارتين صورة الدمشقيين الموحِّدين رغم انتمائهم لأكثر من اتجاه فكري، ولعدة معتقدات دينية، ولأكثر من طيف سياسي، فهم سكان مدينة قومية، ذات آفاق إنسانية، ومهما اختلف سكانها، فإنهم موحِّدون، إلى درجة لفتت نظر زوّارها، إنها تُجسِّد الوحدة في التنوّع، والاتفاق في الاختلاف أيضًا، وتشهد مسيرتها التاريخيّة على أنها منارة من منارات الثقافة والإبداع والفكر. وعن التسامح الديني يقول لامارتين:»اعتاد الدّين (المحمّديّ) العيش بسلام وانسجام مع العبادات المسيحية التي تركها قائمة وحيَّة تتحرك بحرية في قلب مُدنه المقدَّسة كـ «دمشق» و«القدس».[٣٣]

كانت أرض دمشق، ومعها الأرض العربية كلّها، مصدرًا للإلهام، وللخصب وللعطاء، بل كانت فيها البيئة الأقدر على تثقيف البشرية. يقول لامارتين: «إنَّ هذه الأرض العربية هي أرض المعجزات، فكلّ الأفكار تستطيع أن تنبت فيها»[٣٤]

**الانبعاث الحضاري**

يرى لامارتين أنَّ دمشق بخاصة، وسورية بعامة، هي مهد الثقافة، ومنها جاءت أسباب التقدُّم والتطوّر، وهو ينظر إلى ماضيها بعين ملؤها العرفان بالجميل، ثم يرنو إلى مستقبلها بعينٍ من الأمل، فهي جزء من أرض قاد شعبها العالم حِقبة طويلة، وليس ثمّة ما يمنع ذلك الشعب من أن يقود العالم ثانية في المستقبل القريب أو البعيد. ويرى لامارتين أنَّ في الأرض السورية بذور تغيير جذري على مستوى الإنسانية، تغيير يقودها إلى التقدُّم البنَّاء، ويمكِّنها من

تطوير قدراتها وإمكاناتها الإيجابية المختلفة، فهي القادرة على القيام بعملية إنقاذ للوضع البشري، وهي القادرة على العمل بصفة شريك فعّال في الحياة الدولية، وفي قيادة النشاط الحضاري، فيما لو توافرت فيها بعض الأمور. يقول لامارتين هنا: «لو كان لديّ ربع ثروة ذاك المصرفي في باريس أو في لندن لجدَّدت في عشر سنوات وجه سورية... ذلك أنَّ جميع العناصر المكوِّنة للانبعاث الحضاري موجودة في هذه البلاد. إنَّ ما ينقص فقط يد لتجميعها، وحكمة لإرساء خطّة واضحة لحكمه، وإرادة صادقة لقيادة شعبها».[٣٥]

ومع ذلك، يكرِّر لامارتين إعجابه بدمشق وما فيها من إيجابيات تبعث على تجدُّد الحياة واستمراريتها، وفي مقدِّمة ذلك القيادات المحلية، التي أعاد لها الفضل في كل ما شاهده من رقي وتقدُّم ونهوض اقتصادي واجتماعي، ومن استقرارٍ أمنيّ، ونقاءٍ بيئيّ، يقول: «إنَّ حُسن صيانة الممتلكات، والزراعة، والشرطة، والنظافة التي أعجبتنا، كل ذلك عائد إلى تلك السلالة الممتازة من الشيوخ، كما كل شيء في الشرق الأشياء استثناء، الخير ينتشر دون حدود كما الشر».[٣٦]

## الباب العالي

يُبرِز لامارتين أيضًا صورة الدمشقي الرافض لأي وجود أجنبي على أرضه العربية، وذلك دون أن يعرف الهدف أو الغاية التي جاء هذا الأجنبي من أجلها، إنه يشير إلى وجود جسر مكسور بين هؤلاء السكان من جهة، وبين من أُطلِق عليهم اسم الإفرنج من جهة أخرى. يقول لامارتين: «أتممنا ارتداء ثيابنا التركية لكي لا نُعرَف كإفرنج في محيط دمشق»[٣٧]، ويُضيف: «إنَّ تعصُّب سكان دمشق والبلاد المجاورة يتطلَّب من الإفرنج الذين يغامرون بزيارة تلك المناطق أن يأخذوا كل هذه الاحتياطات»[٣٨]، ويقول: «لقد تشبَّث الدمشقيون برفضهم دخول قنصل إنكلترا العام أبواب دمشق، رغم تهديدات الباب العالي ورغم التدخّل المُخيف **لإبراهيم باشا**، ورغم حامية عسكرية من اثني عشر ألف جندي مصري وأجنبي. هبَّت المدينة في عصيانين رهيبين لسماعهما فقط خبر اقتراب هذه

القنصل. لو لم يغيِّر طريقه لقُطِّعَ إربًا إربًا. الأشياء على حالها في دمشق. إنَّ وصول أوروبي بثيابٍ إفرنجية هو إشارة لانفعالٍ جديد».[٣٩]

ويكشف لامارتين في موقع آخر سبب رفض الدمشقيين استقبال الأجانب آنذاك بالعامل الأمني، والحِرص على سلامة دمشق والعاملين على حراستها وحمايتها، فهو يتحدَّث عن شِجار وقع بين قافلته والحرس قائلاً: «كان سبب الشِّجار أنَّ حرَّاس القوات المصرية كانوا قد لاحظوا بندقيتي صيد لم يخبئهما خدمي بشكل جيد تحت أغطية الأحصنة فرفضوا إدخالنا، إنه فرمان من **شريف بك** الحاكم الحالي لدمشق، يمنع إدخال الأسلحة إلى المدينة حيث يُخشى كل ليلة من الفتن ومن تذبيح القوات المصرية. لحسن الحظ كان بحوزتي رسالة قريبة التاريخ من **إبراهيم باشا** سحبتها وقدمتها للضابط قائد الدورية، فقرأها وقرَّبها من جبينه وشفتيه وأدخلنا مع اعتذار ومديح شديدين».[٤٠]

**الرّحلة: مضامينها وجمالياتها**

إنَّ الاسترسال في شرح أبعاد ووصف وتصوير لامارتين للشرق بعامة، ولدمشق بخاصة، وما بثَّه خلال ذلك كلّه من أفكار تستحق الإجلال والتقدير، يتطلَّب من الباحث المُنصِف أن يتوقف عند هذه الرحلة على الصعيدين الموضوعي والجمالي. وهنا يبرز رأي المُترجِمة **ماري طوق** الذي جاء فيه: «اللافت في كتابه الوجوه المتعدِّدة لإبداعه، فهو السياسي الذي يحاول أن يستقصي أحوال المجتمعات محاولاً النَّفاذ إلى حالة العصور الغابرة في ضوء الحالة الحاضرة، وإطلاق أحكام تجاور فيها القسوة المرنة التفهُّم الذكيّ للأمور. وهو لامارتين الرسَّام الذي يتبارى مع لامارتين الأديب والشاعر في داخله. ريشته العاشقة للجمال تلتقط الألوان وفوارقها الدقيقة، وترسمُ الخرائب والمناظر والصروح جاعلةً منها لوحات فنية بديعة، وهو المصوِّر لعادات الناس الذين التقى بهم تصويرًا دقيقًا دون أي عصبية دينية وإنْ تكن خلفيته الروحانية المشبعة بوجدانية مسيحيّة قد طَبَعَت آراءه وتأملاته، إلاَّ أنها خلفيّة منفتحة على الآخر ومُنسجِمة مع قناعاتها. يسترسل لامارتين في وصفه المناظر والناس مُنقِّبًا في أماكن الشرق

عن الجمال ليُخرجه في قالب لغة شعرية. إنه أيضًا الوصف المقرون بالتأمل الفلسفي والديني والسياسي والميتافيزيقي»[٤١]، وقولها أيضًا: «خَلَقَ لامارتين لأدب الرحلات بُعده الجمالي والتصويري والإنساني والوجداني، وأراد أن يخلق آفاقا جديدة للإلهام الأدبي والفني»[٤٢]. كما يبرز رأي الشاعر الكويتي عبد العزيز سعود البابطين الذي قال: «تميَّز الكتاب بالأسلوب الأدبي الرومانسي الذي عُرِفَ به لامارتين، وَصَفَ ما رآه حقيقةً، فكتب ما شاهد وما رأى دائمًا، لكن كتاباته لم تخل من تضمين ما سمعه في أحايين كثيرة».[٤٣]

يُلاحِظ الباحث أنَّ لامارتين، الذي جَمَعَ بين الكتابة عن الخاص والعام، كان يُجري مقارنات بين ما يراه في الشرق بعامة، وبين ما كان يراه في أوروبا بعامة، وفرنسا بخاصة. وفي الوقت نفسه كان يربط بين رموز الحضارة الأوروبية وبين منابعها الشرقية والعربية، يقول: «إنَّ الحضارة الشرقية هي دائمًا بمستوى حضارتنا، لأنها عريقة أكثر منها، ولأنها أصلاً أكثر صفاءً وكمالاً. ومن دون أفكارٍ مسبقة، لا أجد مقارنة بين النُّبل والتهذيب والجلال القاسي في العادات العربية والتركية والهندية والفارسية وبين عاداتنا»[٤٤]. وكثيرًا ما أجرى مقارنات بين الحضارتين الشرقية والغربية مثل قوله: «الغرب بلاد الذهب والمادّة، الحركة والصَّخب، أما الشرق فبلاد التأمل العميق والحدس والعبادة».[٤٥]

وثمَّة تصريحات كثيرة للامارتين، كان يلجأ فيها للغيبيات، التي جمعت بين أدب الرِّحلات من جهة، وبين دور الأديان في المناطق التي زارها لتحقيق التواصل الإيجابي بين البشر، ومنها قوله: «**فالأديان المشتركة هي عامل التعاطف الأكثر قوّة بين الشعوب، فكرة مشتركة بين الناس هي أكثر من وطن مشترك**»[٤٦]. ويقول أيضًا: «**المعتقدات والإيمان المشترك هي محرّك الأمم**»، و«**الإيمان هو العقل العام، الكلام أداته والصحافة رسولته، وهو ينتشر في العالم بالعزيمة والحدّة اللتين ينتشر بهما دين جديد. جلّ ما يطمح إليه هذا الإيمان هو أن يعيد صياغة الديانات والحضارات والمجتمعات على صورته وكذلك التشريعات الناقصة أو التي شوّهتها كبوات العصور المظلمة وجهالاتها**»[٤٧]، ويضيف:

**«لا يمكن للمرء بالفكر وحده، أن يُعيد بناء صروح مقدسة لزمن أو لشعب لا يعرف دينه ولا عاداته معرفة عميقة».**[٤٨]

**أهداف الرحلة**

في الوقت الذي تؤكد فيه المُترجِمة **ماري طوق** أنَّ هدفه من هذه الرحلة هو «الذهاب إلى أقصى الأماكن لتقصير المسافات بين إنسان وآخر، ولتعزيز الأخوّة الإنسانية» [٤٩]، نجد أنَّ آراء الباحثين اختلفت حول الهدف الحقيقي الذي أراده لامارتين منها، غير أنَّ له بعض التصريحات التي توضح ذلك الهدف، فهي تارة «حجّ مسيحي»: «يتَّضح ذلك من قول لامارتين قلت لنفسي: «هذا الحجّ المسيحي، أو على الأقلّ حجّ الإنسان والشاعر، كان ليعجب أمي»[٥٠]، وتارة لأهداف سياسية تذكّرنا بمقولة إنَّ أدب الرحلات هو الوجه المُبتَسِم للاستعمار، ولا سيما أنه ألحق رحلته بخاتمة دعا فيها أوروبا بعامة، وفرنسا بخاصة، للتوسع الخارجي، ولاستعمار المناطق التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية آنذاك. يتمثل ذلك في قوله: «**في حال سقوط هذه الامبراطورية [العثمانية]... تعمَد كلٌّ من القوى الأوروبية العظمى إلى ضمّ القسم «الخاص بها... من المناطق التي ستقع تحت الوصاية»، وتعمل على ترسيخ سيادة القوى العظمى، وتقوم هذه السيادة (...) بصفتها حقًّا أوروبيًّا على الحقّ في احتلال هذا الجزء بالذات من الأراضي أو الشواطئ لكي تؤسِّس فيه إما مدنًا حرّة أو مستعمرات أوروبية أو مرافئ أو أسكلات تجارية**»[٥١]، **ويقول: «سكَّان سورية الرئيسيين والأكثر نفوذًا يؤلِّفون خميرة شعب كبير يمكن تحضيره وإعداده لمستقبل أبهى، ليس على أوروبا إلاَّ أن ترعاه بعينيها وتقول له: إنهض!»**[٥٢]. ويقول: «**هناك جبال سورية التي هي مصدر لا ينضب للفحم الحجري لتزويد السفن التجارية العديدة عند شاطئ البحر**».[٥٣]

تبدو هذه الرِّحلة في مواقع أخرى وكأنها تمَّت تارة لأهداف استخباريّة؛ إذ يقول لامارتين: «استقبلني الآغوان اللذان دخلت دارهما بأسمى آيات الترحيب، كانا يعرفان أنني رحالة أوروبي، ويعتبرانني مُوفدًا سرّيًا مهمّته الإتيان بمعلومات

لملوك أوروبا عن النزاع القائم بين الأتراك و**إبراهيم باشا**»[٥٤]، وتارة لأهداف أدبية: شعرية، وفلسفية، يقول: «مررتُ «بأرض المعجزات» كشاعرٍ وفيلسوف»[٥٥]، وتارة أخرى لكي تكون جزءًا من السيرة الذاتية للامارتين نفسه، وجزءًا من السيرة الغيريّة للشرق، يقول: «إنَّ الملاحظات التي رضيت إعطاءها للقراء... لا تصلح لشيء إلاَّ لذكرياتي»[٥٦]، وتارة لتغيير أجواء لامارتين المُحبِطة التي تلت فشله السياسي في فرنسا؛ إذ لم ينجح في الانتخابات النيابية عام ١٨٣١»[٥٧]، غير أنَّ أكثر ما كرَّره لامارتين وأوضحه بين فينة وأخرى، والذي يلتقي مع أهداف غيره من الرحالة الغربيين الذين سبقوه في رحلاتهم أو تلوه خلال القرن الثامن عشر، هو العشق المشترك للشرق، والتربية التي لقوها من أسرهم ومجتمعاتهم، والتي كانت تنمّي لديهم ذلك الحب. وللامارتين خصوصيّة على هذا الصعيد؛ إذ أدى عشقه الشديد للشرق، إلى اعتباره من جانب بعض المؤرِّخين للأدب بأنه من أصول عربية. أما هو فيقول عن نفسه: «كان خيالي عاشقًا للبحر وللصحاري وللجبال وللأخلاق وللآثار التي تركها الله في الشرق. طول عمري كان الشرق حلم أيامي المُظلِمة في غيوم الخريف والشتاء في الوادي الذي ولدت فيه. إنَّ جسدي، مثله مثل روحي، كان ابن الشمس يحتاجُ إلى النور، يحتاجُ إلى شعاع الحياة هـذا»[٥٨]. ويقول في موقع آخر: «عيناي من بلاد الشرق، وقلبي حبّ، وفكري من أولئك الذين يحملون في داخلهم غريزة النور».[٥٩]

وهكذا، رَسَمَ لامارتين صورة جميلة وأخاذة للشرق، تختلف عن الصورة التي رسمها غيره من بعض الأوروبيين، التي ألصقت بالشرق الهمجيّة والقبليّة والبدائيّة والتخلُّف والجهل والظلام، من أجل أن يبرِّروا لأنفسهم القيام بدور حضاري تمديني له، بعد احتلاله، مؤكِّدًا هنا أنَّ ما قام به لامارتين هو جزء من تطلُّع الأوروبيين الذين رأوا أنفسهم بعد القرن السابع عشر مركز الثقل بفضل ازدهارهم الاقتصادي، فشكَّلت كتب رحالتهم الكثيرة مصدر استنباط للصورة الجديدة للشرق؛ إذ تدفَّقوا بدافع فضولهم أو بتكليفٍ رسميّ، وراحوا يتبارون في إبراز المنحى الغرائبي للحياة الشرقية[٦٠]. وكان في مقدِّمة هؤلاء الرحالة:[٦١]

- **فولني** (١٧٥٧-١٨٢٠) مؤلِّف كتاب «**رحلة إلى سورية ومصر**» عام ١٧٨٦.
- **فرانسوا دي شاتوبريان** (١٨٦٨-١٨٤٨) مؤلِّف كتاب «**جولة من باريس إلى القدس**» عام ١٨١١.
- **جيرار دي نيرفال** (١٨١١-١٨٥٥) مؤلِّف كتاب «**رحلة إلى الشرق**» عام ١٨٥١.
- **آرنست رينان** (١٨٣٣-١٨٩٢) مؤلِّف كتاب «**جذور المسيحيّة**» عام ١٨٦٦.
- **شارل رينو** (١٨٢١- ١٨٥٣) مؤلِّف كتاب «**من أثينا إلى بعلبك**» عام ١٨٤٦.
- **باتيستان بوجولا** (١٨٠٩-١٨٦٤) مؤلِّف كتاب «**رحلة إلى آسيا الصغرى وبلاد الرافدين وتدمر**» عام ١٨٤٠.
- **جوزيف ميشو** (١٧٦٧-١٨٣٩) مؤلِّف كتاب «**مراسلات من الشرق**» عام ١٨٣١.
- الفيكونت **دي مارسيلوس** (١٧٩٥ – ١٨٦١) مؤلِّف كتب عدّة عن الشرق، ومنها كتابه «**القدس**» عام ١٨٩٥.
- موريس بارّيس (١٨٦٢- ١٩٢٣) مؤلِّف كتاب «**تحقيق في بلدان المشرق**» عام ١٩٢٣.

ونختم بالإشارة إلى أنَّ الرقابة الفرنسية كانت منعت نشر كتاب لامارتين: «**رحلة إلى الشرق**»، لأنَّ لامارتين قال فيه: إن «فرنسا أمّة أُصيبت بالملل»، ويتعيَّن عليها أن تنفتح أكثر على العالم.[٦٢]

## الهوامش

(١) انظر: أ- عبد الرحيم مودن، **أدبيّة الرحلة**، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٩٦، ص٢٨.
ب- د.شعيب حليفي، **الرحلة في الأدب العربي**، رؤية للنشر والتوزيع ٢٠٠٦، القاهرة، ص٨٢.

(٢) انظر: مسعود عياش: *www.yemenitta.com/maqal.htm*.

(٣) انظر: د. حسين محمد فهيم، **أدب الرحلات**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩، الصفحتان ٢١-٢٢.

(٤) انظر: **موسوعة الشعراء والأدباء الأجانب**، إعداد: د. موريس حنا شربل، جرّوس برس، لبنان، ط١، ١٩٩٦م، الصفحتان ٣٨٧-٣٨٨.

(٥) ألفونس دي لامارتين، **مختارات من كتاب رحلة إلى الشرق**، ترجمة: د. جمال شحيّد وماري طوق، مراجعة واختيار: د. علي عقلة عرسان ود. إلهام كلاّب، ط١، الكويت، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، ٢٠٠٦، ص٤٤٧.

(٦) المرجع السابق نفسه، ص ٤٤٩.

(٧) المرجع السابق نفسه، ص ٤٥٠.

(٨) المرجع السابق نفسه، ص٤٨١-٤٨٢.

(٩) المرجع السابق نفسه، ص٤٥٠-٤٥١.

(١٠) المرجع السابق نفسه، ص ٤٦٥-٤٦٦.

(١١) المرجع السابق نفسه، ص ٤٦٨.

(١٢) المرجع السابق نفسه، ص ٤٦٨.

(١٣) المرجع السابق نفسه، ص ٤٥٣.

(١٤) المرجع السابق نفسه، ص ٤٧٦.

(١٥) **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، إعداد: د.سهيل صابان، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٠.

(١٦) المرجع في الهامش رقم (٥)، ص٤٦٩.

(١٧) المرجع السابق نفسه، ص٤٦٧.

(١٨) المرجع السابق نفسه، ص٤٦٦-٤٦٧.

(١٩) المرجع السابق نفسه، ص٤٦٧.

(٢٠) المرجع السابق نفسه، ص ٤٦٦.

(٢١) المرجع السابق نفسه، ص٤٧٢.

(٢٢) المرجع السابق نفسه، ص٤٧١.

(٢٣) المرجع السابق نفسه، ص٤٧١.

(٢٤) المرجع السابق نفسه، ص٤٧١.

(٢٥) المرجع السابق نفسه، ص ٤٧٤.

(٢٦) المرجع السابق نفسه، ص ٤٧٤.

(٢٧) المرجع السابق نفسه، ص٤٧٢-٤٧٣.

(٢٨) المرجع السابق نفسه، ص ٤٧٤.

(٢٩) المرجع السابق نفسه، ص ٤٧٣.

(٣٠) المرجع السابق نفسه، ص ٤٧٣.

(٣١) المرجع السابق نفسه، ص٤٨٣.

(٣٢) المرجع السابق نفسه، ص٤٧٨.

(٣٣) المرجع السابق نفسه، ص٤١٩.

(٣٤) المرجع السابق نفسه، ص٣٩٥.
(٣٥) المرجع السابق نفسه، ص ٤٨٤.
(٣٦) المرجع السابق نفسه، ص ٤٤٦.
(٣٧) (٣٨) (٣٩) المرجع السابق نفسه، ص ٤٤٧.
(٤٠) المرجع السابق نفسه، ص٤٥١ – ٤٥٢.
(٤١) المرجع السابق نفسه، ص٤٦١.
(٤٢) المرجع السابق نفسه، ص٤٦٣.
(٤٣) المرجع السابق نفسه، ص٣.
(٤٤) المرجع السابق نفسه، ص٣٧٢.
(٤٥) المرجع السابق نفسه، ص٤٧٨.
(٤٦) (٤٧) المرجع السابق نفسه، ص ٤١٨.
(٤٨) المرجع السابق نفسه، ص ٤٢١.
(٤٩) المرجع السابق نفسه، ص ٤٦٣.
(٥٠) المرجع السابق نفسه، ص ٢٨.
(٥١) المرجع السابق نفسه، ص٦٧٧.
(٥٢) (٥٣) المرجع السابق نفسه، ص٦٧١.
(٥٤) المرجع السابق نفسه، ص ٤٧٠.
(٥٥) المرجع السابق نفسه، ص١١.
(٥٦) المرجع السابق نفسه، ص١٣.
(٥٧) المرجع السابق نفسه، ص ٨.
(٥٨) المرجع السابق نفسه، ص ٢٧.
(٥٩) المرجع السابق نفسه، ص٦٠.
(٦٠) انظر: *www.intiqadonline.com/archive/2002/0504/case/doc3.htm*
(٦١) المرجع في الهامش رقم (٥)، ص ٧-٨.
(٦٢) المرجع السابق نفسه، ص ٩.

## المراجـــع


١. ألفونس دي لامارتين، **مختارات من كتاب رحلة إلى الشرق**، ترجمة: د. جمال شحيّد وماري طوق، مراجعة واختيار: د. علي عقلة عرسان ود. إلهام كلاّب، الكويت، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، ط١، ٢٠٠٦.
٢. د. حسين محمد فهيم، **أدب الرحلات**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩.
٣.د. سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٠.
٤. د.شعيب حليفي، **الرحلة في الأدب العربي**، رؤية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، القاهرة.
٥.عبد الرحيم مودن، **أدبيّة الرحلة**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٦.
٦. موريس حنا شربل، **موسوعة الشعراء والأدباء الأجانب**، جرّوس برس، لبنان، ط١، ١٩٩٦.

**المواقع الإلكترونية**

*www.yemenitta.com/maqal.htm*
*www.intiqadonline.com/archive/2002/0504/case/doc3.htm*

# محور الكتب

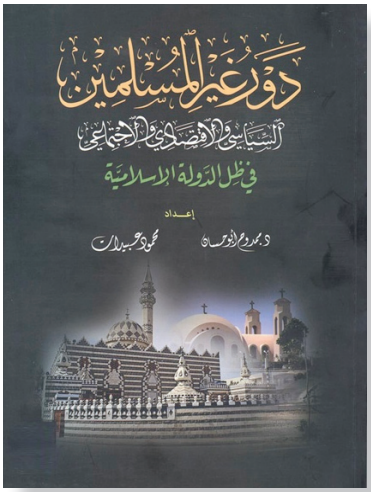
دور غير المسلمين
السياسي والاقتصادي والاجتماعي
في ظل الدولة الإسلامية
إعداد
د. ممدوح الدوسان
محمد عبدالله

الحركات الدينية
السياسية
ومستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي
نادية سعد الدين

مركز دراسات الوحدة العربية
الحركة القومية العربية
في القرن العشرين
(دراسة سياسية)
طلعت الشايب

# نقد ومراجعة

## (١)

## شركاء في الحضارة العربية

### قراءة في كتاب

### دور غير المسلمين السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ في ظل الدولة الإسلاميّة

**إعداد: ممدوح أبو حسان ومحمود عبيدات**

الناشر: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع
مكان النشر وتاريخه: عمّان، ٢٠١٢

أ.د. عصام سليمان الموسى*

هذا كتاب جدير بقراءات نقدية معمقة لمعالجته مضمونًا مهمًا يمسّ حياة الناس، كل الناس، في مجتمعنا العربي والإسلامي.

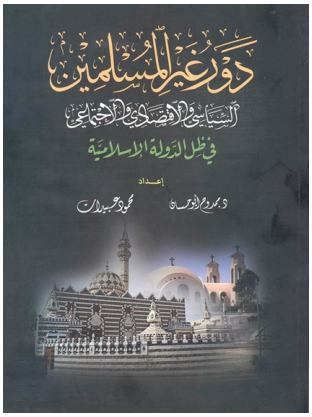


ولقد قصدت أن أقول متعمدًا «كلّ الناس» ، وليس «غير المسلمين» فحسب، كما قد يوحي لنا عنوان هذا الكتاب، لأني أرى فيه معالجة لقضية لا تمسّ حياة غير المسلمين، وإنما العرب محليًا وعالميًا. لقد لامس الكتاب قضية من أخطر قضايا الفكر العربي والإسلامي على مرّ العصور، قضية شكّلت وما تزال تشكّل تحديًا وجوديًا يستدعي الجدل والنقاش، ووضع النقاط على الحروف، في عصرنا الحالي، عصر الإعلام الرقمي، أو الرقمنة كما سأستخدمها في هذه المقالة.

* قُدِّمت هذه القراءة في لقاء نادي الكتاب الثاني بمنتدى الفكر العربي بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٩.

** أستاذ في كلية الإعلام/قسم الصحافة/جامعة اليرموك؛ الأردنّ.

لقد غيَّرت تكنولوجيا الرقمنة واستخدامات شـــبكة الإنتـرنت المعلو-اتصالية من أسلوب حياتنا الفكرية ونظرتنا للأمور. قبل الرقمنة كانت الرقابة على الأفكار سائدة. لكن الرقمنة جاءت بفتح جديد، وضع الفكر في دائرة الضوء، فتميَّز عصرنا بأنه عصر كشف الحقائق. وكشفت الرقمنة المستور الذي كان يُسهِّل تغطيته وإخفاؤه في العصور السابقة، تلك العصور التي كان للرقابة فيها دور مؤثر يسمح للرقيب بحجب المعلومات، كليًا أو جزئيًا، عن أنظار المتلقي وبالتالي عقله. اليوم، في عصر الرقمنة، صارت «الرقابة»، «والرقيب على الفكر»، من مخلفات الماضي. بل إن الرقمنة فتحت المحلي على الدولي، والدولي على المحلي، فصار الفكر المحلي عُرضة للنقاش على «الطريق السريع» - طريق الإنترنت وعالم الفضاء الكوني- الذي أصبح ملك الجميع لا يتحكم به أحد على الإطلاق. من هنا، فإن أي بحث حديث في قضية معاصرة لا يأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات قد يُنتَقد لقصوره.

في ضوء هذه المقدمة سأعمل على مناقشة هذا السِّفر النفيس مناقشة عقلانية ووجدانية. لكن في البداية، لا بد من تحية أزجيها للأستاذين المؤلِّفين على جهدهما الكبير. فالأستاذ محمود عبيدات معروف باهتمامه بتاريخ الأردن وقضاياه الاجتماعية، أما الدكتور ممدوح أبو حسان فرجل أعمال مثقف. وفي كتابهما هذا، تتسع دائرة الاهتمام عندهما لتطال المسلمين وغير المسلمين. فالكتاب إذًا جدير بمناقشة جادة.

**أولاً**، لا بد من التأكيد بأن مضمون الكتاب جريء، فهو يتصدى لمعالجة قضايا العلاقة بين مكونات المجتمع العربي من مسلمين وغير مسلمين، هذه العلاقة التي نحتاج إلى رسم حدودها الآن ربما أكثر من أي وقت آخر، لأن اقتتال الأخوة يستنزف جسد هذه الأمة وينخر في بنيانها. نحن بحاجة للمصالحة على أسس ثابتة وواضحة تعرّف كل فرد حقيقة دوره في المجتمع.

توقفت كثيرًا عند قصة وردت في هذا الكتاب ذات مدلول كبير. وتتعلق القصة بمقولة **معاوية**، مؤسس الدولة الأموية، وهو السياسي العربي الداهية، حين فصل في قضية اعتدى فيها مسلم على جاره اليهودي، فاشتكاه **لمعاوية**، فقال **معاوية** مؤنبًا المسلم :

«نحن إخوة في عبادة الله، لا فرق بين مسلم وذمّي في الحقوق والواجبات، الدين لله والأرض وما عليها للجميع» (ص ١٢٥). هذه المقولة نقلتني إلى ما قاله بعد ١٤٠٠ عام المغفور له الملك **فيصل الأول** في خطابه الذي ألقاه في حلب في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٨ بعد تحرير سورية من السلطة العثمانية مؤكدًا فيه «ضرورة الوحدة الوطنية باسم القومية» حين أعلن في خطابه أن «العرب هم عرب قبل **موسى وعيسى ومحمد**» (سليمان الموسى، **الحركة العربية**، ص ٦٤٤).

وإذا كان كبار الساسة العرب، قديمهم وحديثهم، قد أدركوا هذه الحقيقة المثلى في تآلف القلوب وتوحيدها، فإن عنوان الكتاب: **دور غير المسلمين السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل الدولة الإسلامية**، بدا لي منحازًا في اتجاه الدين لا القومية التي تجمع الكل. وهذا ما يمسّ مشاعر العرب المسيحيين تحديدًا. لقد قسَّم العنوان العرب، والناس، إلى مسلمين وغير مسلمين. وهذه نظرة دينية وليست قومية.

أذكر من أيام المدرسة في الخمسينيات أن المقررات المدرسية علمتنا أن العرب المسيحيين الذين قاتلوا في معارك الفتح الإسلامي، في القادسية واليرموك قالوا حينما سئلوا مع مَنْ تقاتلون، وكانت لهم انحيازاتهم السياسية المعروفة حينئذ: المناذرة مع الفرس والغساسنة مع البيزنطيين، أجابوا من دون تردد: نقاتل مع قومنا العرب. كانت هذه القصة الصغيرة المعبِّرة غذاءً تمثّلناه في كل لحظة لنا على ثرى وطننا العربي. فالمسيحيون العرب يعتبرون أنفسهم شركاء في بناء الحضارة العربية، وهم يوقِّرون الإسلام ويجلّون نبيه العربي الهاشمي محمد ﷺ سيدًا للعرب بلا منازع، ونظرة الغرب والصهيونية لهم - أي للمسيحيين الشرقيين - تمامًا مثل نظرتهم للمسلمين: هي نظرة سلبية. المسيحيون العرب يرون في الإسلام رسالة سماوية وثقافة عالمية قدَّمها العرب لغيرهم من الشعوب، مما ميَّزالعرب عن غيرهم من تلك الشعوب، ووضعهم في مكانة متفوقة فكريًا ودينيًا وفلسفيًا. وعليه فإني أعتقد أنه لو كان عنوان الكتاب على النحو الآتي: «**دور العرب غير المسلمين في بناء الحضارة العربية**» لربما اتخذ مسارًا أوسع وأشمل، ولربما جاء الطرح أكثر شمولاً. ويبدو لي أن عنوان الكتاب دفع بالأستاذين الفاضلين، لوسم عملهما «إعدادًا». ولهذا عملا على جمع مادة لم تتم مناقشتها وتحليلها بصورة كافية تتناسب ومعطيات عصر الرقمنة

الذي نعيش في ظلاله حقًا: عصر مقارعة الحجّة بالحجّة والوصول إلى استنتاجات واضحة محددة، مما أطر الكتاب في خانة محدودة المدى، تدفع بالقارىء بعد الانتهاء من مطالعته للتساؤل: هل هناك جزء ثانٍ لهذا العمل تتم فيه مناقشة الأمور بعمق، وتضع النقاط على الحروف، وتستكمل البحث الذي توقف في آخر فصول الكتاب في الفصل السابع عند حدود العصر المملوكي!؟ وماذا بعده وصولاً إلى يومنا هذا الذي نعيش فيه اشتباكات دينية وطائفية في منطقتنا تهدِّد ما أُنجز على مدار قرن مضى من النهضة العربية الحديثة التي حملت أفكار الثورة العربية الكبرى؟

من القضايا اللافتة التي تبرز بعد مطالعة الكتاب ملاحظة خلوّه من اعتماد مصادر أجنبية معاصرة – إلا المترجمة للعربية منذ زمن. ولهذا نجد الكتاب يقدم عمومًا رواية عربية من وجهة نظر أحادية، قد تُصنَّف بأنها مُنحازة، مع استشهاد من هنا وهناك ببعض الأفكار الأجنبية الإيجابية المترجمة، دون التعرض لطروحات العصر التي جاءت بها الرقمنة. فلو أخذنا مثلاً كتابًا طُبع مرات عدة في الغرب، ولا أظن أنه ترجم للعربية، من تأليف باحثة يهودية هي Bat Ye"or وعنوانه: *The Dhimmi: Jews and Christians Under Islam* فإنه، كما أرى كتاب خطير يبحث في علاقة الإسلام بالذمّيين اليهود والمسيحيين. وفي مراجعة للكتاب، على سبيل المثال، كتب ناقد هو M. D Roberts يقول على شبكة الإنترنت إن الذمّيين يُصنَّفون بحسب كتاب (بات) في درجة دنيا (أو ثانية):

"This is a disturbing book which reveals what is described as a socially acceptable Islamic conduct against peoples who were classed as **"inferior".** For the most part the book describes these peoples as Jews and Christians who were classed as "dhimmi."

وفي كتاب (بات) تركّز المؤلِّفة على روايات تاريخية تبيّن فيها الوجه الآخر للحكم الإسلامي، فتورد قصصًا شبيهة بما رواه الباحثان أبو حسان وعبيدات عن فتنة القاهرة (ص ص ٣٧٩-٣٩٠)، حين أحلَّ السلطان في القاهرة دم النصارى: «من وجد نصرانيًا فله ماله ودمه» (٣٨٩). هذه الفتنة التي تدمي تفاصيلها قلب المرء

العربي، فكيف إذا كان الكتاب كلّه – أقصد كتاب بات- مليء بقصص مشابهة تبدأ مع ظهور الإسلام وحتى الزمن الحديث. إن أي كتاب لا يأخذ بعين الاعتبار مناقشة هذه الطروحات يصبح كتابًا منحازًا لوجهة نظر معينة، وهذه ليست من شروط البحث العلمي المعمول بها.

وللمزيد حول هذه النقطة، هناك مواقع على الإنترنت تطرح مناقشات لكل ما يمسّ الفكر الإسلامي لا بد من الالتفات لها، لأن الناس في عصر الرقمنة يقرؤون الإنترنت أكثر من غيرها، ويتأثرون بطروحاتها، فلا بد من الاطلاع على مضمونها ومناقشته، ومنها موقع Dhimmi وموقع Harem، وغيرها.

ومن الأمثلة على ما سبق: يناقش الباحثان الفاضلان أبو حسان وعبيدات في بداية كتابهما مفهوم الذميّ (ص ٥)، دون التطرق إلى تعاريف مراجع أجنبية أو مواقع إلكترونية. وعلى سبيل المثال، ما يرد على موقع الإسلام السياسي (*http://www.politicalislam.com/blog/the-dhimmi/*): الذي يعتبر الذمّي كافرًا ويُحابي المسلم:

"a dhimmi is a kafir (non-Muslim) who goes along with Islam and even defends Islam"

ختامًا أقول، إن الأعمال الكبيرة تفرض ملاحظات لا بد من إبدائها، وهي على أية حال لا تنتقص من أهمية هذا السفر، ودليل أهمية الكتاب مناقشته في هذا الصرح الكبير.

ويبقى السؤال قائمًا: هل هناك جزء ثان للكتاب يصدر لاحقًا؟

مراجعة كتاب

(٢)

# الحركات الدينيّة السياسيّة

## ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي*

دة. نادية سعد الدين

الناشر: الدار العربية للعلوم
ومركز الجزيرة للدراسات
تاريخ النشر: بيروت، الدوحة، ٢٠١٢

تشهد منطقة الشرق الأوسط منذ ثمانينيات القرن العشرين، كامتداد زمني سابق وصولاً إلى ما نشهده اليوم على وقع الثورات العربية، وجودًا ملحوظًا للحركات الدينية السياسية، أخذ يتكرّس في جوانب عدّة تجاوزت نطاق الشق الدعوّي الخدمي إلى التغلغل التدريجي في مضمار الحقل السياسي. وأدت تلك الحركات، وما تزال، ولا سيما الحركات الإسلامية السياسية في فلسطين المحتلة وفي دول الطوق العربية (مصر والأردن وسورية ولبنان)، فضلاً عن الحركات الدينية السياسية الإسرائيلية، دورًا مؤثرًا في مسار الصراع العربي-الإسرائيلي، بما تحمله من رؤية ومفهوم خاص لطبيعته والسُّبل التي تراها صالحة لإدارته وحله، انطلاقًا من مرجعيات عقائدية فكرية وسياسية معينة، أثرت، أيضًا، في معادلة الصراع.

* كان منتدى الفكر العربيّ قد عقد لقاءً حول هذا الكتاب لقاء نادي الكتاب بتاريخ ٢٠١٢/٣/٤، تحدثت فيه المؤلِّفة دة. **ناديا سعد الدين**، وعقَّب عليها أ.د. **كامل أبو جابر**، وأدار اللقاء د. **الصادق الفقيه** أمين عام المنتدى.

### دور الدين في الصراع

لجأت الدراسة، عبر الاستعانة بمنهجية من منهجيات الدراسات المستقبلية القائمة على تقنية السيناريو، إلى تحليل دور الدين في الصراع العربي - الإسرائيلي، ليس باعتباره البُعد الأوحد في التفسير، بسبب طبيعة الصراع نفسه وتشابك أبعاده وتعدد أطرافه، بوصفه صراعًا سياسيًا استراتيجيًا وحضاريًا عميق الجذور، وبسبب طبيعة الاحتلال الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الإحلالي، الذي اقتلع شعبًا من جذوره وطرد معظمه في فضاءات دول الشتات، ليحل مكانه يهودًا مهاجرين من أصقاع البلاد المختلفة، منكرًا الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني العربي، وبخاصة العودة وتقرير المصير. فكانت تلك الحقوق المستلبة الوجه الآخر للصراع، مثلما شكّلت المقاومة والنضال لاسترداد ما أستلب والحيلولة دون اغتصاب ما تبقى، عاملاً رئيسيًا من عوامل استمراره وتأجيجه، إضافة إلى الأبعاد السياسية والقانونية والدينية والحضارية والاقتصادية للصراع، مثلما وقفت عقبة أمام جهود التسوية السلمية.

### تنامي حضور الحركات في مسار الصراع

تتبعت الدراسة الحضور المتنامي للحركات الإسلامية السياسية، التي قدمت خطابًا مغايرًا لطبيعة الصراع وسبل إدارته وحله، وتأثير المقاومة الفلسطينية العربية في معادلة الصراع، بما أحدثته من إنجازات ألحقت الضرر الفادح في الكيان الإسرائيلي. وتوقفت الدراسة عند التحولات الحاصلة اليوم في خطاب تلك الحركات، وما إذا كانت تكتيكية تنمّ عن قراءة المتغيرات، أم استراتيجية تعبّر عن مراجعة وإعادة نظر في الرؤية والمنهج، ومدى تأثير ذلك كله في معادلة الصراع.

وقدمت الدراسة تحليلاً لبنية الكيان المحتل، وللأفكار المكوّنة للأيديولوجية الصهيونية السائدة والمتناقضة مع مشروع التسوية السلمية، والمتجاوزة للمواقف اليهودية المناهضة لها، استنادًا إلى مزاعم دينية بهدف توظيفها لتحقيق الأهداف السياسية في الاحتلال والهجرة والتوطين، مقابل سطوّة التيارات اليمينية الدينية المتطرفة.

وحاولت الدراسة بشكل علمي فهم الداخل الإسرائيلي، والخريطة السياسية القائمة، والموقف من قيام الدولة الفلسطينية، ومن الحقوق الوطنية الفلسطينية العربية. ودرست مسوغات هدف وتوقيت اشتراط الاعتراف الفلسطيني «بيهودية الدولة» التي تلغي حق العودة وحقوق الفلسطينيين في فلسطين المحتلة ١٩٤٨، وبينت خطورة المسعى الأمريكي الإسرائيلي الراهن لطرح «الدولة الفلسطينية» قبل الحل النهائي، تحت عنوان «حل الدولتين»، بجعل «الدولة المقترحة» بديلاً عن قضايا «الوضع النهائي» وليس حلاً يدرج في إطار تسوية شاملة للصراع بصفته أحد مخرجاته التفاوضية، باعتبارها صيغة إشكالية تتناقض بنيويًا مع حق العودة وتختزل الحقوق الفلسطينية المشروعة، وتشوّه صورة الصراع، وتضفي المشروعية التاريخية والدينية والقانونية المزعومة على الكيان الإسرائيلي.

ويأتي ذلك في ظل صيغ تسووية تنتقص من الحقوق الفلسطينية العربية المشروعة، وصعوبة حدوث خرق في الفكر الصهيوني العنصري التوسعي الذي تحمله التيارات الإسرائيلية، بمختلف توجهاتها اليسارية واليمينية والدينية تجاه الصراع، فكرًا وتطبيقًا، والتفافها حول «لاءات» العودة إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وحق العودة وإزالة المستوطنات وتقسيم القدس باعتبارها «العاصمة الأبدية والموحدة للشعب اليهودي»، وفق مزاعمهم، مقابل الحديث عن دولة فلسطينية منقوصة السيادة ومنزوعة السلاح لا تخرج عن أسر الحكم الذاتي المسيطر على السكان دون الأرض، بينما تتحكم سلطات الاحتلال بشؤونه الأمنية والسيادية.

**محددات عمل وتحرّكها الحركات الدينية السياسية**

بينت الدراسة، في سياق الحديث عن المحددات، تأثير العامل الدولي في مسار الصراع، في ظل اختلال موازين القوى والانحياز الأمريكي للكيان الإسرائيلي، وسعي الجانبين الأمريكي والإسرائيلي إلى تحييد الدور الأممي عن القضية الفلسطينية وحصر الدور الأوروبي في جانب التمويل فقط، في ظل مواصلة ضغوط «اللجنة الدولية

الرباعية» على حركة حماس «للاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقيات الموقعة سابقًا معها، ونبذ ما تسميه الإرهاب».

بينما تشكل المجالات الإقليمية والعربية والإسلامية مصدر قوة وضعف بالنسبة لتلك الحركات في آن، فيما يعدّ العامل الداخلي مصدر قوة وتأثير كبيرين للكيان الإسرائيلي، إلا أن هذا الأمر يختلف في الساحة الفلسطينية التي تشهد انقسامًا يلحق الضرر بالمشروع الوطني الفلسطيني ويصبّ في خدمة الاحتلال.

**سيناريوهات مصير الصراع**

وضعت الدراسة عدة سيناريوهات لمصير الصراع، وتبيَّنت مستقبله وتصاعد وتيرته وما يعنيه ذلك من استحالة التوصل إلى حل سلمي مع الكيان الإسرائيلي. وخلصت إلى أن الصراع مرشَّح لتصاعد مستمر، أخذًا بعين الاعتبار طبيعته وجذوره وأبعاده وأطرافه، وطبيعة المتغيرات والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة به والمتداخلة فيه، ولا سيما مع وجود وحضور المقاومة الإسلامية الفلسطينية والعربية، مقابل الحضور المتنامي للحركات الدينية السياسية الإسرائيلية، بما تحمله من مواقف متشددة تجاه الصراع.

وتظل الاحتمالات مفتوحة، حسب الدراسة، على عدوان إسرائيلي جديد على قطاع غزة يعيد ما حدث سنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، فضلاً عن احتمال اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة في ظل الممارسات العدوانية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والاعتداءات المستمرة على المقدسات الدينية.

اعتبرت الدراسة أن الصراع لن يُحسم عبر تسويات سياسية منقوصة أو مشاريع مجتزأة، بحكم طبيعة وحقيقة نشأته باعتباره من الصراعات الطويلة الممتدة، إذ أن أية تسوية قد يتم التوصل إليها لن تنهي الصراع، ولن تكون قادرة على إنهاء

جوانب الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، حيث ستبقى قضايا جوهرية عالقة، تشكل أساس الصراع وجوهره، في ظل شكوك بالالتزام الإسرائيلي بها، قياسًا بتجارب سابقة، وإنما يكمن حلّه في معالجة جذور إشكاليات مسبباته المتمثلة في دحر الاحتلال وإزالة كيانه الصهيوني، واستعادة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم، ومن دون ذلك ستظل المنطقة مرشحة لمزيد من عدم الاستقرار والافتقار للأمن. فالكيان الإسرائيلي ليس جاهزًا أو مستعدًا لحل شامل أو تسوية عادلة، ولن يندحر من الأراضي المحتلة إلا إذا اضطر لذلك.

وترى الدراسة أن ثمة حاجة لاستراتيجية عربية موحدة لإدارة الصراع وسُبل حلّه، تأخذ بمختلف أشكال القوة لضمان استمرار النضال والمقاومة، باعتبارها سبيلاً للتحرر وتقرير المصير.

# (٣)

# الحركة القوميّة العربيّة في القرن العشرين (دراسة سياسية)

د. فتحي محمد درادكة

تأليف: هاني الهندي
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية
تاريخ النشر ومكانه: بيروت، ٢٠١٢

يُعدّ كتاب هاني الهندي، «**الحركة القومية العربية في القرن العشرين (دراسة سياسية)**»، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، شهادة حية وواقعية حول مسار القومية العربية، التي بدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى تراجعت في النصف الثاني من القرن العشرين، وخفَّ لمعان بريقها وما يزال. لكن هاني الهندي، وهو مثقف يعي ما يقول ويكتب، يصف القومية العربية بوصفها الحقيقي بعيداً عن التحيز والتبجيل للفكرة القومية.

* أكاديمي أردني.

يقف الأستاذ الهندي على ثابتين أساسيين من ثوابت القومية العربية هما: القضية الفلسطينية والوحدة العربية، وإن لم تنته الأولى وما تزال تداعياتها مستمرة، وفيما قضية الوحدة هي الأخرى لم تتحقق ولا توجد بوادر لتحققها حتى الآن، لأن الدول العربية تتشرذم وتتفتت أكثر من التفتيت الذي كان قائمًا أيام ازدهار الفكر القومي العربي. أما التجربة الفاشلة للقومية العربية فقد حاول الأستاذ هاني الهندي مقارنة الحالة العربية بشأنها بحالات منتصرة في العالم.

قسَّم المؤلف كتابة إلى خمسة أقسام مع تصدير للأستاذ **صلاح الدين الدباغ**، ومقدمة، وخاتمة. يصف **الدباغ** هاني الهندي بقوله: «من طلائع المناضلين والمفكرين العرب الذين كرسوا حياتهم، بل ووهبوها للعمل القومي العربي...هذا العمل يتمحور حول تحرير فلسطين والوحدة العربية. وهو من القلة القليلة التي عملت بصمت وبدون ضوضاء أو بهرجة، والتي تفرض على نفسها منهجاً أخلاقياً صارماً من التفاني ونكران الذات»، (ص١٣).

تناول القسم الأول القومية العربية واليقظة الآسيوية مستعرضاً الجذور والبدايات الأولى للقومية في أوروبا وآسيا، وتطرق إلى التجارب الآسيوية اليابانية والصينية والهندية. وحمل القسم الثاني عنوان «**الصحوة بعد السبات الطويل**» في ثلاثة فصول: الأول، **نهاية الغيبوبة وبدايات اليقظة والمحاولة العربية الأولى في مصر من الاستقلال إلى الاحتلال**. يرجع هاني الهندي سبب النهضة العربية إلى أيام **محمد علي باشا**، حاكم مصر، الذي اهتم بثلاثة أمور أساسية، هي تقوية الجيش المصري (ص١٢٣)، كما عُني بالاقتصاد (ص ١٢٦)، ولا سيما إلغاء عمل السخرة لفلاحي مصر، وإنشاء المصانع. واهتم بمؤسسات التعليم والثقافة (ص١٢٨)، فأوفد البعثات إلى إيطاليا وفرنسا.

جاء القسم الثالث من الكتاب بعنوان «**في القومية العربية (البدايات حتى نهاية الحرب العظمى)**» بواقع أربعة فصول: الأول في النشأة والتكوين، ويشير إلى أهمية المفكرين العرب، **كفارس نمر** الذي أسس عام ١٨٧٥ جمعية سرية عربية نادت باستقلال سورية

متحدة مع لبنان، وبالاعتراف باللغة العربية لغة رسمية، ونشر التعليم، ورفع الرقابة التي تحد من الحرية؛ ومنهم أيضًا **ناصيف اليازجي**، و**بطرس البستاني** الذي أسس أول مدرسة وطنية عالية، وكان أول من أنشأ قاموساً عربياً عصرياً، وأول من وضع دائرة معارف باللغة العربية، ونادى بتعليم المرأة، ومنهم ايضا **عبد الرحمن الكواكبي**، و**نجيب عازوري**، والشيخ **طاهر الجزائري** في دمشق. وتناول الفصل الثاني «**القومية فكرة حديثة في حاضنة قديمة**»، والثالث «**الثورة العربية الكبرى**»، والفصل الأخير جاء بعنوان «**الدولة العربية الأولى في الشام**».

استعرض القسم الرابع «**ما بين الحربين**» **من ميسلون إلى النكبة**»، تطور القومية العربية، بواقع أربعة فصول، تناول الفصل الأول منها نجاح الجيران وفشلنا، حيث استعرض فيه تجارب تركيا وإيران ونجاحهما في بناء الدولة الحديثة، وفي الفصل الثاني تطرق إلى الكفاح الوطني والمقاومات العربية في وادي النيل والمشرق العربي والمقاومة في بلدان المغرب العربي، وجاء الفصل الثالث ليتحدث عن التيارات السياسية في الوطن العربي الكبير، تيار وطني، وديني، وشيوعي، وقومي عربي، وحملت الفصول الرابع والخامس والسادس الفكرة القومية في العراق وبلاد الشام والتيار العروبي في مصر.

وجاء القسم الخامس من الكتاب للحديث عن ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٧٠)، «تصاعد القومية العربية/التيار القومي العربي بقيادة مصر الناصرية» بواقع ثلاثة فصول، حمل الأول عنوان: «**أوضاعنا العربية النضال من أجل التحرر الوطني والوحدة القومية**» وفي الفصل الثاني تحدث عن «ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، وأول وحدة شعبية عربية وقيام الجمهورية العربية المتحدة، وجاء الفصل الثالث للحديث عن الانفصال وما بعده، حيث استعرض الهندي الانتصارات الوطنية التي تحققت في الوطن العربي بعد الانفصال المصري – السوري، واستراتيجية إسرائيل العسكرية ضد العرب، وتآمر بعض قياديي البعث على مصر الناصرية في حرب حزيران/يوليو ١٩٦٧.

يخلص المؤلف إلى تعريف القومية العربية بأنها فكرة تهدف إلى تحقيق وحدة الأمة العربية، وإقامة دولة واحدة لها في الوطن العربي الكبير، وبناء نهضة جديدة بعد قرون من الغياب شبة الكامل عن مسيرة التاريخ الإنساني. فالقومية في جوهرها دعوة إلى تأكيد هوية الأمة وشخصيتها الخاصة المميزة أمام الآخرين. فهي إذًا فكرة، أي أنها فكرة وحركة نضالية تهدف إلى بناء دولة خاصة بالعرب بعد أن تتحرر الأمة من الحكم الاجنبي وتوفر الحرية لأبنائها.

ونختم حديثنا بما وصف **صلاح الدين الصباغ** كتاب الاستاذ هاني الهندي: «كتاب تأريخي لحركة القومية العربية في أقطار الوطن العربي، جمع المؤلف بين دفتيه دراسة وافية وشاملة وتفصيلية لهذه الحركة، ويرصد ويتابع نشأتها وتطورها وحركتها ونضالها في سبيل التحرير والوحدة، وهو الذي أسهم في هذا النضال على امتداد الخمسين سنة الماضية».

# أعضاؤنا المؤازرون

هـذا بـاب جديـد نستحدثـه في مجلـة **المنتـدى** لعرض منجـزات الأعضاء من المؤسسات والهيئات العربيّة المؤازرة، إلى جانب مـا يُساهم به الأعضـاء العاملون من مقالات ودراسات وتعليقات.

ويشتمل باب «**أعضـاؤنا المـؤازرون**» على تقاريـر حـول الإنجـازات ذات الصلـة بالعمـل العربـيّ المشـترك، وغيرها من المنجزات في مجالات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّـة والثقافيّة في أقطار الوطن العربيّ.

وإننـا نأمـل مـن الأعضـاء المؤازرين أن يوافونا بتقارير مصـوّرة عن إنجازاتهم المؤسسيّة، التي سنقوم في كلّ عدد بنشر مجموعة مما يردنا منها.

تُرسل النّصوص والصور الخاصة بهذا الباب إلى أمينة سرّ المجالس واللجان وشؤون الأعضاء في المنتدى أة. هنيدا القرالة على البريد الإلكتروني:
*hounida@atf.org.jo*

المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تأسست عام ١٩٨٥
JORDANIAN BUSINESSMEN ASSOCIATION
Established in 1985

مجموعة طلال أبو غزالة
Talal Abu-Ghazaleh Organization

## (١)

# المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

سعى المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا منذ تأسيسه عام ١٩٨٧ إلى بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية، تسهم في تحقيق الأهداف التنموية من خلال زيادة الوعي بأهمية البحث العلمي والتطوير وتقديم الدعم المالي المناسب له، وتوجيه النشاط العلمي والبحثي ضمن أولويات وطنية تنسجم مع التوجهات التنموية، وإنشاء المراكز البحثية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وفيما يأتي أهم انجازات المجلس الأعلى.

- توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع مؤسسات نظيرة على المستويين الإقليمي والدولي، ومن أبرزها الاتحاد الأوربي والهيئة الألمانية للبحوث، ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل، والإسكوا، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية، وكتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجي في الجمهورية التونسية. وتنص هذه الاتفاقيات على التبادل العلمي والتكنولوجي من خلال تبادل زيارات العلماء والباحثين، وتنفيذ المشروعات البحثية وعقد الندوات وورش العمل المشتركة.

- المشاركة في (١٥) مشروعًا مدعومًا من المفوضية الأوروبية مع بعض الدول العربية في حوض البحر الابيض المتوسط من خلال برامج العمل الإطارية السادس والسابع (FP6, FP7) بهدف زيادة توعية الباحثين بالبرامج والمشروعات المدعومة من المفوضية الأوروبية وبناء قدرات الباحثين الأردنيين في مجال كتابة مقترحات المشروعات، وإنشاء نقطة المعلومات الأردنية في نيسان/ إبريل عام ٢٠٠٥ على غرار نقاط الاتصال الوطنية (NCPs) الموجودة في الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتوفير المعلومات التفصيلية حول برامج البحث والتطوير في الاتحاد الأوروبي وطرق تمويلها، والاستفادة منها من جانب الباحثين الأردنيين.

- مأسسة جائزة **الحسن بن طلال** للتميز العلمي تقديرًا للدور المتميز الذي يقوم به سمو الأمير **الحسن بن طلال** في تحفيز دور العلوم والتكنولوجيا في الأردن، حيث تمنح الجائزة للمؤسسات الوطنية التي تشارك في تطوير الأنظمة التعليمية والتدريبية، وخدمة المجتمع (مؤسسات التعليم العام، ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التعليم التقني والمهني). وبناءً على توجيهات صاحبة السمو الملكي الأميرة **ثروت الحسن**، رئيسة لجنة الجائزة، فقد تم تشكيل لجنة لتطوير محتوى ومفهوم الجائزة، وجاءت توصياتها أن توسع مظلة الجائزة لتشمل كافة الدول العربية وتسمى جائزة «**الحسن بن طلال للتميز العلمي لمؤسسات التعليم والتدريب في الوطن العربي**».

- إصدار نشرات إرشادية حول اتفاقيات الانفتاح الاقتصادي والتجاري، كاتفاقية منظمة التجارة العالمية وتعميمها على الدول العربية.

- إنشاء مراكز بحثية تابعة للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وهي: المركز الوطني للمعلومات عام ١٩٩٣؛ المركز الوطني لأمراض السكري والغدد الصم عام ١٩٩٦؛ والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية عام ١٩٩٨؛ المركز الوطني للبحث والتطوير عام ٢٠١٠، الذي يضم خمسة برامج رئيسية تشمل الطاقة، والتكنولوجيا الحيوية، والبادية الأردنية، والتكنولوجيا النانوية، إضافة إلى برنامج الغذاء والمياه. ويتم من خلال تلك المراكز والبرامج التعاون في مجالات متعددة مع الدول العربية.

- إنشاء مرصد للعلوم والتكنولوجيا والإبداع في الأردن بالتعاون مع الإسكوا بهدف جمع المعلومات عن أنشطة العلوم والتكنولوجيا والإبداع في المملكة، وتحليل وترجمة هذه المعلومات واستعمالها لإجراء الدراسات ووضع السياسات والاستراتيجيات. وتنظيم ورشات عمل تدريبية حول «مراصد ومؤشرات وإحصاءات العلوم والتكنولوجيا والإبداع»، بهدف إعداد القوى البشرية والإمكانات الفنية لمؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي وبناء القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية في مجال إدارة المعلومات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والإبداع، مثل الدراسات وإنتاج المؤشرات وجمع البيانات وتقديم التقارير وفقًا للمعايير العالمية.

- المساهمة مع الجمعية العلمية الملكية في استضافة مركز الإسكوا للتكنولوجيا، الذي يهدف إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية بما فيها القدرات العربية في مجال التكنولوجيا والابتكار.

- يمثل المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا المملكة الأردنية الهاشمية في اتحاد مجالس البحث العلمي العربية الذي يهدف الى تعزيز الروابط العربية فيما بين الدول العربية في المجالات العلمية والبحثية، ويشارك المجلس الأعلى في معظم النشاطات والندوات والورش العلمية التي يعقدها الاتحاد في العديد من الدول العربية، ومن بينها الأردن، إضافة إلى قيام المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا بتنسيق عقد العديد من اللقاءات العلمية التي يعقدها اتحاد مجالس البحث العلمي العربية في الجامعات والمراكز العلمية الأردنية.

(٢)

# جمعية رجال الأعمال الأردنيّين

تقوم جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأداء رسالتها في خدمة قطاع الأعمال الأردني وترويج الاستثمار في الأردن وبناء العلاقات القوية والمتميزة مع عدد من النظراء في الدول العربية والصديقة، مستندة في ذلك الى توجيهات جلالة **الملك عبد الله الثاني ابن الحسين** المعظم، وإلى خدمة توجهات اقتصادنا الوطني.

وانطلاقًا من حرص جمعية رجال الأعمال الأردنيّين على متابعة التطورات الاقتصادية على الصعيد المحلي، ومن منطلق الوعي بالمسؤولية الوطنية والمشاركة فيها جنبًا إلى جنب مع القطاع العام، تنشط الجمعية في عرض وجهة نظر مجتمع الأعمال إلى الحكومة من خلال اللقاءات المتواصلة مع كبار المسؤولين، إضافة إلى تنظيم سلسلة لقاءات المنبر الاقتصادي. كذلك تشارك الجمعية بفاعلية في مناقشة القوانين الاقتصادية الجديدة، حيث يتم إعداد مذكرات تتضمن وجهة نظر الجمعية فيما يخص مشاريع القوانين الاقتصادية التي تعرضها الحكومة على القطاع الخاص للتشاور والتباحث، كما يتم المشاركة في عدد من الاجتماعات الرسمية واللجان الوزارية المشتركة مع الدول العربية والصديقة، وتنظيم اجتماعات مجالس الأعمال المشتركة التي تربط الجمعية مع نظيراتها من جمعيات وهيئات القطاع الخاص

في (٤٠) دولة عربية وأجنبية، مما يعكس دور الجمعية المهم في توطيد العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم على مستوى القطاع الخاص. كذلك تستضيف الجمعية باستمرار السفراء العرب، حيث يتم بحث العلاقات الاقتصادية التي تربط الأردن مع الدول الشقيقة وسبل تنميتها على مستوى قطاع مجتمع الأعمال.

لقد شاركت الجمعية ضمن الوفد الرسمي الذي رافق رئيس الوزراء الأسبق د. **عون الخصاونة** إلى ليبيا عام ٢٠١٢، كما شاركت الجمعية بوفد كبير في الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال الذي عُقد في الدوحة، بتنظيم مشترك مع اتحاد رجال الأعمال العرب.

ويذكر أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تضم الأمانة العامة لاتحاد رجال الأعمال العرب، الذي يتشرف رئيس الجمعية معالي السيد حمدي الطباع برئاسته منذ تأسيسه عام ١٩٩٧. وتمارس الجمعية دورها الفاعل على صعيد العمل العربي المشترك من خلال أنشطة الاتحاد.

### اتحاد رجال الأعمال العرب

تأسس اتحاد رجال الأعمال العرب عام ١٩٩٧، وهو هيئة عربية مستقلة تضم في عضويتها جمعيات وهيئات رجال الأعمال في الدول العربية، في كل من: الأردن، ومصر،

وفلسطين، والبحرين، واليمن، والمغرب، والكويت، والسودان، ولبنان، والعراق، وقطر، والجزائر، وليبيا، وسورية. ويتخذ الاتحاد من عمّان مقرًا له.

يسعى الاتحاد من خلال أنشطته إلى توثيق العلاقات الاقتصادية وتنميتها بين رجال الأعمال العرب. والترويج لإقامة مشروعات عربية مشتركة، إضافة إلى تمثيل مصالح رجال الأعمال العرب في المنابر الاقتصادية الإقليمية والدولية. ومن أهم الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد تنظيم سلسلة من الملتقيات السنوية لمجتمع الأعمال العربي للالتقاء والتباحث في فرص الاستثمار المتاحة، والاستماع لآراء الاقتصاديين والمختصين حول آخر المستجدات على الساحة الاقتصادية العربية، والتطورات الدولية. وقد عقد الملتقى (١٤) اجتماعًا كان آخرها في قطر عام ٢٠١٢.

من أهم إنجازات الاتحاد نجاحه في عقد الملتقيات السنوية التي تجمع المئات من رجال الأعمال العرب للاطلاع على آخر المستجدات على الساحة الاقتصادية العربية، وكذلك تعرف فرص الاستثمار القائمة في مختلف الدول العربية المنضمة للاتحاد، والاجتماع مع عدد كبير من المسؤولين والخبراء الاقتصاديين في الدول العربية ومن مختلف التخصصات للتحاور والاطلاع على التجارب الاستثمارية المختلفة في الدول العربية، وسبل تطوير التعاون العربي على مستوى القطاع الخاص. أما على المستوى الدولي، فإن الاتحاد يُهدف إلى فتح آفاق التعاون بين رجال الأعمال العرب ونظرائهم في الدول الصديقة، فقد أخذنا زمام المبادرة بتأسيس مجالس أعمال عربية بين الاتحاد وعدد من هيئات القطاع الخاص في الدول الصديقة التي ترتبط بعلاقات اقتصادية متميزة مع القطاع الخاص العربي ولها آفاق مستقبلية واعدة، وهي: من البرازيل، غرفة التجارة العربية-البرازيلية، ومن الصين، المجلس الصيني لترويج التجارة الدولية، ومن تركيا، من خلال مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي، ومن ألمانيا، مؤسسة تطوير الاقتصاد في سكسونيا، ومن الهند وتشيلي أيضًا. وقد شارك الاتحاد في تنظيم المنتديات العربية الصينية، والعربية اللاتينية بهدف تفعيل العلاقات بين القطاع الخاص العربي والقطاع الخاص في تلك الدول. كما

يحرص الاتحاد على تنظيم زيارات عمل لرجال الأعمال العرب إلى عدد من الدول الأجنبية، وقد نظم زيارات إلى كل من الصين، وألمانيا، والبرازيل، والهند.

لقد تمكن اتحاد رجال الأعمال العرب خلال السنوات العشر الماضية على تأسيسه في عام ١٩٩٧ أن يكون المنبر الوحيد لرجال الأعمال العرب، يعربون من خلاله عن وجهات نظرهم حيال قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم، ويعملون بكل جهد ممكن للحفاظ على التعاون الاقتصادي العربي المشترك، ويستعرضون من خلال هذا المنبر فرص الاستثمار ومناخاته، وآخر التطورات عليها في بلدانهم، ويوصون إلى الحكومات العربية لكي تعمل لتسهيل أعمالهم وانتقالهم بين الدول العربية. وقد وقع على اتفاقية تأسيس الاتحاد في عمّان (٧) دول عربية، أما الآن فقد تضاعف عدد أعضاء الاتحاد تقريبًا وأصبح يضم (١٥) دولة عربية. وهناك العديد من الأعضاء المؤازرين. كما تمكن الاتحاد خلال مسيرته من الحصول على عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وهو أعلى مرجعية اقتصادية عربية. وكذلك التوقيع على اتفاقية تعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. ويشارك الاتحاد في الاجتماعات التحضيرية للقمم الاقتصادية العربية، ويقدم إليها أوراق عمل حول سُبل تعزيز العمل العربي المشترك. ويشارك الاتحاد أيضًا بصفة مراقب في اجتماعات القمة العربية على مستوى الرؤساء، كذلك يشارك الاتحاد في الاجتماعات العربية المشتركة والمؤتمرات والندوات ذات العلاقة بأنشطته، وهو عضو في لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.

**الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العربي**

في عام ٢٠١٢ نجحت جهود الاتحاد في تنظيم اجتماعات الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العربي الذي عُقد في الدوحة خلال الفترة ٢٠-٢٠١٢/٢/٢١، برعاية سمو الشيخ **حمد بن خليفة آل ثاني** أمير دولة قطر. وتم تنظيم الملتقى بدعوة كريمة من رابطة رجال الأعمال القطريين، حيث عقد الملتقى تحت **شعار «الربيع**

**العربي...التحدّيات والفرص الاستثمارية وسط الواقع الاقتصادي العالمي»**. وتميز الملتقى بحضور عربي كثيف من رجال وسيدات الأعمال العرب. وأسفرت الاجتماعات عن بيان ختامي ركز على أولويات التعاون الاقتصادي العربي، والمشاريع الاستراتيجية ذات الأولوية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، خاصة في ظل التطورات المستجدة التي شهدتها الدول العربية.

وترأس معالي السيد **حمدي الطباع**، رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب، وفد رجال الأعمال العرب المشاركين في الملتقى، وألقى كلمة في حفل افتتاح الملتقى استعرض فيها آفاق التعاون العربي على مستوى القطاعين العام والخاص في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الوطن العربي، وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية وأزمة اليورو وتداعياتها على الدول العربية.

وجاء في كلمة الافتتاح:

«نجتمعُ اليوم ونحن على أعتاب مرحلةٍ تاريخيةٍ وقد مرّ عامٌ على بدايةِ الربيعِ العربي، وشهدت عدةُ دولٍ عربيةٍ تغييراتٍ سياسيةٍ هامة، ستفتحُ صفحةً جديدةً من حياةِ شعوبِها وتؤسسُ لبدايةٍ جديدةٍ على المستوياتِ السياسيةِ والاجتماعيةِ والاقتصادية، فباسم اتحاد رجالِ الأعمالِ العربِّ، نباركُ لهذه الشعوبِ انتفاضتَها ونتمنى لها مستقبلاً مشرقًا بإذن اللهِ تعالى، فنحنُ نريدُها ثوراتٌ تؤسسُ لمرحلةٍ جديدةٍ تنعمُ فيها الشعوبُ العربيةِ بالحريةِ والديمقراطية، ويعودُ الأمنُ والاستقرارُ ليعّمَ أقطارِ العالم العربي كافة، وأن نتخطى الآثارَ الاقتصاديةِ السلبيةِ التي أعقبتْ مرحلةَ التغيير، والتي تُعْتَبَر طبيعيةً ومنطقيةً في مرحلةٍ انتقاليةٍ على الشعوب، ومجتمعُ الأعمالِ تحمّلَ نتائجَها المؤقتةِ في سبيلِ الوصولِ إلى الأهداف المرجوّة وحلولِ الاستقرارِ بأسرعِ وقت، ولكنَّ مرحلةَ المخاضِ الحاليةِ قد تطول، فتطوراتُ الأوضاعِ على الأرضِ حتى الآن بطيئةٌ باتجاهِ تحقيقِ الأهداف، والتخوف من أن الربيع العربي قد يعقبه خريف اقتصادي طويل قبل أن تستقر الأوضاع وتتحسن قدرة الدول التي شهدت التغييرات على النمو والانطلاق نحو مستقبل جديد.»

وأضاف معالي رئيس الاتحاد أنه مما لا شك فيه أن معظم اقتصادات الدول العربية قد تأثرت سلبًا بحالة عدم الاستقرار السائدة، سواء في تلك الدول التي شهدت الثورات الشعبية على أرضها أو الدول الأخرى، فقطار التغيير والإصلاح والتطوير قد انطلق، في الوقت الذي ما تزال فيه اقتصادات المنطقة العربية تعاني تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمة منطقة اليورو، وهذا الامر واضح من خلال ما نلمسه من تباطؤ في الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهبوط معدلات النمو في عدد كبير من الدول العربية، وتجميد تنفيذ الكثير من المشاريع المهمّة للتنمية الاقتصادية، إلى جانب تراجع تعاملات أسواق رأس المال في الدول العربية، وتباطؤ الإنتاج السلعي والخدمي في مختلف القطاعات الاقتصادية. وهذه نتائج مباشرة للمرحلة الانتقالية. فالتقديرات تشير إلى أن الدول التي شهدت ثورات تكبدت خسائر اقتصادية تجاوزت ١٠٠ مليار دولار.

«إن أمامَ مجتمعِ الأعمالِ العربي تحدياتٌ جمةٌ ومسؤوليةٌ كبيرةٌ في هذهِ المرحلةِ للتعاونِ في مساعدةِ الدولِ التي عانتْ من الاضطراباتِ على تجاوزِ محنتها وتوجيهِ الجهودِ لتنفيذِ مشاريعَ إعادة الإعمارِ والاستثمارِ فيها، وللأسف ما تزال الأموالُ العربيةِ تبحثُ عن موطنٍ لها في الخارجِ، على الرُّغمِ من أزمةِ الاقتصادِ العالمي والوضع المتردي في أوروبا وتبعات أزمةِ اليورو. إن الحكوماتِ والقطاعِ الخاص مدعوونَ لتأسيسِ مرحلةٍ جديدةٍ من التعاونِ والعملِ العربي المشترك لنتمكنَ من تجاوزِ هذه المرحلةِ الصعبةِ، وإلا سنعاني لوقتٍ طويل، وتطالُ الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الجميعَ، ولن تستطيعَ الدولُ العربيةِ النأيَ بنفسِها عن كرةِ الثلجِ المتدحرجة، فالاصلاحُ الاقتصاديُ والاجتماعيُ والعدالةُ في توزيعِ الثرواتِ والمكتسباتِ باتَ ضرورة حتميةٌ للجميع، وإلا ستشهدُ الساحةُ العربيةُ المزيدَ من الاضطراباتِ التي تحركُها بالأساس المعاناةُ المعيشيةِ للمواطنين، وتزايدِ الفقرِ والبطالةِ المنتشرةِ بين الشبابِ العربي التي تصل إلى نسبة ١٨٪، أي ما يعادلُ (١٧) مليون شخص قادرٌ على العملِ معظمهم من الشبابِ والخريجين الجامعيين، إن تفاديَ هذا الوضعِ لن يتاتى إلا بإعادةِ النظرِ في السياساتِ الاقتصاديةِ

المتبعة وتوجيهِ الاستثماراتِ ورؤوسِ الأموال إلى داخلِ الدولِ العربية. ولا يقل ذلك أهميةً عن محاربةِ الفسادِ ومعالجةِ ضعفِ الشفافيةِ التي تسببتْ في إهدارِ المليارات من ثرواتِ الشعوب. واستذكر في هذا السياقِ قرارَ القمةِ الاقتصاديةِ العربيةِ التي عُقدتْ في الكويت بتأسيسِ صندوقِ تمويلِ المشاريعِ المتوسطةِ والصغيرةِ برأسمال (٢) مليار دولار، ولكن حتى الآن لم يلمسْ القطاعُ الخاصُ العربي أية نتائجَ ملموسةٍ لتنفيذِ هذا القرار على أرض الواقع، على أهمية هذا الصندوق في مواجهة مشكلةِ البطالةِ وتوفيرِ فرصِ العملِ للشباب، ولتفعيلِ عملِ هذا الصندوق، لا بد أن تشاركَ في إدارته مؤسسات القطاع الخاص العربي التي تتوفرُ لديها الخبراتِ والكفاءاتِ اللازمة.»

**«ومن هذا المنبر أدعو الحكومات العربيةِ لتبني خطةَ تنميةٍ اقتصاديةٍ عربيةٍ للخمسِ سنواتٍ القادمة تهدفُ إلى حُسْنِ استغلالِ وتوجيهِ الموارد الماليةِ والكفاءاتِ البشريةِ المتوفرةِ في الوطنِ العربي في إقامةِ المشاريعِ التنمويةِ وتضمنُ يُسرَ انتقالِ الأيدي العاملةِ المدربةِ فيما بينها. إضافةً إلى ضرورةِ تحديثِ وتطويرِ البنى التحتيةِ المناسبةِ للتنميةِ الاقتصاديةِ والتنميةِ البشريةِ على حدٍ سواء، مثل النهوضِ بالتعليمِ والرعايةِ الصحيةِ وتدريبِ القوى العاملة، وإطلاقِ القدرات الإبداعية للمواطنِ العربي بتهيئةِ الظروفِ المناسبةِ من عدالةٍ وحريةِ رأي وتكافؤ الفرص.»**

**«وقبل ان أُنهي كلمتي، أوجه التساؤلَ التالي للضميرِ العربي، هل نحن ذاهبون إلى فوضى ومستقبلٍ مجهول؟ أين أصبحتْ القضيةُ المركزيةُ للأمةِ العربيةِ، وهي القضيةُ الفلسطينيةُ واستعادةِ القدسِ الشريف، ونحن نرى بأم أعيننا الاحتلال الإسرائيلي يواصلُ قضمَ الأراضي الفلسطينية ويُسرعُ الخطى لتهويدِ القدسِ، ونحن منشغلونَ عما يجري على أرض فلسطين الحبيبة.»**

وتضمن برنامج الملتقى الذي عُقد على مدار يومين جلسات عمل تحدث فيها عدد من الوزراء العرب المختصين في الشأن الاقتصادي، وخبراء ورؤساء هيئات اقتصادية ومالية

ورجال أعمال، وقد سُلِّط فيها الضوء على فرص ومناخات الاستثمار في الدول العربية المشاركة، ومن ضمنها قطر، وتونس، وليبيا، إضافة إلى الأردن، ومصر، ولبنان، وفلسطين. كما تضمن البرنامج جلسة عمل حول **واقع الوضع الاقتصادي العربي وآفاقه المستقبلية في ظل التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم.**

وفي ختام فعاليات الملتقى أعلن رئيس الاتحاد قبول طلبي تونس وليبيا أعضاء في اتحاد رجال الأعمال العرب. و صدر عن المشاركين التوصيات الآتية:

**أوّلاً: تثمين المشاركين للجهود الدؤوبة التي بذلتها الحكومة القطرية لتطوير وتنمية الاقتصاد القطري وتشجيع الاستثمار.** وأوصى المشاركون بأن تُعطى الأولوية في العطاءات وتنفيذ المشروعات لشركات المقاولات والاستشارات العربية.

**ثانيًا:** يُؤكّد المشاركون أهمية قيام المشروعات العربية الاستراتيجية المشتركة في قطاعات الطاقة والغاز والمياه، والسكك الحديدية والملاحة والطرق البرية، والصناعات الهندسية والتكنولوجية والدوائية والغذائية، وغيرها، بين أقطار الوطن العربي، وتوفير التمويل والدعم المالي لها من مؤسسات التمويل العربية والإسلامية المشتركة، وكذلك الدفع قدمًا باتجاه تشجيع السياحة العربية البينية باعتبارها خطوة أساسية لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي.

**ثالثًا:** ثمّن المشاركون التوجّهات الجديدة للدول العربية التي تهدف إلى توفير الدعم اللازم والمناسب للقطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة، وتطبيق الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص من خلال نظام الاقتصاد الاجتماعي، باعتبار تلك الشراكة المحرّك الرئيس للنشاط الاقتصادي.

**رابعًا:** لا بد من تسريع تنفيذ القرارات التي صدرت عن هذه القمم في إقامة المشاريع الاستراتيجية في البنى التحتية، وتطوير التبادل العربي البيني في التجارة والاستثمار، وإزالة عوائق النقل والإجراءات البيروقراطية لتنفيذ المشروعات وتوطين الاستثمارات، وصولاً إلى إقامة كيان اقتصادي عربي متين. وأكد المشاركون ضرورة توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص لإقامة المشاريع على تنوّعها خاصة المتوسطة والصغيرة الخدمية والإنتاجية منها.

**خامسًا:** أكد المشاركون ضرورة تبني مشروعات الأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي للحبوب والتمور والأغذية واللحوم والأسماك والزيوت. وطالبوا بتبني مشروعات الأمن الدوائي وتشجيع الصناعة الدوائية العربية

**سادسًا:** طالب المشاركون الحكومات العربية بالعمل الجاد على تكامل وتراكم المنشأ الصناعي والمدخلات في الصناعة العربية من الدول العربية، وتجاوز معوقات تحرير التجارة وقطاع الخدمات بين الدول العربية.

**سابعًا:** إن المشاركين يُطالبون بمنح رجال الأعمال العرب حرية الحركة والتنقل بين الدول العربية من خلال إصدار بطاقة رجل الأعمال العربي، ويناشدون الحكومات العربية بتبني هذه التوصية وتنفيذها باعتبارها شرطًا لازمًا لزيادة حركة التجارة والاستثمار بين الدول العربية وتدعيم المصالح المشتركة من خلال المشروعات العابرة للحدود.

**ثامنًا:** دعا المجتمعون الحكومات العربية إلى إحلال العمالة العربية بدلاً من العمالة الأجنبية، ولا سيما أن ملايين الشباب العرب يتدفقون سنويًا إلى سوق العمل بحيث وصلت معدّلات البطالة بين الشباب العربي إلى مستويات عالية تجاوزت الخطوط الحمراء.

**تاسعًا:** طالب المشاركون الدول العربية بالمساعدة على فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بأدوات ناجعة وفاعلة، وأهمّها فتح الأسواق العربية للمنتجات الفلسطينية، وتوطين استثمارات عربية كافية في فلسطين في مجالات الإسكان والزراعة والطاقة والصحة والتعليم، وبشكل خاص في القدس الشريف التي تتعرّض لهجمة صهيونية شرسة لتهويدها.

**منتدى الأعمال الفلسطيني**

شارك معالي السيد **حمدي الطباع**، رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب في أعمال المؤتمر الثالث لمنتدى الأعمال الفلسطيني الذي عقد في تونس خلال الفترة من ٨-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ تحت شعار «**نماء متواصل .. مسؤولية**

**مشتركة»**، وألقى كلمة باسم الاتحاد بعنوان (**اتحاد رجال الاعمال العرب ودوره في دعم القضية الفلسطينية**)، استعرض فيها علاقة الاتحاد بالقضية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني، والدور الداعم الذي يقدمه الاتحاد للاقتصاد الفلسطيني ورجال الأعمال الفلسطينيين. **وطرح في كلمته العديد من المبادرات المتعلقة بالقدس والمواطن الفلسطيني من خلال صندوق وقفي استثماري للاستثمار في القدس في مختلف القطاعات، لتثبيت أهل القدس على أرضها في ظل التهويد الممنهج الذي يقوم به الاحتلال الصهيوني للمدينة يكون من بين أهدافه الآتي:**

أ- برنامج دعم العائلات الفلسطينية بالقدس، وذلك لمساعدتها على الثبات على أرض القدس وتوفير كافة سبل العيش الكريم لها.

ب- تقديم التمويل والقروض الميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وللصناعات الحرفية والتراثية الفلسطينية والمنشآت السياحية ووسائل النقل العام.

ج- تسهيل ودعم تسويق المنتوجات الزراعية والصناعية المنتجة في القدس في أسواق الدول العربية والأجنبية.

د- توطين استثمارات استراتيجية عربية في مجالات التعليم، بما في ذلك التعليم الجامعي والمهني والإسكان والسياحة والبنية التحتية، ولا سيما المشروعات المكثفة للعمالة.

هـ- لما للمدينة المقدسة من مكانة دينية، وفي ضوء توافر فرص استثمارية مجدية في قطاعات السياحة والفنادق والصناعات الحرفية، فإنه يجب توجيه استثمارات عربية مهمّة إلى هذا القطاع، وبالتالي تشجيع السياحة الدينية إلى هذه المدينة، وتطوير الصناعات الحرفية والتراثية فيها، الأمر الذي يعمل على تثبيت السكان فيها.

و- تأهيل المدارس ومراكز التدريب المهني والأماكن الدينية والتاريخية والتراثية، وتوفير مناطق حرفية وصناعية مؤهلة لخدمة أصحاب الحرف التراثية والصناعات في القدس.

كما تطرق إلى أهمية تعاون رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات ورجال الأعمال العرب في المساهمة في إعادة إعمار غزة بعد الهجمات الإسرائيلية المتكررة، التي دمرت جزءًا كبيرًا من البنية التحتية للإقتصاد الفلسطيني هناك، إضافة إلى المساهمة في دعم وتنمية الاقتصاد الفلسطيني عامة وتحريره من ربقة الاحتلال الإسرائيلي، وتحسين مستوى معيشة المواطن الفلسطيني الصامد على أرضه ووطنه.

وأكد في كلمته أهمية أن يكون للمال العربي دور بارز ومشهود في دعم الاقتصاد الفلسطيني، وإقامة المؤسسات الإنتاجية والخدمية والتدريبية في القطاعات كافة، وبما يوفر فرص العمل ويرفع مستوى معيشة السكان الصامدين على أراضيهم.

**اجتماع الأعمال العربي**

كما شارك معالي السيد **ثابت الطاهر**، نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أمين عام اتحاد رجال الأعمال العرب، في اجتماع الأعمال العربي العالمي الذي عقد برعاية صاحب السمو الشيخ **سعود بن صقر القاسمي**، عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم رأس الخيمة، الذي استضافته هيئة رأس الخيمة للاستثمار يومي ٩-٢٠١٢/١٢/١٠.

وشارك في هذا الاجتماع ممثلون عن دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت، ومصر، وسلطنة عُمان، والأردن، ولبنان، والهند، وباكستان، وبنغلادش، وجنوب إفريقيا، وسنغافورة، وماليزيا، وأفغانستان، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وأستراليا، وإنجلترا، وبعض الدول الأوروبية.

وكان التركيز في جلسات المؤتمر على القضايا الآتية:

١- توقعات الوضع الاقتصادي في الدول العربية والعوامل المؤثرة في ذلك نتيجة التغيير الذي حصل في بعض الأقطار العربية بعد الربيع العربي.

٢- مناقشة المناخ الاقتصادي والفرص الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط، مع الدور الذي يمكن أن يكون لرأس الخيمة في هذا المجال.

٣- أهمية التعليم في خلق جيل جديد من الروّاد في العالم العربي.

٤- قضايا الطاقة.

٥- قضايا التجارة العالمية ودور المؤسسات العربية كشريك تجاري دولي.

٦- تطوير السياحة الإقليمية.

٧- المناطق الحرة وأهميتها في التجارة.

٨- مراكز التكنولوجيا في الوطن العربي.

٩- التمويل الإسلامي.

مجموعة طلال أبوغزاله
Talal Abu-Ghazaleh Organization

(٣)

## مجموعة طلال أبوغزاله

### في الشأن الاقتصادي والعمل العربي المشترك

## الملتقى العربي الإقليمي التشاوري لمنظمة التجارة العالمية

هذا الملتقى الفريد من نوعه جاء بمبادرة ودعوة من د. طلال أبوغزاله وعقد بتاريخ ١١شباط/فبراير ٢٠١٣، ونظمه **منتدى تطوير السياسات الإنمائية في ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي ومنظمة التجارة العالمية**، حيث حظي الملتقى بالرعاية الملكية السامية.

شارك في الملتقى عدد من الوزراء والوفود العربية، وممثلو البعثات الدبلوماسية في الأردن، وممثلو الهيئات الاقتصادية، ورجال الأعمال والمعنيون.

تتجلى أهمية هذا الملتقى في أنه وضع أصحاب المصالح من مختلف القطاعات المتأثرة بأعمال منظمة التجارة العالمية في ميدان المناقشات، وهدف إلى تبادل وجهات النظر بين منظمة التجارة العالمية ممثلة بمديرها العام السيد **باسكال لامي** وعضو فريق خبراء المنظمة د. **طلال أبوغزاله**، مع صانعي القرار وأصحاب العلاقة في المنطقة العربية، وإبراز وجهات النظر والمواقف العربية تمهيدًا لتقديمها إلى المؤتمر الوزاري المقبل للمنظمة.

وقد طرح في اللقاء التقرير الذي أعده د. طلال أبوغزاله بعنوان « **منظمة التجارة العالمية على مفترق طرق**»، وهو تقرير حول حتمية استحداث برنامج إصلاحي لمنظمة التجارة العالمية.

اشتمل التقرير على (٢٣) توصية لإصلاح منظمة التجارة العالمية تركَّزت على التواصل مع المواطن، مرورًا بآليات العمل بالمجالس واللجان وآليات العمل بالمنظمات الدولية الأخرى، وعملية المفاوضات، وكيفية تبني منهج مختلف في المؤتمر الوزاري المقبل، لدفع جولة الدوحة وإدخال اتفاقيات وموضوعات جديدة إلى مائدة المفاوضات في المؤتمر.

وقد حظي التقرير باهتمام واسع؛ إذ تضمَّن أفكارًا جدية، وسيتم تقديمه إلى المؤتمر الوزاري الثامن للمنظمة.

تمحورت الخطابات والمداخلات والمناقشات حول العوامل الرئيسية التي تشكل التجارة في هذا القرن، وتغير التجارة في العالم العربي، ودور التجارة في التنمية والمعوقات التي تقف في وجه التجارة، وكيفية اندماج أسرع في منظومة التجارة متعددة الأطراف.

وقاد الحوار إلى التجارة العربية البينية، التي وصفها **باسكال لامي** بأنها ما زالت تعتمد النمط القديم عندما كانت الدول النامية تبيع المواد الخام فقط، مع أن دول العالم تجاوزت ذلك، إلا تجارة العالم العربي، علمًا بأن التجارة العربية البينية لا تكاد تصل ما نسبته ١٠٪ من تجارتها الكلية.

مواضيع كثيرة أخرى مهمة جرى بحثها وأكدت ضرورة تفعيل دور المجموعة العربية في المفاوضات، مع التركيز على قطاعات خدمات الطاقة والبيئة وتيسير التجارة.

وجرى تكليف مجموعة طلال أبوغزاله بالعمل على دراسة تكاليف التجارة البينية في العالم العربي لأهمية وجدية وحاجة هذا الموضوع للعالم العربي.

**مشروع هيئة المرصد الاقتصادي الأردني**

مبادرة حيوية أطلقها د.طلال أبوغزاله، رئيس منتدى تطوير السياسات الإنمائية، والهدف من هيئة المرصد هو الخروج بمؤسسة دائمة مستمرة لمراقبة الأداء الحكومي من خلال التطبيق والالتزام بالمعايير والمؤشرات الدولية.

وهيئة المرصد الاقتصادي الأردني ليست مؤسسة نافذة بقدر ماهي مؤسسة ضاغطة تستخدم وسائل وأدوات مختلفة لإبراز حقيقة الوضع الاقتصادي العام في المملكة.

وكان منتدى تطوير السياسات قد أنشأ قبل ذلك **الميثاق الاقتصادي الأردني**، الذي هدفَ إلى إزالة الضبابية في التخطيط والتنفيذ للشؤون الاقتصادية، ومنها الاتفاقيات الدولية، والتشريعات الناظمة للأعمال، وتحقيق تصوّر واضح ومستمر بشأن أمور الاقتصاد لدى القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، والمساعدة في ضمان استمرارية تنفيذ السياسات الاقتصادية، وعدم الخروج عنها، وإيجاد بيئة عمل تتسم بالشفافية المشتركة بين القطاعين.

**أما على الصعيد المعرفي الذي ينعكس إيجابًا على قطاعات الأعمال وبناء القدرات وإدارة ونشر وتبادل المعرفة فنذكر الآتي:**

**تحول المجموعة إلى مؤسسة معرفية**

تنفذ مجموعة طلال أبوغزاله حزمة من البرامج لتحويلها إلى مؤسسة معرفية تتناسب والمهام والأعمال والأنشطة المهنية، وتنسجم مع الازدهار والتطور والانفتاح الذي يشهده قطاع الأعمال في ضوء الاستفادة الهائلة مما توفره تقنية المعلومات والاتصالات.

وينبع تركيزنا على المعرفة باعتبارها الثروة الحقيقية التي تُسهم في توسيع الخيارات والفرص المتاحة لتقدم الإنسان، ذلك أن الشركات العالمية الناجحة تتبع نظام إدارة المعرفة، وهذا يعد من أهم أسباب نجاحها وتفوقها.

وقد تُوجت الجهود بأن كرمنا صاحب السمو الملكي الأمير **الحسن بن طلال** بتشريف ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي في مبنى جامعة طلال أبو غزاله – المقر الإقليمي يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر الماضي في جلسة حوارية بعنوان « **الشباب والانتقال إلى مجتمع المعرفة**»، نظمها **منتدى الفكر العربي** والملتقى، وكان حدثًا فريدًا والأول في الجامعة التي تفضل سموه بافتتاحها والتحاور وجهًا لوجه مع الشباب حول دورهم في الإسهام بناء المعرفة.

هناك مبادرات كثيرة أطلقتها المجموعة لنشر المعرفة، منها **الموسوعة الإلكترونية العربية، والإصدارات من المعاجم المهنية المتخصصة، وإصدارات معايير المحاسبة ومعايير التدقيق.**

كما أنجزنا صناعة كمبيوتر عربي محمول وغير ربحي بأعلى المواصفات للإسهام في محو أمية المعلوماتية في المنطقة العربية.

وكانت المجموعة قد بادرت إلى إقامة مجتمع طلال أبو غزاله المعرفي الذي يضم نحو ثلاثين ألف طالب جامعي، وتتوافر فيه حاجاتهم التقنية والمعرفية.

وتعاقدت المجموعة مع هيئة الامتحانات الدولية/جامعة كامبردج لمنح الدبلوم الدولي لتقنية المعلومات.

**إطلاق المرحلة الأولى من « تاجيبيديا»**

أطلقت مجموعة طلال أبوغزاله المرحلة الأولى من الموسوعة العربية الرقمية الأكبر على شبكة الإنترنت موسوعة طلال أبوغزاله (**تاجيبيديا**). وتعتبر تاجيبيديا المبادرة الأولى من نوعها الموجهة لمن يطلبون المعرفة، حيث تمنحهم معرفة عامة من منظور حضاري وتاريخي وتعليمي عربي.

وتتلخص الرؤية من إنشاء هذه الموسوعة في تقديم مصدر معرفة مضمون وبجودة عالية. وكذلك الإفادة القصوى من التكنولوجيا في جميع الميادين، إلتزامًا من مجموعة طلال أبوغزاله بإقامة مجتمع معرفي تشاركي في العالم العربي.

وتتضمن الموسوعة معلومات ذات جودة، وتهدف إلى نشر المعرفة، ورفد الوطن العربي بالمصادر اللازمة في العلوم كافة، من خلال تأسيس قاعدة علمية لتبادل ومشاركة المعرفة. وتعتمد الموسوعة على مشاركة أهل العلم والمعرفة المتخصصة لإثراء المحتوى المعرفي العربي على الإنترنت، والارتقاء بجودته ودقته، وتتيح للمشاركين إمكانية تعديل المعلومات ومناقشتها والإضافة عليها، مع المحافظة على جميع حقوق المؤلف الأصلي والحقوق الأخرى الملازمة لها.

**جامعة طلال أبوغزاله**

هي واحدة من أكثر المؤسسات التعليمية المتقدمة تكنولوجيًا، فهي تقدم بيئة تعليمية غاية في التطور ممزوجة بتعليم عبر الإنترنت والتدريس الرقمي.

لقد تم تصميم برامجها لتأهيل الجيل القادم من القادة والمديرين والمهنيين المحترفين للتعامل مع المتغيرات. وتوفر الجامعة تعليمًا معتمدًا ومتعدد التخصصات في حرم جامعي إلكتروني عالمي وعالي الجودة، يسهل الدخول إلى عصر المعلومات.

تتلقى الجامعة الدعم من مجموعة طلال أبوغزاله أكبر المؤسسات العالمية المتخصصة في الخدمات المهنية، وقد أثبتت التجربة بأن مؤسسات الأعمال الرائدة في اكتشاف حدود المعرفة تكون على إتصال دائم بشبكات اقتصاد الخدمات الجديد.

تتركز رسالة ورؤية الجامعة بالوصول إلى عالم يكون فيه التعليم بمستوى عالٍ حقًا لكل إنسان، وجعل التعليم المعتمد متاحًا لأي إنسان في أي مكان من العالم.

# المنتدى

## قسيمة اشتراك
## في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في: ☐ مجلة المنتدى

مجلة المنتدى: ☐ الإصدارات السّنوية (الكتب)

الاســم: .....

العنوان: .....

قيمة الاشتراك*: ..... طريقة الدفع: ☐ نقدًا

رقم الـ CVV2: .....

بطاقة فيزا رقم: ..... تاريخ انتهاء مدتها: .....

حوالة بنكية (صافي القيمة)

رقم الحساب: 8/610 - 0118/001769 (البنك العربيّ، فرع الشميساني،عمّان - الأردنّ)

التوقيع: .....

التاريخ: .....

* تملأ هذه القسيمة وتُرسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

**منتدى الفكر العربي:** ص. ب ١٥٤١ عمّان ١١٩٤١ الأردنّ

| | المجلة | المجلة + الكتب |
|---|---|---|
| داخل الأردن | للأفــراد: (٢٠) عشرون دينارًا أردنيًا<br>للمؤسسات: (٤٠) أربعون دينارًا أردنيًا | للأفــراد: (٥٠) خمسون دينارًا أردنيًا<br>للمؤسسات: (١٠٠) مئة دينار أردني |
| خارج الأردن | للأفــراد: (٥٠) خمسون دولارًا أمريكيًا<br>للمؤسسات: (١٠٠) مئة دولار أمريكي | للأفــراد: (١٥٠) مئة وخمسين دولارًا أمريكيًا<br>للمؤسسات: (٣٠٠) ثلاثمائة دولار أمريكي |